S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3247
29 June 1993

مجلس الأمن

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والأربعين بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الثلاثاء، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد يانييز بارنويفو	(اسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد دي أراوجو كاسترو
	جيبوتي	السيد علهاي
	الرأس الأخضر	السيد جيسس
	الصين	السيد لي جاو شنغ
	فرنسا	السيد مريميه
	فنزويلا	السيد أريا
	المغرب	السيد السنوسي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ
	هنغاريا	السيد إردوس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت
	اليابان	السيد مارويامًا

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن، واستونيا، وأفغانستان، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، واندونيسيا، وجمهورية ايران الإسلامية، وبنغلاديش، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجماهيرية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، وسلوفينيا، والسنغال، وكرواتيا، وكوستاريكا، ولاتفيا، وماليزيا، ومصر يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو أولئك الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت عملا بأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد أبو عودة (الأردن)، والسيد اينسو (استونيا)، والسيد فرهدي (أفغانستان)، والسيد شكورتي (ألبانيا)، والسيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة)، والسيد ويسنومورتي (اندونيسيا)، والسيد خرازي (جمهورية ايران الإسلامية)، والسيد كبير (بنغلاديش)، والسيد بوركوغلو (تركيا)، والسيد جيراندي (تونس)، والسيد حديد (الجزائر)، والسيد مؤمن (جزر القمر)، والسيد عمر (الجماهيرية العربية الليبية)، والسيد عيسى (الجمهورية العربية السورية)، والسيد كوفاجيتش (سلوفينيا)، والسيد سي (السنغال)، والسيد نوبيلو (كرواتيا)، والسيد تاتنباش (كوستاريكا)، والسيد بلوكيس (لاتفيا)، والسيد رجالي (ماليزيا)، والسيد العربي (مصر)، المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تلقيت أيضا طلبا مؤرخا ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ من السفير دراغومير جيوكيتش لمخاطبة المجلس. وأعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل لمخاطبة المجلس خلال مناقشة البند المعروض عليه.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/25997 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته باكستان، جيبوتي، الرأس الأخضر، فنزويلا، المغرب. وقد انضمت كل من استونيا، وأفغانستان، وتركيا، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، والسنغال، ولاتفيا، وماليزيا، ومصر إلى مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/25997.

المتكلم الأول على قائمتي ممثل الرأس الأخضر. أعطيه الكلمة الآن.

السيد جيسس (الرأس الأخضر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد تابعت بلادي، حكومة وشعبا، الصراع الدائر في البوسنة والهرسك بشعور عميق بالاحباط.

وطوال هذه المحنة شهدنا جميع أنواع الجرائم ترتكب ضد شعب البوسنة بتجاهل ممعن ومبيت وسافر للقانون الإنساني الدولي. إن أعمال الاغتصاب الجماعي والحمل القسري، والتطهير الإثني، والقتل العشوائي والتعذيب، والقصف المتعمد للأهداف المدنية والتجويع، ما برحت ترتكب بصفة مستمرة، وبصورة أساسية كسياسة صربية تستهدف غزو واحتلال الأراضي في البوسنة والهرسك.

لقد جوبهت هذه الجرائم بإدانة عالمية. وأعربت الحكومات والمؤسسات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية ومواطنو هذا العالم، المرة تلو الأخرى، عن ألمهم حيال هذه الحالة المفجعة وغير المقبولة، وناشدوا جهرا باتخاذ التدابير اللازمة لوقف المذبحة وعكس مجرى العدوان والدفاع عن ضحايا هذا الصراع المسلح.

واجتمع مجلس الأمن ذاته مرات لا حصر لها للنظر في هذه الحالة، واتخذ أكثر من ٤٠ قرارا للتصدي للصراع. وعلى الرغم من التدابير التي قررها المجلس، والتي اعتمد بعضها حتى بمقتضى الفصل السابع، عجزت الأمم المتحدة، لأسفنا الشديد، عن اتخاذ إجراء لاحتواء الحرب والدفاع بشكل فعال عن السكان المدنيين، ووقف ممارسة التطهير الإثني البغيضة.

إن الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب من لديهم القوة والوسائل، ويتحملون مسؤولية خاصة عن تنفيذ وكفالة تطبيق قرارات هذا المجلس، مصدر قلق شديد لبلادي، بل إنه يبعث برسالة مقلقة للغاية إلى أولئك منا الذين يؤمنون بأن أمننا وأمن العالم بصفة عامة، لا يمكن صيانته في نهاية المطاف إلا عن طريق نظام أمن جماعي يعول عليه خاص بالأمم المتحدة.

وتقاعس المجلس والمنظمة عن التنفيذ الفعال لأحكام الأمن الجماعي التي ينص عليها الميثاق بغية احترام قرارات هذا المجلس بخصوص الصراع في البوسنة، سيكون له حتما أثر سلبي كبير على نتيجة الصراعات الحالية والمحتملة. وقد يفسره من يودون أن يتولوا بأنفسهم حل نزاعاتهم مع الآخرين على أنه عجز من جانب الأمم المتحدة عن الوفاء بمسؤولياتها عن صون السلم وعكس مسار العدوان. وقد يصعد سباق التسلح، وعلى أفضل تقدير يؤخر مفاوضات نزع السلاح، لأن أحد الدروس السلبية المستخلصة من هذا الصراع هو أن تعتمد البلدان في المستقبل على قدرتها الذاتية للذود عن أنفسها. وربما خلق ذلك أيضا لهذا المجلس مشكلة مصداقية يمكن أن تكون ضارة بمعالجته للصراعات الأخرى.

وبالنسبة للدول الصغيرة التي هي أغلبية أعضاء هذه المنظمة والتي لا يمكن أن تعتمد احتياجاتها الأمنية إلا على احترام مبادئ ومعايير القانون الدولي وعلى التنفيذ الفعال لقرارات هذا المجلس، ولا سيما القرارات المتخذة في إطار الفصل السابع، تعد التجربة البوسنية تطورا مقلقا للغاية حقا.

إن جماعة عدم الانحياز الأعضاء في هذا المجلس، وهي باكستان وجيبوتي وفنزويلا والمغرب وبلادي الرأس الأخضر، تعتقد أن أهداف سياسة معالجة الصراع البوسني تتحقق على الوجه الأفضل عن طريق اجراءات الأمم المتحدة والتنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن سوء الطالع أن هذا لم يكن ممكنا لأسفنا الشديد.

وعليه، وإذا كانت الأمم المتحدة عاجزة عن اتخاذ اجراءات لوقف الصراع المسلح والدفاع عن السكان المدنيين المسلمين في البوسنة ضد الهجمات المستمرة التي يتعرضون لها - وفقا لما وثقته الصحافة بصورة ضافية - فإن أقل ما يمكن أن يقوم به هذا المجلس هو أن يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم.

منذ فترة طويلة ظلت النداءات الداعية إلى أن تتخذ الأمم المتحدة إجراء للمساعدة في الدفاع عن السكان المدنيين البوسنيين ضد الهجمات، وإنقاذهم من مزيد من الفظائع تُعار آذان صماء المرة تلو الأخرى. وفي هذه الأثناء ظلت المناطق المعلنة مناطق آمنة بمقتضى الفصل السابع تواجه تحديا مستمرا من جانب الصرب وتتعرض حمايتها للخطر، في حين ما زلنا نشهد احتلال الأرض بالقوة وممارسة التطهير الإثني.

وبتقديم مشروع القرار المعروض على المجلس، تستجيب جماعة عدم الانحياز في مجلس الأمن لنداء أخلاقي يدعو إلى تمكين من ظلوا طيلة هذا الصراع المفجع ضحايا للعدوان والتطهير الإثني، من ممارسة حقهم المتأصل في الدفاع عن النفس الذي يعترف به ميثاق الأمم المتحدة. وإذا عجزنا، نحن أعضاء الأمم المتحدة، أو افتقدنا الإرادة السياسية على اتخاذ إجراء فوري وفعال لوقف قتل السكان المدنيين الذي يرتكب يوميا ضد المسلمين البوسنيين، فينبغي، على الأقل، أن نسمح لهم بأن يدافعوا عن أنفسهم بشكل مشروع ضد هذه الهجمات.

بل الواقع إن مشروع القرار هذا، المقدم من الجماعة، باقتراحه رفع الحظر على توريد الأسلحة لصالح جمهورية البوسنة والهرسك، يوضح بجلاء أن هذا التدبير يُقترح لغرض وحيد هو تمكين تلك الجمهورية من الدفاع عن نفسها ضد الهجمات، ولا يقصد به أن يكون وسيلة لتصعيد حدة عنف الصراع.

ومن الخطأ أخلاقيا والكارثي سياسيا أن نقول للبوسنيين إننا لا يمكننا أن ندافع عنهم ضد العدوان والهجمات المتكررة، ونحرمهم، في الوقت ذاته، من وسائل وحق الدفاع عن النفس.

لقد قيل إن رفع حظر توريد الأسلحة لصالح البوسنة هو سياسة تنم عن اليأس. وربما يكون ذلك هو واقع الحال. ولكن ما هي التدابير الأخرى التي يمكن اتخاذها للدفاع عن أرواح السكان المدنيين، وعن وجود مجتمع بأسره ما فتىء منذ شهور طويلة يواجه هجمات شرسة ويتعرض لفظائع، إذا لم تهب الأمم المتحدة لنجدتهم؟

من دواعي الأسف أنه بعد فشل العديد من المحاولات لجعل الأمم المتحدة تقوم بالدور الذي يخصها في مجال صون السلم والأمن، يبدو أنه لم يعد أمامنا إلا خياران: إما أن نترك الطائفة المسلمة تتعرض للموت وتختفي كمجتمع على أيدي أعدائها المجهزين خير تجهيز والذين كان حظر توريد الأسلحة بالنسبة لهم حبرا على ورق، أو السماح لها بممارسة حقها الأساسي والمتأصل في الدفاع عن النفس إلى حين الاهتداء إلى حل تفاوضي.

وواضح أن الجماعة، باقتراحها مشروع القرار هذا، اختارت البديل الثاني، لأننا نؤمن بأن التصرف بخلاف ذلك سيكون خطأ فادحا وأليما. ومع أن البعض قد يرون أن رفع الحظر عن توريد الأسلحة، حتى وإن كان قاصرا على الأغراض الدفاعية، سياسة تعبر عن اليأس، فلعله يكون التدبير الواقعي الوحيد الذي يمكن في هذه الظروف أن يبدد هذا اليأس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم التالي ممثل البوسنة والهرسك، وأعطيه الكلمة.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيادة الرئيس، اسمحوا لي مرة أخرى، وقبل نهاية فترة رئاستكم بيوم، أن أهنئكم على الطريقة التي أدرتم بها شؤون مجلس الأمن.

واسمحوا لي هنا أن أشكر جماعة عدم الانحياز في مجلس الأمن، وبخاصة رئيسها لهذا الشهر، السفير جيسس، على العمل الذي اضطلعت به من أجل عرض قضية البوسنة على مجلس الأمن - وهو شيء تمس الحاجة إليه.

وهناك سؤالان، وسؤالان فحسب لهما صلة بتقييم ميزة مشروع القرار هذا. هل اتخذ مجلس الأمن الوسائل اللازمة لوقف العدوان وإبادة الجنس الموجهين إلى جمهورية ومواطني البوسنة والهرسك؟ وثانيا، إذا كان الجواب بالنفي، ما هي الإجراءات الجديدة واللازمة التي ينبغي القيام بها لوقف هذا العدوان الذي لا ينتهي، وبصفة خاصة لو أعلن أن حظر السلاح على جمهورية البوسنة والهرسك باطل من الناحية القانونية وفقا لضمان ميثاق الأمم المتحدة لحق الدول في الدفاع عن النفس؟ أود أن أسجل أيضا ان واحدا من القرارات القليلة التي نفذت بفاعلية فيما يتعلق بجمهورية البوسنة والهرسك كان القرار ٧١٣ (١٩٩٣).

قد يحاول البعض إشاعة اللبس بشأن المسألة بإعادة تعريف القضايا من أجل تبرير الفشل، والجمود وإخفاء عدم توفر الالتزام الحقيقي بالتعامل بحسم مع المشكلة. تتطلب النزاهة أن نقيم إجراءات المجلس أساسا استنادا إلى النتائج لا البيانات العصماء في هذه القاعة. بعد خمسة عشر شهرا من بدء العدوان الصربي؛ وبعد احد عشر شهرا من رؤيتنا جميعا للصور التليفزيونية للضحايا البوسنيين في مخيمات الاعتقال الصربية؛ وبعد عشرة شهور من مؤتمر لندن ووعوده الكثيرة وبعد ثمانية أشهر من إصدار اللورد أوين والسيد فانس لأول مجموعة من المبادئ الدستورية الخاصة بالبوسنة والهرسك؛ وبعد ثلاثة أشهر من توقيعنا لخطة فانس - أوين؛ وبعد زيارات لا حصر لها لأفراد ذوي مناصب رفيعة ووسطاء ووفود للبوسنة والهرسك، لا تزال المعاناة مستمرة وليس هناك ضوء في نهاية النفق.

لا يقترح إلا المزيد من المؤتمرات والاجتماعات. ويعين وسطاء جدد بينما يتقاعد وسطاء آخرون. ويعاد إصدار مجموعات من المبادئ الأكثر ميوعة يفترض أنها تضمن سيادة البوسنة والهرسك ووحدة أراضيها والعدالة. ويجرى بغير نهاية مزيد من المفاوضات، دون الوسائل أو الإرادة لتنفيذها. ويأتي المزيد من الوفود إلى البوسنة. ويجري "التطهير الإثني" للمزيد من البوسنيين في البوسنة. ويموت المزيد من البوسنيين في البوسنة.

إن المفاوضات إلى ما لا نهاية، والمؤتمرات وما يسمى بالمبادرات لا تعزز بالضرورة قضية السلام. ولكن من الواضح أن البعض يستعملون تصور وجود تحرك لخلق الوهم بأحراز تقدم. ونحن، البوسنيين، قد تعبنا كثيرا من السخرية التي تستنفد طاقاتنا بالعجز والإحباط والمرارة بينما تخدم مصالح العلاقات العامة لبعض القادة السياسيين. ومن الواضح أنه لم تتخذ الإجراءات اللازمة لتحقيق السلم وبالتالي لا يجد البوسنيون أنفسهم قد قطعوا أية مرحلة على طريق السلام ولكن الرحلة قد استنفدتهم تماما. ومن ثم نأتي إلى السؤال الثاني: ما هي الإجراءات اللازمة الجديدة التي لا بد من اتخاذها لتحقيق السلام؟

تتكون البوسنة من مئات المدن والبلدات والآلاف من القرى. وبينما نتابع بأمانة السياسات التي وضعت بموجب قرار "المناطق الآمنة"، من الذي سيدافع عن مواطنينا الذين يعيشون في هذه المناطق غير الآمنة عندما يبدو أنه حتى المناطق التي أعلن أنها آمنة ليست في الواقع آمنة؟ من بين الدول الأعضاء الموجودة هنا اليوم دول دافعت بقوة عن إنشاء المناطق الآمنة في المدن الست في البوسنة المشار إليها في القرار ٨٢٤ (١٩٩٣)، والتزمت بعد ذلك في القرار ٨٣٦ (١٩٩٣) بضمان الاحترام الكامل للمناطق الآمنة المشار إليها في القرار ٨٢٤ (١٩٩٣)، وأكد من جديد في ذلك القرار:

"عدم مقبولية حيازة الأرض باستخدام القوة وضرورة استعادة سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي بشكل تام" (القرار ٨٣٦ (١٩٩٣)، الفقرة ٣)

واسمحوا لي بأن أسأل الذين تحمسوا كثيرا لاعتماد هذه الإجراءات عن أسباب صمتهم الرهيب اليوم. لماذا لم يكن كافيا أن تستجيبوا عندما قصفت بالقنابل المنطقة الآمنة في غورازدا؟ الم يكن هذا من الواضح أنه انتهاك لمركز منطقة سراييفو الآمنة عندما قصف الصربيون ملعبا، وقتلوا وشوهوا عشرات الأطفال؟ متى ستكونون مستعدين للاستجابة إذا كان تقرير الأمين العام فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٨٣٦ (١٩٩٣)، يعتمد على حسن سلوك الذين لا يزالون يتجاهلون القواعد الأساسية للسلوك المتحضر؟ كيف يمكن أن تكون لديكم قوة ردع فعالة إذا كنتم حتى الآن تفتقرون إلى الإرادة والالتزام بمواجهة العدوان؟

وإن أهم سؤال هو إلى متى تتوقعون منا نحن الذين نعيش في صربرينيتسا والمناطق الآمنة الخمس الأخرى المزعومة التي تعاني من الأمراض أن نعاني من عدم اليقين والمهانة؟ إلى متى سيكون لديكم الالتزام بالبقاء؟ وأخيرا، إلى متى يمكن لمن يمكننا نحن الذين نعيش في المناطق غير الآمنة العيش في ديارنا إذا لم تسمحوا لنا بوسائل الدفاع عن النفس؟ حتى إذا افترضنا التنفيذ الفعال والإنفاذ، فإن قرار "المناطق الآمنة" لا يمكنه في أفضل الأحوال إلا أن يفيد البعض من شعبنا مؤقتا ولن يفيد أحدا من شعبنا على نحو دائم.

إن الخيار الأخير المفترض لتعزيز السلام في البوسنة والهرسك يأتي مباشرة من الرئيس البائس فرانجو تودجمان ومن الرئيس ميلوفيتش، الرجل الذي بدأ العدوان والمعترف بأنه مجرم حرب من جانب عدة منظمات غير حكومية ومن جانب وزارة خارجية الولايات المتحدة. ومما لا يمكن تصوره أنه بعد إعلان موت خطة السيد ديفيد أوين مباشرة، اعتمد خطة ميلوسيفيتش. إنه نهج جديد في العلاج والدبلوماسية أيضا: اعتماد خطة السلام التي قدمها صانع الحرب، وإخضاع الضحية لحسن نية المجرمين

وإنقاذ أمة متعددة الأعراق من خلال تقسيمها. لو كانت البوسنة والهرسك تريد أن تنتحر، لما كنا بحاجة إلى مساعدة دكتور جاك كيفوركيان في مجال الدبلوماسية والوساطة.

وحتى مما لا يمكن تصديقه بدرجة أكبر أنهم بعد أن التزموا وألزمونا بخطة فانس - أوين، اعتمد بعض أعضاء المجموعة الأوروبية وجهة نظر السيد أوين لأنهم ليسوا على استعداد لمواجهة الصرب ولضغط عليهم من أجل اعتماد وتنفيذ خطة فانس - أوين. ورغم أن هذه الخطة الجديدة المزعومة للسلام تدعو إلى التقسيم العرقي، يقال لنا الآن إنها ليست خطة للتقسيم. ومع ذلك، إن وجهة نظر السيد ميلوسيفيتش بصراحة هي تجزئة البوسنة والهرسك وتفتيتها في النهاية. إن التاريخ الحديث، على ما أعتقد، قد علمنا أن وجهة نظر السيد ميلوسيفيتش هي التي تحظى بالتأييد الأكبر. بيد انه يقال لنا مرة أخرى إنه حتى لو أن الاقتراحات الجديدة لا تحقق الأهداف المعلنة، فإننا لا بد أن نقبل النتائج المنقوصة.

وهم يحثوننا الآن على قبول الواقع الجديد. وإن الذين حاولوا فعلا بنشاط أن يحدوا من خياراتنا يقولون لنا الآن اننا ليس أمامنا من خيارات أخرى. وإنني أسأل سعادة ممثل فرنسا: هل يمكن للشعب الفرنسي أن يقتنع بأن فرنسا فيشي كانت بديلا مقبولا لفرنسا العظيمة الحرة ذات السيادة؟ السيد الرئيس، هل هناك مبرر تاريخي للتقسيم العرقي لمجتمع متعدد الأعراق والديانات كان منذ أكثر من ٥٠٠ سنة ملاذا آمنا للتسامح والتعدد الثقافي حينما أتى اللاجئون اليهود، هاربين من تعصب غرب أوروبا واسبانيا، إلى البوسنة؟ وإنني أسأل سعادة ممثل الاتحاد الروسي: هل ثابر المدافعون عن ستالينغراد ليسمحوا بعد ٥٠ سنة في أوروبا بالحصار الفاشي لسراييفو؟

والى سعادة ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، السير ديفيد هناي، أقول إنه عندما قيل للسير ونستون تشرشل أنه لم يكن أمامه من خيار سوى الاستسلام لهتلر قال "اعطونا الأدوات اللازمة وسوف ننجز العمل". وإذا كان ذلك الرد يليق بالشعب البريطاني، فإنني أعتقد إذن أن الشعب البريطاني سيوافق على أنه يليق أيضا بالبوسنيين.

لقد انتظرت جمهورية البوسنة والهرسك لأكثر من عام كي تقوم الدول الأعضاء الأقوى في مجلس الأمن بالوفاء بالتزامها لمواجهة الصربيين في جهد صنع السلام. وبعد فشلها في الوفاء بالتزامها، فإننا نسعى الآن الى استعادة حقنا في الحصول على وسائل الدفاع.

لا تكفي تغذيتنا عند مستوى الكفاف بينما لا نزال نقتل على نحو عشوائي. ومن غير الاخلاقي أن نقول لشعب جائع أنه يجب أن يضحي بالدفاع عن نفسه حتى يحصل على الغذاء. ولكن، إذا كان هناك خيار بين الإغاثة الإنسانية والدفاع عن النفس، فإننا أبلغنا المجلس على نحو قاطع بالخيار الذي نختاره.

إن تجاهل اختيار الشعب البوسني في هذا الأمر يتجاوز العجرفة ويسعى الى تغطية الفشل في احترام المسؤولية.

إن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يتمتعون بوضع متميز على أساس التزامهم الخاص تجاه أعضاء الأمم المتحدة باتخاذ التدابير الضرورية لصيانة السلم والأمن الدوليين. وهم بسبب عضويتهم الدائمة في هذه الهيئة، وسلطة النقض، في موقف لإملاء التصرف أو عدم التصرف.

في حالة جمهورية البوسنة والهرسك، فشل الأعضاء الدائمون في مسؤوليتهم الخاصة، لكن بعضهم لا يزال مصرا على إملاء الحياة والموت على البوسنة بطريقة يُسخر بها ليس بميثاق الأمم المتحدة فحسب وإنما أيضا بالالتزامات التي قطعتها هذه الهيئة منذ ثلاثة أسابيع ونصف أسبوع.

إن جمهورية البوسنة والهرسك لا تدعي وضعا خاصا داخل أسرة الأمم، لكننا لا نوافق على أن تنزل الى مستوى أدنى حتى يستمر بعض الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن في وهم مسؤوليتهم الأسمى.

كما أننا لا نقبل معاملتنا بازدراء لأننا نجسر على تحدي بعض الأعضاء الدائمين في مسؤوليتهم ومركزهم الفريدين.

يطلب منا أن نشعر بالامتنان للمعونة الإنسانية الانتقائية التي تتلقاها البوسنة، لكننا نفهم أن هذه المعونة ليست سوى بديل ضئيل عن العمل الحازم.

ونحن نفهم أيضا أنه بينما يسعى أفراد ملتزمون بواسل الى حماية أرواح بوسنية في الميدان فإن الهدف الذي يراد تحقيقه هو في الحقيقة حماية الصورة العامة لقادة مشبوهين.

وسواء تحقق السلم للبوسنة والهرسك عن طرق المواجهة أو عن طريق المفاوضات مع المعتدي، فإن هناك اختيارا واحدا فقط فيما يتعلق بمشروع القرار هذا: يجب أن تتوفر للبوسنيين الفعالية لإجراء مفاوضات منصفة مبشرة بالخير، أو على العكس من ذلك أن يواجه العدوان المستمر. وحتى الآن لم تتلق البوسنة هذه المساعدة من أبرز أعضاء المجلس. ولذلك فإن المجلس ليست لديه السلطة ليطلب منا مزيدا من التنازلات لكن ينبغي له فقط أن يحررنا من الأغلال التي تقضي على حقنا في الدفاع عن النفس وقدرتنا على إجراء مفاوضات عادلة.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد باكستان، بالاشتراك مع وفود جيبوتي والرأس الأخضر وفنزويلا والمغرب، الدول الأخرى غير المنحازة الأعضاء في مجلس الأمن، أخذ زمام المبادرة بالدعوة الى عقد هذا الاجتماع لمجلس الأمن لتناول مأساة جمهورية البوسنة والهرسك. إن هذه الحالة تفرض تحديا تاريخيا على المجتمع الدولي. وما يحدث في البوسنة سيؤثر بشكل كبير على مسار العلاقات الدولية كلها في فترة ما بعد الحرب الباردة.

منذ بداية الصراع في البوسنة، كان واضحا أن هذه الدولة العضو الجديدة في الأمم المتحدة ضحية عدوان خارجي. لقد واجهت حكومة عزلاء من السلاح قدرة الجيش اليوغوسلافي سابقا. وهذا العدوان صحبته أعمال وحشية وقتل واغتصاب وإبادة - ارتكبت بأوامر من السلطات الصربية، مع مخطط مبيت لتطهير الأراضي عرقيا كمقدمة للاستيلاء عليها بالقوة. إن المخطط الكبير الخاص بصربيا الكبرى ينفذ في الحملات العسكرية الوحشية التي تشن ضد شعب البوسنة والهرسك الأعزل.

لقد ظلت حكومة البوسنة والهرسك في وضع خاسر لا تستطيع الرد على هذا العدوان الصارخ، ليس فقط بسبب الجيش الصربي الكبير والحسن التجهيز والوحدات شبه العسكرية المستخدمة ضدها، وإنما أيضا لأن الأمم المتحدة نفسها منعتها من الحصول على وسائل الدفاع عن النفس.

وخلال الأشهر الثمانية عشر الماضية، أصبح واضحا للمجتمع العالمي أن القوات الصربية لن ترتدعها نصائح وتحذيرات المجلس العديدة ما دام غير مستعد لاتخاذ تدابير ملزمة، بما في ذلك استخدام القوة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق.

ولسوء الحظ، ان مجلس الأمن غير قادر حتى الآن على الوفاء بمسؤولياته بمقتضى الميثاق لوقف العدوان الصربي ناهيك عن عكس اتجاهه. وخلال العام ونصف العام الماضيين تصرف المجلس بأسلوب تدريجي دون علاج المسألة الجوهرية الخاصة بالعدوان الصربي وممارسة "التطهير العرقي" التي تصاحبه. وفي كل خطوة، لم يفعل المجلس سوى القليل وبعد فوات الأوان. إن عدم توافر الحزم عنده، وفشله في

إنفاذ قراراته، وتردده في الرد بشكل فعال على الأعمال الوحشية الصربية، زادت من صلف المعتدي الذي واصل ممارسة حملته الوحشية ضد الشعب البوسني دون عقاب.

إن باكستان، باعتبارها مشاركة نشطة في عمل مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع الهام منذ بداية هذا العام، تدرك المنجزات والصعوبات التي واجهها المجلس على حد سواء في تناول المسائل المعقدة الخاصة بالبوسنة والهرسك. ونحن ندرك تماما ونعي أنه بغير وجود قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ووكالات إنسانية دولية أخرى، فإن الإصابات والوفيات كانت ستتزايد وتصبح أكثر ترويعا مما هي عليه الآن. وإننا نحيي الرجال والنساء البواسل أفراد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الذين يعملون في ظل ظروف لا يمكن تصورها ومشقة وخطر لم يسبق لهما مثيل، ونعترف بأن شجاعتهم وتفانيهم تنقذ الآلاف من الرجال والنساء والأطفال من الموت بسبب المجاعة والأمراض والقصف العشوائي.

إن وفد بلادي يعي أيضا أن بعض القرارات التي أصدرها مجلس الأمن كان لها أثر كبير على الحالة، ولا سيما قراراتنا الخاصة بفرض الجزاءات والمناطق الآمنة. وأود أن أشير الى أن باكستان، بالاشتراك مع الدول غير المنحازة الأخرى الأعضاء في المجلس، كانت المبادرة بمفهوم " المناطق الآمنة"، التي أدت الى إصدار القرارين ٨١٩ (١٩٩٣) و ٨٢٤ (١٩٩٣) كرد فوري على حالة طارئة لإنقاذ الأرواح. ومع هذا، فإن التجربة في سريبرينتسيا وجيبا وغورازدي كشفت عن عيوب رئيسية في هذا المفهوم عند عدم توفر إرادة المجتمع الدولي على تأييد خطة فانس-اوين للسلام.

إن القرار ٨٣٦ (١٩٩٣)، الذي امتنع وفد بلادي عن التصويت عليه، لم يتناول بعض المسائل الجوهرية الخاصة بالصراع في جمهورية البوسنة والهرسك. إنه لم يتضمن إجراءات الإنفاذ الضرورية التي يتخذها المجلس في وقت محدد كجزء من خطة شاملة. إن مفهوم المناطق الآمنة، كما اتضح في الوقت الحاضر، أصبح أداة لتجميد الحالة على الساحة لمصلحة الصرب الكاملة. إن المناطق الآمنة في البوسنة والهرسك ليست سوى مخيمات لاجئين. والأكثر أهمية أن مفهوم المناطق الآمنة قابل للتطبيق فقط على نحو ثلث ما تبقى من أراضي البوسنة والهرسك. أما باقي البلاد، فلا يزال غير محمي، لا دفاع عنه، ويتعرض لهجمات مستمرة من جانب المعتدين الصرب.

واليوم تواجهنا حالة فيها تحتل القوات الصربية ما يزيد على ٧٠ في المائة من أراضي البوسنة والهرسك. علاوة على ذلك، إن فشل المجلس في التصدي للعدوان الصربي شجع أيضا القوات الكرواتية على احياء حملتها الرامية الى التوسع الاقليمي في البوسنة والهرسك. والقوات الكرواتية تحتل الآن أكثر من ٢٠ في المائة من البلاد، حيث لم يتبق لقوات الحكومة البوسنية إلا السيطرة على منطقتين منفصلتين وبضعة جيوب منعزلة تشكل معا أقل من ١٠ في المائة من أراضي دولتها.

إن هذه اللحظات هي محنة خطيرة تمر بها البوسنة والهرسك شعبا وحكومة. أما النتائج المترتبة على الضغوط التي تمارسها عليها فجلية لنا جميعا. وفي الوقت ذاته، هذه لحظة البت بالنسبة الى مجلس الأمن. هل ستستخدم القدرات الجماعية للمنظمة للتصدي لهذا العدوان السافر ضد دولة عضو صغيرة تمزق إربا إربا؟ أو هل سيفشل المجتمع الدولي في التصدي للإبادة الجماعية التي تمارس ضد مسلمي البوسنة ويقبل زوال دولة عضو ذات سيادة في الأمم المتحدة؟

إن قبول الأمر الواقع وقبول ما يسمى بخطة تقسيم البوسنة والهرسك من شأنهما أن يكونا خطأ ذا أبعاد هامة وتاريخية. إن مجلس الأمن هو الجهاز الرئيسي المكلف بصون السلم الدولي، وهو الجهاز الرئيسي المكلف بكفالة احترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن للمجلس يقينا أن يقبل ويشرع نتائج أعمال العدوان السافر ضد دولة عضو في الأمم المتحدة، ولا يمكنه أن يقر تفكك دولة ذات سيادة، ولا يمكنه أن يقبل نتائج "التطهير الاثني" والتصفية الكاملة للمسلمين البوسنيين الذين يشكلون أكثر من ٤٦ في المائة من سكان هذه الدولة المتعددة الاثنيات.

إن نتائج قبول الواقع المزعوم الذي أوجده المعتدي الصربي في البوسنة والهرسك من شأنها أن تكون مروعة ليس لشعب البوسنة والهرسك فحسب، بل للمجتمع الدولي برمته. ومن شأن ذلك أن يشجع جميع الذين يؤمنون بأنه يمكن للقوة أن تكون أداة مجدية للتوسع الاقليمي والسيطرة السياسية، ومن شأنه أن يقوض مصداقية مجلس الأمن بوصفه أداة للسلم والعدالة ليس فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك فحسب، ولكن أيضا في جميع الصراعات والمنازعات الأخرى. ومن شأن ذلك أن يعزز سباق التسلح العالمي بما أن جميع الدول المعرضة للعدوان والسيطرة تلتمس تسليح أنفسها ضد مثل هذه التهديدات. وأخيرا، من شأن ذلك أن يثير غضب مسلمي العالم الذين شهدوا عملية الذبح المنتظم لاخوانهم واخواتهم في البوسنة. وأولئك في العالم الاسلامي الذين يؤمنون بأن الغرب تواطأ أو حتى أسهم في هزيمة المسلمين البوسنيين ستتعزز قناعتهم. وأولئك الذين يعتقدون أن الأمم المتحدة لن تستخدم القوة إلا ضد المسلمين وليس دفاعا عنهم

سيشعرون أن اعتقادهم قد توطد. واذا سمح للعدوان أن يسود في البوسنة، فإن قوى الاعتدال ستخسر، وستتعزز قوى التطرف.

وأود أن أوضح أن باكستان والبلدان الاسلامية الأخرى لن تقبل الابادة العملية لشعب مسلم من جوهر أمة تفخر بالتزامها بحقوق الإنسان والشرعية الدولية.

إن منظمة المؤتمر الاسلامي ما فتئت تدعو الى ايجاد حل شامل للمشكلة على أساس اتخاذ اجراء فعال من جانب المجتمع الدولي. والاعلان الصادر عن منظمة المؤتمر الاسلامي المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٣ دعا المجتمع العالمي ومجلس الأمن الى اتخاذ خطوات حاسمة من أجل السلم في البوسنة والهرسك. وقد اقترح الاجراءات المحددة التالية: أولا، رفع الحظر على الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك؛ وثانيا، استعمال القوة ضد الأسلحة الثقيلة المستخدمة ضد مراكز السكان المدنيين في البوسنة والهرسك؛ وثالثا، وقف امدادات الأسلحة للصربيين؛ ورابعا، إعادة النظر في ولاية قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في البوسنة والهرسك لتمكينها من اتخاذ اجراءات الانفاذ؛ وخامسا، توسيع هذه القوات باضافة قوات من بلدان أخرى، بما في ذلك البلدان الاسلامية؛ وسادسا، الانشاء المبكر لمحكمة جرائم الحرب بهدف معالجة "التطهير الاثني" ومعاقبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية؛ وسابعا، العودة المأمونة للاجئين البوسنيين الى بيوتهم في اطار ترتيبات السلم للبوسنة والهرسك؛ وثامنا، اتخاذ قرار من جانب مجلس الأمن وأعضائه الدائمين بعدم قبول الأمر الواقع الجائر في البوسنة والهرسك.

والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي أوضحت بجلاء أنها ترى أن برنامج العمل المشترك الذي أعلن عنه يوم ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٣ لم يعالج المسائل الجوهرية في البوسنة والهرسك وأن مفهوم "المناطق الآمنة" الذي أقر بمقتضى القرار ٨٣٦ (١٩٩٣) كان عائبا منذ البداية. وإن غوراجدا و "المناطق الآمنة" الأخرى تتعرض لمزيد من العدوان الصربي مما يشكل انتهاكا صارخا للقرار ٨٣٦ (١٩٩٣) وغيره من قرارات المجلس.

وأود أن أعيد الى الأذهان أنه عندما طلب من المجلس أن يصوت على القرار ٨٣٦ (١٩٩٣)، أعطيت تعهدات رسمية بما يلي: أن أي تسوية سلمية يجب أن تستند الى المبادئ الواردة في خطة فانس - أوين للسلم التي ظلت سارية المفعول؛ لا يمكن قبول حيازة الأراضي أو تعديل الحدود بالقوة؛ والى أن ينسحب الصربيون من الأراضي التي استولوا عليها، لا يمكن أن تكون هناك تسوية نهائية؛ إن برنامج العمل المشترك الوارد في اتفاق واشنطن يستند الى مبادئ مؤتمر لندن ويستهدف الحفاظ على الزخم لتحقيق تسوية سياسية؛ ولن يستبعد اتخاذ تدابير أقوى مع تطور الحالة.

لكن أصبح الآن واضحا بجلاء أن الموقف المتقلقل للمجلس، كما خشينا، شجع الصربيين على تكثيف عدوانهم، وانضم اليهم الكرواتيون. وقد قدموا الى العالم الآن معا ما يعتبرونه أمرا واقعا على شكل خطة تقسيم وضعها الرئيسان ميلوسوفيتش وتودجمان. ومن المثير للاهتمام أن الداعين الى هذه الخطة المزعومة هما زعيما زغرب وبلغراد. وهذه الخطة تتنافى مع جميع المبادئ الواردة في خطة فانس - أوين، وجميع مبادئ مؤتمر لندن، وجميع مبادئ القرارات التي اتخذها مجلس الأمن، وجميع المبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة. وخطة التقسيم هذه هي تأكيد للمخطط الأوسع ألا وهو تقسيم أراضي البوسنة والهرسك بين الصربيين والكرواتيين. وبعد انقضاء ١٨ شهرا على أشد الحملات وحشية ولا إنسانية ضد شعب أعزل، يجري ابلاغنا الآن أن هذا هو ما يسمى بالواقع الجديد القائم على قبول حيازة الأراضي عن طريق استعمال القوة وممارسة "التطهير الاثني".

إن أعضاء عدم الانحياز في مجلس الأمن يقترحون مشروع قرار، يرد في الوثيقة S/25997 بغية السيطرة على الحالة حتى في الساعات الأخيرة هذه. ويؤكد مشروع القرار من جديد في ديباجته أنه لابد للحل أن يستند الى ما يلي: وقف الأعمال العدائية فورا؛ والانسحاب من الأراضي التي جرت حيازتها بالعدوان، واستعمال القوة و "التطهير الاثني"؛ والغاء الآثار الناجمة عن سياسة "التطهير الاثني" المستهجنة، والاعتراف بحق جميع اللاجئين البوسنيين في العودة الى ديارهم، واستعادة سلامة جمهورية البوسنة والهرسك الاقليمية ووحدة أراضيها.

وفي الفقرتين ١ و ٢، يؤكد من جديد على سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي، ويطالب بالوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية المرتكبة ضد أراضي هذه الدولة وبالغاء الآثار المترتبة على الأعمال العدائية وفقا للمبادئ المذكورة أعلاه.

إن أهم الأحكام الواردة في مشروع القرار اعفاء حكومة جمهورية البوسنة والهرسك من حظر توريد الأسلحة المفروض على جمهورية يوغوسلافيا السابقة بموجب قرار المجلس ٧١٣ (١٩٩١) وذلك لتمكينها من ممارسة حقها الأصيل في الدفاع عن النفس. وهو تدبير اقترحته أغلبية أعضاء الأمم المتحدة في قرار الجمعية العامة ٤٧/ ١٢١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وحظي على الدوام بتأييد البلدان الاسلامية. وهو يتسق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة الذي تؤكد المادة ٥١ منه على الحق الأصيل لكل دولة عضو في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس.

إن الخيارات المتاحة لمجلس الأمن واضحة. فإما أن يتخذ المجتمع الدولي، وفقا لنظام الأمن الجماعي المتوخى في الميثاق، تدابير فعالة للذود عن البوسنة والهرسك أو أن يحطم الأغلال التي تمنع الضحية من ممارسة حقها الأصيل في الدفاع عن النفس. وأن المسؤولين عن الحيلولة دون ذلك قد ساهموا، في حقيقة الأمر، في المذبحة التي تعرض لها البوسنيون العزل من الرجال والنساء والأطفال. إن دولة عضوا في هذه المنظمة تحتضر أمام أعيننا وشعبا، أي البوسنيين المسلمين، يتعرض لمحرقة فعلية. هذا هو الواقع الفعلي للمأساة الدائرة في جمهورية البوسنة والهرسك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي ممثل مصر الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد العربي (مصر): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم بأصدق التهنئة بمناسبة توليكم رئاسة المجلس للشهر الحالي، كما أتقدم بالشكر لسلفكم السفير فورنتسوف المندوب الدائم للاتحاد الروسي على ما قام به من جهود خلال رئاسته للمجلس في الشهر الماضي.

مجلس الأمن يتناول اليوم مرة أخرى الوضع في البوسنة والهرسك، والمجلس بذلك يتعرض لمشكلة بالغة الحساسية بالنسبة لحاضر ومستقبل العلاقات الدولية. مشكلة سوف تؤثر بالقطع على مصداقية مجلس الأمن، خاصة وأن التطورات المتلاحقة والمأساوية على أرض البوسنة والهرسك تجري في إطار النظام الدولي المعاصر الذي من المفترض أنه يسعى إلى تطبيق الشرعية الدولية، وإلى التزام المجموعة الدولية ككل باستخدام تدابير الأمن الجماعي التي كفلها الميثاق لحماية الدول الضعيفة أو الأقل قوة من أعضاء المنظمة الدولية.

لقد سبق لوفد مصر أن حذر من خطورة عدم وضوح الرؤية والتضارب في المواقف وعدم اتخاذ خطوة حازمة لرفع العدوان الصربي الجاثم على أرض البوسنة والهرسك.

واليوم يعاود وفد مصر لفت أنظار أعضاء المجلس إلى خطورة التطورات المحيطة بقضية البوسنة والهرسك، والتي تتمثل اساسا في عدم مواجهة الأعمال العدوانية التي يحقق من خلالها الطرف الأقوى المعتدي مكاسب اقليمية متزايدة على حساب الطرف الأضعف، ضحية العدوان.

لقد اتخذ مجلس الأمن عشرات القرارات بشأن الصراع في البوسنة والهرسك، ولم تنفذ تلك القرارات حتى أصبحت القرارات متعارضة ومتناقضة في كثير من أحكامها وأهدافها. وقد عبر اليوم سفير البوسنة والهرسك بدقة عن مدى التعارض والتناقض في هذه القرارات، كما أن المجتمع الدولي قد طرح على أطراف النزاع خطة تسوية دولية من خلال الرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا، وتضمنت عدة قرارات للمجلس اقرارا ضمنيا لتلك الخطة التي التزم بها - في حينه - كل من حكومة جمهورية البوسنة والهرسك والطرف الكرواتي. وقد طالب المجلس مرارا الطرف الصربي بالامتثال لتلك الخطة، ولكن، وللأسف الشديد، تجاهل الطرف الصربي مطالب المجتمع الدولي، وضرب بقرارات مجلس الأمن عرض الحائط، وواصل عدوانه واستولى على غالبية أراضي ومدن وقرى جمهورية البوسنة والهرسك بالقوة. ومع ذلك لم يفرض المجلس على الطرف الصربي الالتزام بقراراته التي صدرت بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق.

واليوم يتساءل وفد بلادي، كما يتساءل المجتمع الدولي أين الارادة الدولية وأين الشرعية الدولية عندما لا تنفذ كل تلك القرارات، التي أصدرها مجلس الأمن.

إن مصداقية مجلس الأمن اليوم تعتبر في الميزان، كما أن الشرعية الدولية ككل ستتعرض للخطر، إذا استمر المجلس في السماح بأن تهدر قراراته الالزامية، وإذا استمر أعضاء المجلس في اتباع الطريق السهل، بالبعد عن الخيارات الحاسمة التي تحتاج مزيدا من الجهد الدولي، وربما تحتاج أيضا إلى قدر محدود من التضحية في سبيل نصرة الحق والعدالة. وإذا استمر أعضاء المجلس في اتباع ما يسمى بالحل العملي القابل للتطبيق، وهو ما يعني بصريح العبارة الاستسلام والرضوخ بقبول المجلس بالأمر الواقع الجديد الذي فرضه الطرف المعتدي بالقوة من خلال قوته العسكرية ومكاسبه الاقليمية المتزايدة.

لقد أصدر المجلس ما يقرب من ٤٠ قرارا بشأن مشكلة البوسنة والهرسك، وقد آن الأوان لأن يراجع المجلس هذا الموقف وأن يقرر بالتحديد ماذا يجب أن يفعله الآن من حيث أبعاد التسوية المطلوبة، والأخذ في الاعتبار عند اقرار أي مشروع تسوية أنه ما دام هناك قتال دائم على أرض البوسنة والهرسك، وهناك طرف معتد وطرف آخر هو ضحية العدوان، فإن التسوية التفاوضية الممكن التوصل إليها لن تكون عادلة وبالتالي لن يكتب لها الدوام. كما أن أي تسوية يقرها المجتمع الدولي لابد أن تقوم على المبادئ الأساسية

التي تحكم النظام الدولي والتي تتأسس عليها قواعد الشرعية الدولية والتي يجب أن تطبق على الجميع بأمانة تامة دون أية ازدواجية في المعايير.

لذلك فإن وفد مصر يعرب عن أسفه إذ يرى محاولات تجري مؤخرا لفرض تسوية تفاوضية غير متكافئة على الطرف المسلم المتمثل في حكومة جمهورية البوسنة والهرسك.

إن خطة التقسيم المقترحة تحمل في طياتها مؤشرات تدق ناقوس الخطر على الصعيد الدولي للاعتبارات الآتية:

أولا، أنها تعني تخلي مجلس الأمن عن السعي لتنفيذ قراراته السابقة التي تؤكد على المحافظة على سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامة ووحدة أراضيها، والتي صدر الكثير منها تحت أحكام الفصل السابع من الميثاق.

ثانيا، أن الوضع الذي سيؤول اليه المسلمون داخل المناطق الآمنة هو بمثابة معسكرات اعتقال متناثرة وغير مترابطة بما يؤدي الى تفكيك أوصال جمهورية البوسنة والهرسك ككل وإنهاء الوجود الفعلي للكيان الاسلامي داخل تلك الدولة.

ثالثا، أن القبول بالتقسيم على أساس الوضع القائم يعني تكريس نتائج الأعمال العدوانية من جانب، وتكريس آثار ممارسات التطهير العرقي من جانب آخر، وهو ما يشكل انتهاكا صارخا لقواعد الشرعية الدولية التي تمثلت في القرارات الدولية المتضمنة رفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة ورفض نتائج التطهير العرقي.

إن جمهورية البوسنة والهرسك هي دولة عضو في الأمم المتحدة، وينبغي أن ينظر مجلس الأمن في المأساة التي تمر بها تلك الدولة بالجدية اللازمة، قبل أن يصبح الصمت الدولي ازاءها بمثابة وصمة على جبين الإنسانية ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين.

إن منطق الذين يعارضون رفع الحظر لا يستقيم. فإذا كان هناك وقف لإطلاق النار ساري المفعول وملزم لجميع الأطراف فعندئذ يكون على المجتمع الدولي أن يلتزم بالامتناع عن تزويد جميع الأطراف بالسلاح. ولكن الوضع الحالي يختلف تماما.

وما دام هناك قتال دائر بالفعل دون توقف، وهناك طرف لديه مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة، وطرف آخر أعزل وليس لديه ما يكفي من الأسلحة الدفاعية، فلا بد من التدخل الدولي بمساندة الطرف الضعيف الأعزل لتمكينه من ممارسة حقه الشرعي في الدفاع عن النفس.

إن وفد مصر قد تبنى مشروع القرار المعروض على المجلس بالوثيقة S/25997، وهو يناشد أعضاء المجلس أن يتحملوا مسؤوليتهم التاريخية أمام العالم وأن يقوموا بتأييد مشروع القرار.

إن المجلس لم يضع حدا لأبشع الجرائم التي تم اقترافها على مسمع ومرأى من الرأي العام العالمي. ولم يتبن المجلس خطة واضحة المعالم لإنهاء القتال. فلم يقرر وقفا فوريا وملزما لإطلاق النار، ولم يوفد قوات دولية تكون مهمتها تنفيذ وقف اطلاق النار والتحقق من عدم استئناف القتال. وقد استمر الصراع

المسلح دائرا حيث حقق المعتدي القوى مكاسب واسعة. واسمحوا لي أن أطرح بعض التساؤلات التي تدور في أذهان الجميع:

هل تبقى للمجلس بعد ذلك شرعية اذا لم يتخذ اجراءات صارمة لردع من يعتدي على جاره؟ من يحتل أراضي الغير؟ من يمارس التطهير العرقي؟ من يقترف أبشع جرائم الحرب؟

إن أمام الأعضاء الخمسة عشر في مجلس الأمن اليوم مسؤولية تاريخية يرجو وفد مصر أن يضطلعوا بها حماية لمصداقية المجلس في المستقبل.

إننا نأمل أن يقوم المجلس برفع الحظر العسكري، لإعطاء حكومة البوسنة والهرسك - الدولة العضو بالأمم المتحدة - فرصة أخيرة في ممارسة حقها الشرعي في الدفاع عن النفس طبقا لأحكام المادة ٥١ من الميثاق التي تنص بجلاء شديد على ما يلي:

"ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن النفس".

إن أحكام الميثاق واضحة، وإن مصير مشروع القرار المطروح اليوم سوف يقدم الدليل على مدى استعداد المجلس للاضطلاع بمسؤولياته التي خولها له الميثاق للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

هل يستمر حرمان ضحية العدوان من ممارسة حق طبيعي لا خلاف عليه؟ على المجلس أن يقرر هذا اليوم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل كرواتيا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد نوبيلو (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بكم على قيادتكم الحكيمة والرائعة بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه.

كانت جمهورية كرواتيا أول بلد يسدي المساعدة للكروات والمسلمين البوسنيين في دفاعهم المشروع ضد العدوان الصربي و "التطهير الاثني". كما أن معظم المسلمين الذين فروا من المذبحة الصربية ولجأوا الى كرواتيا والى بلدان أخرى قاموا بذلك عن طريق أراضي كان يدافع عنها الكروات البوسنيون. والكروات البوسنيون هم الذين قاموا ببناء الطريق الوحيد عبر الجبال، لإنقاذ اللاجئين وتوفير المعونة الإنسانية الدولية. وقد استهلت كرواتيا التعاون الدفاعي مع جمهورية البوسنة والهرسك، الذي اتخذ شكله

الرسمي في اتفاقين. وساعدت كرواتيا مئات الألوف من لاجئي البوسنة على الوصول الى البلدان الأخرى، وهي تؤوي في الوقت الحالي ٢٧١ ألف لاجئ مسلم على ترابها.

ولولا تأييد الكروات البوسنيين في الاستفتاء على استقلال جمهورية البوسنة والهرسك والذي قاطعه الصربيون، لما تمكن المسلمون البوسنيون وحدهم من كسب الأصوات. وقد بدأ الانهيار المأساوي للتحالف الدفاعي بين الكرواتيين والمسلمين عندما استخدم بعض القادة السياسيين والعسكريين المسلمين ١٠٠ ألف من اللاجئين المسلمين ممن كانوا مستضافين في مناطق بها أغلبية كرواتية، في محاولة لفرض سيطرة سياسية وعسكرية على الطائفة الكرواتية في هرسك - بوسنة الذي شكله الكروات البوسنيون كهيكل مؤقت لتنظيم دفاعهم وملء الفراغ القانوني والاقتصادي في البلاد.

ومع ذلك، أعلن القادة الكروات البوسنيون أنهم على استعداد لإلغاء ذلك الهيكل بمجرد بدء تنفيذ خطة فانس - أوين في مقاطعات الكروات والمسلمين، كبداية للعملية الشاملة. ومن دواعي الأسف أن مجلس الأمن لم يقر خطة فانس - أوين على الاطلاق، ولم يكن على استعداد لفرضها. وكانت نتيجة ذلك أن تعرض المجتمع الدولي المنقسم، مرة أخرى، للإذلال بعرقلة الصرب لهذه الخطة، مع أنهم وقعوها في أثينا، في ٢ أيار/مايو ١٩٩٣. وبالمثل، وقعت الأطراف الثلاثة جميعها، في آذار/مارس ١٩٩٢، ما يسمى خطة كوتيلييرو التي كانت بالغة الشبه لمبادرة السلم الأخيرة للبوسنة والهرسك، ولكن الرئيس عزت بيغوفيتش سحب توقيعه فيما بعد. ويتحمل المجتمع الدولي المنقسم على نفسه أكبر قسط من المسؤولية عن الفوضى التي أعقبت ذلك والتي أضحت فيها الأطراف الثلاثة الآن تقاتل بعضها بعضا بغية تأمين حيز تعيش فيه.

وحقيقي أن المسلمين، للأسف، كانوا الضحايا الرئيسيين للعدوان الصربي في يوغوسلافيا السابقة، ولكن هذا لا يعطيهم الحق في مواصلة سياسة "التطهير الاثني" في وسط البوسنة التي طرد منها عشرات الألوف من الكروات وقتل فيها الآلاف منهم.

ومن المؤسف أن مجلس الأمن لم يبحث أبدا المأساة الإنسانية التي يعاني منها الكرواتيون في البوسنة الوسطى. وتجد بعض الوحدات المحلية التابعة لمجلس الدفاع الكرواتي نفسها الآن هي وأسرها معزولة في جيوب محاطة بقوات مسلمة معربدة مما يؤدي بالقادة المحليين الى اتخاذ تدابير طارئة وإن كانت تتناقض مع السياسة المعلنة لمجلس الدفاع الكرواتي، تمثل اجراءات يائسة تهدف الى تحقيق البقاء المحض.

يجب أن يوقف المجتمع الدولي المأساة المستمرة في جمهورية البوسنة والهرسك. ولكننا لا نعتقد أن تزويد البوسنيين المسلمين بالمزيد من الأسلحة سيحقق هذا الغرض. وبطبيعة الحال إن فرض الحظر على الأسلحة على ضحايا العدوان الصربي كان قرارا خاطئا. ومما هو سيئ بوجه خاص قرار الوسطاء الدوليين بانسحاب معظم ترسانة الجيش اليوغوسلافي السابق من سلوفينيا وكرواتيا الى البوسنة والهرسك. وقد أيدت حكومتي رفع الحظر على توريد الأسلحة كتدبير تكميلي للتدخل العسكري الدولي الذي يوفر الدعم الجوي والبحري لجهود الدفاع المشترك للكرواتيين والمسلمين البوسنيين التي تتم بالتعاون مع جمهورية كرواتيا. ومن سوء الطالع لم يحظ هذا الحل بقبول كما لم يحظ بالقبول عرضنا بوضع مراقبين على طول حدود البوسنة والهرسك.

وفي مواجهة هذه الوقائع، اتخذت كرواتيا مبادرة سلام تستهدف المحافظة على السيادة الدولية للبوسنة والهرسك في الوقت الذي يتم فيه إعادة تنظيمها في ثلاث وحدات اتحادية. إننا نحتاج الى سويسرا البلقان وليس الى لبنان جديد في قلب أوروبا. ومن سوء الطالع وبعد كل الدمار والجرائم المروعة التي ارتكبت في البوسنة والهرسك لم تعد هناك حلول مثلى تطرح نفسها. إننا نحتاج الى حلول مقبولة لدى الأمم الثلاث جميعها التي تتكون منها البوسنة والهرسك لا سيما بالنسبة للمسلمين الذين عانوا أشد معاناة في هذه الحرب. وإن مبادرة السلام الكرواتية هي الفرصة الأخيرة لإنهاء الحرب في البوسنة والهرسك.

إننا نطلب من المجتمع الدولي أن يدعو جميع الأطراف الى التقيد الصارم باتفاق وقف اطلاق النار المؤرخ في ١٥ حزيران/يونيه. ونطلب من المجتمع الدولي أيضا أن يحث الرئيس عزت بيكوفيتش على الانضمام الى أعضاء الرئاسة الجماعية الأخرى على مائدة التفاوض في جنيف ودعم خطة السلام.

اذا كان الحظر على الأسلحة سيرفع فإن الحكومة الكرواتية لا يمكن إلا أن تؤيد رفع الحظر عن جميع ضحايا العدوان الصربي. وإن النهج الانتقائي بالنسبة لهذه المسألة لن يزيد الوضع الحالي إلا تفاقما

وسيعني المزيد من الحرب في البوسنة. وحكومتي ليست مستعدة لأن تكون رهينة الى ما لا نهاية للحالة في البوسنة والهرسك التي تعرقل تحقيق السلام في أراضي جمهورية كرواتيا المحتلة.

كما نعتقد أن السلام الحقيقي الدائم لن يحل في المنطقة الى أن تحظى وحدة أراضي جميع الدول الأعضاء في المنطقة بالاحترام الكامل، والى أن يعود التعايش السلمي والتعاون فيما بينها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل كرواتيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل ماليزيا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد رزالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، يود الوفد الماليزي أن يشكرك وأعضاء المجلس لأنكم أتحتم لنا الفرصة للكلام عصر اليوم.

اعتمد مجلس الأمن أكثر من ٤٠ قرارا منذ عام ١٩٩١ للتصدي للعدوان وابادة الجنس في البوسنة والهرسك. ولم ينفذ أي من تلك القرارات على نحو فعال. وفشل المجلس أساسا في مسؤوليته بموجب المادة ٢٤ من الميثاق في اتخاذ اجراءات فورية وفعالة لاستعادة السلم والاستقرار الدوليين.

إن الخيار أمام المجلس في معالجة موضوع البوسنة الآن، في ظل استمرار ابادة الجنس وتقطيع أوصال عضو من أعضاء الأمم المتحدة، خيار واضح: إما أن يتخذ مجلس الأمن اجراء محددا واجراء أقوى وفقا لمسؤوليته الأساسية بموجب المادة ٢٤ من الميثاق مستعملا كل السلطات المخولة له بموجب الفصل السابع؛ أو يرفع الحظر المفروض على السلاح، مما سيسمح لحكومة البوسنة والهرسك بأن تمارس حقها الأصيل في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس. لا يمكن أن يشكك أحد في حقيقة أن الحظر على السلاح قد أضر بالبوسنيين وحدهم، وأن انكار المجلس عليهم ممارسة هذا الحق قد أدى الى تقتيلهم وحرمانهم من حقهم الأساسي - الحق في الحياة. وينبغي الاشارة هنا الى أن تطبيق حظر السلاح على جمهورية البوسنة والهرسك يسير في الاتجاه الخاطئ لأن القرار ٧١٣ (١٩٩١) اعتمد قبل استقلال هذه الجمهورية عن يوغوسلافيا السابقة وقبل انضمامها الى الأمم المتحدة باعتبارها الدولة ١٧٠ في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٢.

ويجد وفد ماليزيا مرة أخرى من الضروري أن يناشد ضمير كل عضو من أعضاء المجلس بالنسبة للخطوات الأخرى التي يجري اتخاذها لإنقاذ البوسنة والهرسك. لا بد أن يأخذ أعضاء المجلس في الحسبان قرارين من قرارات الجمعية العامة، القرار ٢٤٢/٤٦ والقرار ١٢١/٤٧، وهما القراران اللذان صدرا بأغلبيات كبيرة ووكدا الموقف الجماعي القائل بأن البوسنيين لا بد أن يسمح لهم باللجوء الى السلاح للدفاع عن

أنفسهم. وفي الآونة الأخيرة، في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا، صدر إعلان خاص مع نداء مباشر لمجلس الأمن يطالب برفع الحظر على السلاح عن البوسنيين. لا يمكن لأعضاء المجلس أن يرفضوا أو يتجاهلوا سؤالا أخلاقيا مطروحا عليهم: هل يمكن لحفنة من الدول في مجلس الأمن أن تستمر في تجاهل امكانية إعادة النظر في الحظر على السلاح في ضوء النداءات الكثيرة جدا من المجتمع الدولي؟

للأسف، إن الموقف المتشدد لعدد قليل من الدول هو العقبة أمام إعادة النظر في القرار ٧١٣ (١٩٩١). من المفارقات أن مشكلة البوسنة والهرسك المأساوية مشكلة في أوروبا فشل الأوروبيون في حلها ولكنهم مصممون في الوقت نفسه على أنه لا يمكن أن تكون هناك وسائل أخرى فيما عدا تلك التي اتخذتها بعض الدول الأوروبية. إننا نرى الآن أسوأ مخاوفنا يتحقق نتيجة لهذا الوضع: وهو التخلي الفعلي عن خطة فانس - أوين لصالح اقتراح توجمان - ملوسفيتش لتقسيم البوسنة والهرسك الى ثلاث دول استنادا الى أسس عرقية. ومع أن التفاصيل الكاملة لهذا الاقتراح ليست متاحة فإن قبوله يعني اضفاء الشرعية على حيازة الصرب للأراضي من خلال استعمال القوة وعلى ممارسة التطهير الاثني البغيضة.

وبينما نجتمع نحن هنا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، يشن الصرب والكروات هجمات مشتركة للاستيلاء على مزيد من الأراضي بالقوة لتحقيق خطة ملوسفيتش لتقسيم البوسنة والهرسك. إن أوروبا يجب أن تدرك تمام الادراك أن الذي يريده الصرب والكروات هو الاستسلام الكامل من جانب مسلمي البوسنة.

يود وفدي أن يناشد أيضا أعضاء المجلس منفردين لأن يبحثوا مرة أخرى الفرضية الأساسية وراء القرار باعتماد القرار ٧١٣ (١٩٩١) عن حظر السلاح. لقد انبنى ذلك القرار على أساس أن المجلس قادر على اتخاذ خطوات فعالة لوقف الصراع وردع العدوان. تلك الأمور لم تحدث. على العكس من ذلك، خسر مئات الآلاف أرواحهم ويجري تمزيق أوصال البوسنة والهرسك. هل ما زال القرار ٧١٣ (١٩٩١) ينطبق على البوسنيين الذين يدافعون عن حياتهم؟ هناك حجة يروج لها بأن رفع حظر السلاح عن البوسنيين سوف يؤدي الى تصعيد أكبر للعنف والى عرقلة الجهود الإنسانية وتهديد مفهوم الأماكن الآمنة. يناشد وفدي أعضاء المجلس أن يدرسوا هذه الحجة بعناية. أي تكثيف آخر للقتال يمكن أن يتصوره المرء بعد مقتل الآلاف وبعد حشر البوسنيين في أماكن اللجوء وتقلص أراضيهم الى جيوب مقسمة للبقاء؟ ما هي الجهود الإنسانية التي سنقوم بها وسنحافظ عليها بينما تم التخلي عن الإنسانية تماما من خلال سياسة سمحت لجيوش بأن تمارس العدوان كاملا؟ ما هو مستقبل المناطق الآمنة بينما يسمح بابتلاع بقية البوسنة والهرسك؟

إن لب مشروع القرار المعروض علينا اليوم هو إعطاء البوسنيين حقهم الأصيل بموجب المادة ٥١ في الدفاع عن أنفسهم. إن مشروع القرار المعروض علينا اليوم لا يتوقع أن يصدر لأن حفنة من الأعضاء لاتزال تصر على أنها لابد أن تحدد مسار العمل بشأن القضية. وأعضاء المجلس الآخرون يجب أن يرفضوا هذا الموقف الذي يتعذر الدفاع عنه الآن، وأن يحفظوا للبوسنيين حقهم في الدفاع عن النفس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي ممثل الأردن. أدعوه الى شغل مقعده على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو عوده (الأردن): إن المجموعة العربية التي أتشرف برئاستها لهذا الشهر قد فوضتني بالتكلم باسمها في هذه الجلسة التي خصصتموها لإجراء مناقشة عامة حول النزاع المسلح الذي مازال مستعرا في جمهورية البوسنة والهرسك.

وقبل أن أتناول الموضوع أرجو أن تسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، بأن أهنئكم على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، معربا عن ثقة المجموعة العربية في حكمتكم وخبرتكم وحسن إدارتكم. كما أرجو أن تسمحوا لي بالإعراب عن شكر المجموعة وتقديرها لسلفكم سعادة السفير يولي فورنتسوف سفير جمهورية روسيا الاتحادية على ما أبداه من حنكة واقتدار في إدارة أعمال المجلس أثناء ترؤسه له خلال الشهر الماضي.

ليست هذه هي المرة الأولى التي يخصص فيها المجلس جلسة لإجراء مناقشة عامة حول الأوضاع المأساوية في جمهورية البوسنة والهرسك. وإن دلت هذه الحقيقة على شيء فإنما تدل ببساطة على فشل القرارات التي اتخذها المجلس في وقف العدوان على هذا البلد المنكود، وفي لجم غريزة المعتدي وإبطال نتائج عدوانه.

إني لا أريد أن أعرض للوقائع التي شكلت بطبيعتها وتسلسلها وتطورها ما أصبح يعرف في عالمنا اليوم، عالم ما بعد الحرب الباردة، بالمأساة الإنسانية الأولى. وسأكتفي بالقول إن ما تعرض له شعب البوسنة والهرسك المسلم من قتل وتشريد وتطهير عرقي منظم وانتهاك لكرامة إنسانية رجاله ونسائه وأطفاله قد بلغ حدا سيندى له جبين الإنسانية لقرون طويلة قادمة. ومع ذلك، فإن هذا الجانب من مأساة البوسنة لا يشكل إلا فصلها الأول.

أما الفصل الثاني فيتميز في دوران الأمم المتحدة حول نفسها عاجزة عن اتخاذ خطوات الى الأمام وهي الخطوات التي نص عليها الميثاق، في الوقت الذي كان فيه العدوان الصربي يتقدم باستمرار ولايزال.

إن عجز الأمم المتحدة الفاضح عن النهوض بالواجب الموكول اليها بموجب الميثاق قد ولد مفارقة عجيبة لا يمكن التغافل عنها أو إنكارها. وتتمثل هذه المفارقة في أنه كلما تعاظم العدوان الصربي تراجعت الأمم المتحدة أمامه. ولم تنعكس هذه الحقيقة على توسيع نطاق العدوان الصربي وتكثيفه وازدياد عدد المعتدين فقط، بل أيضا على جهود السلام الجارية نفسها وعلى معالم خطط السلام المقترحة التي تتغير بشكل يخدم الأمر الواقع الذي يخلقه نجاح العدوان. وإذا ما استمر هذا الإيقاع، يخشى أن تكون النهاية ليس فقط تشريد شعب البوسنة وإغراقه في كل ألوان الآلام والمعاناة، بل أيضا فناء جمهوريته وزوالها عن الخارطة الدولية، فتغدو بذلك الأمم المتحدة شاهد وفاة وفناء، بدل أن تكون حامي حياة وبقاء.

أما لماذا بلغت الأمور هذا الحد المأساوي الخطير، فالاجتهادات متعددة، منها ما هو علني ومنها ما هو خفي. أما العلني منها على تعدده فهو لا يخرج عن كون الدول المؤثرة والمتنفذة كما أصبح معروفا للجميع قد وجدت أن تتعامل مع مأساة البوسنة فقط في إطار حساباتها المادية والمصلحية، ضاربة عرض الحائط بمسؤولياتها الأخلاقية والأدبية والقانونية، وبكل الشعارات العريضة التي ترفعها هنا في الأمم المتحدة من أجل ترسيخ قواعد عالم يسوده الأمن والحرية وتعمل دوله من أجل التنمية والازدهار. أما لماذا جنحت هذه الدول لاعتماد هذا المعيار بالرغم من تعارضه الصريح مع المسؤوليات الأساسية للأمم المتحدة ولمجلس الأمن بشكل خاص، فالجواب غير معروف، ولابد إذن أن ندرجه في قائمة الأسباب الخفية.

إذا كان الصربيون ومجلس الأمن بطلي الفصلين الأول والثاني في مأساة البوسنة والهرسك، فإن العالم بأجمعه يدفع، على غير رغبة منه، ليكون بطل الفصل الثالث الذي لم يكتب بعد، وإن كانت إرهاصاته قد بدأت فعلا بالبروز التدريجي.

فإذا واصلت الأمم المتحدة السير على ذات الإيقاع الذي أوصل الوضع في جمهورية البوسنة الى ما وصل اليه، وإذا استمر مجلس الأمن في الدوران حول نفسه أو المراوحة في مكانه، فإن الفصل الثالث سيكتب والمأساة ستكتمل وستتجاوز في أبعادها شعب البوسنة المسلم لتصل شعوب العالم أجمع، وحينئذ ستتبدد الآمال التي حملتها هذه الشعوب معها وهي تجتاز عتبة حقبة ما بعد الحرب الباردة، لتحل محلها الشكوك حول النظام العالمي الجديد، وستنعكس هذه الشكوك في عدد من التساؤلات المشروعة على الشكل التالي: ترى هل هنالك أكثر من قراءة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة؟ هل الازدواجية في التعامل مع المشكلات الدولية هي الأصل والعدالة هي الاستثناء؟ ما هو مصير الدول الصغيرة؟ ما هو مصير الدول الضعيفة المجاورة للدول القوية؟ هل الدعوة الحثيثة لحماية حقوق الإنسان دعوة جادة أم هي لعبة سياسية؟ هل أملنا بتعاون وتكافل

دوليين في محله؟ هل الطريق الى أمن بلد ما هو تكثيف مصالح الدول الكبرى فيه حتى لو كان ذلك على حساب تنمية شعب ذلك البلد وازدهاره؟ هل ننزلق بدون أن نعلم في مهاوي وضع استعماري جديد ونحن نقترب من العيد الخمسين للأمم المتحدة؟ هل للمسلمين في العلاقات الدولية وضع سلبي خاص؟ هل نقول لشعوبنا إننا في طريق العودة للقرون الوسطى ولسنا كما يقال على أبواب القرن الحادي والعشرين؟

هل يدرك مجلس الأمن حقا المضاعفات المترتبة على تراكم الضغائن بين الشعوب على أسس دينية في عصر الإحباطات الاقتصادية - الاجتماعية؟ هل ستعمل الأمم المتحدة على تحقيق نبوءة المفكر الأمريكي سام هنتنجتون الذي يقول بأن صدامات حقبة ما بعد الحرب الباردة ستكون على أسس حضارية التي يشكل الإسلام واحدا منها؟ كيف سيكون النظام العالمي الجديد إذا كانت هذه هي ملامحه؟ هل يمكن أن نثق فيه؟ بل هل يمكن له أن يستقر على قواعد راسخة؟ وهل يمكن حقا معالجة مختلف القضايا الملحة التي يزخر بها جدول الأعمال الدولي؟ وأخيرا ما هو مصير الأمن والسلام الدوليين؟

ان الشكوك التي تعكسها هذه التساؤلات هي أبرز معالم الفصل الثالث في مأساة البوسنة والهرسك. والدول العربية التي تحترم ميثاق الأمم المتحدة وتتمسك بأحكامه لا تريد لهذا الفصل أن يكتب، لأنها تريد أن تعيش في عالم يسوده الأمن والسلام وتشيع الثقة في مؤسساته الدولية، وهي ترى ان الطريق الى ذلك ما زال مفتوحا وان الفرصة ما زالت متاحة أمام المجلس لمنع استكمال المأساة. ومعالم هذا الطريق كما تراه المجموعة العربية يتمثل بعدد من الاجراءات، أهمها ما يلي: استثناء جمهورية البوسنة والهرسك من قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) الذي يحظر ارسال الأسلحة الى يوغوسلافيا سابقا.

ان أكثر ما يثير السخرية هو القول بأن استثناء جمهورية البوسنة والهرسك من هذا القرار لن يزيد إلا في عدد القتلى والخسائر.

إن مثل هذا القول لا يمكن أن يعني إلا شيئا واحدا وهو التسامح مع قتلى مسلمي البوسنة وعدم القبول بايقاع قتلى في صفوف المعتدين الصرب. فلتستمر الضحية في النزيف، أما المعتدي فليبق سليما معافي. أي منطق هذا؟ هل يفترض أصحاب هذا الموقف أن استمرار نزف شعب البوسنة سيثير الشفقة في قلب المعتدي الصربي الذي يمارس جرائم التطهير العرقي مما سيدفعه الى وقف عدوانه؟

لقد آن الأوان أن يتوقف المجلس عن حرمان جمهورية البوسنة والهرسك من حقها المشروع في الدفاع عن نفسها عملا بالمادة الحادية والخمسين من الميثاق. اذ لا توجد حجة واحدة معقولة يمكنها أن تقنعنا بسلامة الرأي القائل بحرمان تلك الجمهورية من الدفاع عن نفسها.

لقد فهم من قرار الحظر في بداياته بأن الأمم المتحدة هي التي ستقوم نيابة عن المعتدي عليه برد العدوان عنه. أما وأن ذلك لم يحصل حتى الآن، فإن مواصلة فرض الحظر على جمهورية البوسنة والهرسك لا يعني ان الأمم المتحدة لا تلتزم بميثاقها فحسب، بل يعني أيضا ان التعامل مع المسلمين له دليل خاص آخر. فهل يريد مجلس الأمن أن يثبت هذا الانطباع؟ هل هذا هو السبيل لترسيخ قواعد السلام والأمن الدوليين؟

أتمنى للمجلس الموقر النجاح والتوفيق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل الأردن على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد السنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): منذ اندلاع الصراع المسلح في البوسنة والهرسك تفاقمت الحالة، وتزايدت المعاناة والخسارة في الأرواح البشرية، على الرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي والتدابير التي اتخذها مجلس الأمن، وهو الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة الموكول

اليه صون السلم والأمن الدوليين. وهذا التدهور المروع للحالة لا يزال، مصدر قلق رئيسي لبلدي ولجميع البلدان الأخرى الملتزمة مثلنا بمبادئ الميثاق.

إن هذا التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين أصبح مصدر قلق رئيسي للمجتمع الدولي المطالب باتخاذ التدابير المناسبة في إطار نظام الأمن الجماعي بغية وضع حد للعدوان ومنع اتساع نطاق الصراع. والمجتمع الدولي يواجه في الواقع حالة خطيرة للغاية حيث أن سيادة دولة عضو فتية في منظمتنا هي البوسنة والهرسك وسلامتها الاقليمية ووجودها بالذات مهددة على نحو خطير بما هو انتهاك صارخ لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إن عدد القرارات الذي يثير الاعجاب، وبعضها وفقا للفصل السابع من الميثاق، وعدد البيانات الرئاسية الذي لا يقل أثاره للاعجاب، يبينان، اذا لزم بيان ذلك، ان مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى فعلت ما تستطيع أن تفعله لتأدية واجبها ومواجهة حالة مأساوية سريعة التقلب. لقد جرى وزع قوة لحفظ السلم وأقرت الجزاءات، الأمر الذي سمح بالتقليل بعض الشئ من المعاناة الانسانية، وذلك بفضل توزيع المساعدة الانسانية في ظروف غالبا ما تكون خطيرة.

لقد تجاوب المجتمع الدولي تلقائيا بارسال فرق للمساعدة في توزيع المساعدات والآن لحماية المناطق الآمنة. ويغتنم وفد بلدي الفرصة للاعراب عن تقديره للجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام والرئيسان المشاركان لمؤتمر لندن، وتحيي تحية حارة الرجال والنساء التابعين لقوة الأمم المتحدة للحماية وموظفي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمات الانسانية العاملة في هذا البلد على موقفهم وعلى ما أبدوه دائما من تضحية وشجاعة في السنتين الماضيتين مخاطرين بحياتهم ومحتملين الخطر من أجل القيام بواجباتهم.

وعلى الرغم من كل هذا، لم تلق نداءاتنا الاهتمام. فالمعتدي تجاهل بياناتنا وقراراتنا التي بقيت حبرا على ورق. وفي الواقع، يستمر الصربيون على نحو ساخر وخلافا لجميع قرارات المجلس، بتنفيذ سياستهم المتمثلة بـ "التطهير الإثني"، ويقومون بطرد السكان المسلمين واحتلال الأراضي. وهكذا احتلوا أكثر من ثلثي أراضي البوسنة والهرسك، وتسببوا في فقدان ما يزيد على ٠٠٠ ١٥٠ نسمة واجبروا ما يتعدى مليون نسمة على ترك البلد. اضافة الى ذلك، حتى القرارات التي اتخذت لكفالة توزيع الاغاثة تنتهك يوميا على أيدي الصربيين.

وفي الأيام الأخيرة اشتد العنف في وسط البوسنة. وهذه المرة أضاف الكرواتيون من عندهم الى العنف الذي دأب الصربيون على ارتكابه. فالتدمير والمجازر التي ترتكب في حق السكان المدنيين، ولاسيما

الناس المسلمين، آخذة في التزايد. ووفقا لآخر المعلومات المستقاة من الأمانة العامة، تواجه الآن المساعدة الانسانية عقبات هائلة، وثمة خطر يتهدد توزيعها اذا لم تتخذ فورا تدابير قوية.

وباختصار، ان المجتمع الدولي المسؤول عن كفالة السلامة الاقليمية للبوسنة والهرسك واستقلالها وسيادتها، لم ينجح لسوء الحظ في تنفيذ التدابير المتخذة، ومهمة جهاز الأمم المتحدة المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين يعرقلها باستمرار تعنت الصربيين الذين يستغلون تفوقهم العسكري لمواصلة سياستهم المخزية المتمثلة بـ "التطهير الإثني" وبالاحتلال القائم على التعصب والحقد.

كنا نأمل لو أن عملية التسوية السلمية التي بدأت في مؤتمر لندن تضع حدا لمأساة البوسنيين. ولكن مما يحزن له أن الحالة تدهورت من سيئ الى أسوأ. والمجتمع الدولي لا يريد أن يكافئ العدوان ويعطي شرعية للأمر الواقع، ويجب ألا يفعل ذلك.

إن الحظر على الأسلحة من جانب مجلس الأمن بهدف تقليل العنف والمعاناة لم يكن له للأسف أي أثر على كل من الصربيين أو الكرواتيين. بل على العكس من ذلك، زاد من التفوق العسكري للصربيين وزاد من تعنتهم وموقفهم الخصامي. ومادام عدم التوازن هذا قائما، فسيستمر الصربيون في فرض شروطهم ورفض التسوية، كما كان الحال بالنسبة الى خطة فانسل - أوين التي أجهزوا عليها - انهم الآن يحاولون استبدالها بخطة ميكيافلية لتفكيك الأوصال، وهي تتمثل برفض ٤٠ قرارا و ٤٠ بيانا نتمسك بها، وقلنا فيها دائما إن السيادة البوسنية مقدسة.

إن الحكومة الشرعية في البوسنة والهرسك عانت أكثر من غيرها من الحظر على الأسلحة وهذه الحكومة اذ تفتقر الى وسائل الدفاع، لم تنجح للأسف في الحفاظ على سلامتها الاقليمية أو كفالة احترام استقلالها، ناهيك عن سيادتها.

ولم يتمكن المجتمع الدولي من مساعدة الحكومة البوسنية على النجاح على الرغم من أن تلك الحكومة كانت تستحق التشجيع تقديرا لما قدمته من تعاون وأبدته من مرونة خلال محادثات فانس - اوين.

في ظل هذه الظروف، نعتقد أن السماح للحكومة البوسنية بالحصول على سبل الدفاع عن مواطنيها المدنيين سيؤدي الى ردع الصرب عن عدوانهم وعن سياسة الاحتلال التي يتبعونها. وهذا التدبير الجديد يجب أن يقترن بتدابير الردع الأخرى التي نظرنا فيها بغية اقناع الصرب على التخلي عن مؤامراتهم الدنيئة. والواقع ان حق الدفاع عن النفس يتجسد بصورة رسمية في المادة ٥١ من الميثاق التي تنص على ما يلي:

"ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة"

وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، فإن العديد من قرارات مجلس الأمن اعترفت بأن تلك الدولة العضو في الأمم المتحدة ضحية للأعمال العدائية المرتكبة من قبل الصرب والتي لم تؤد التدابير المعتمدة من جانب مجلس الأمن الى انهائها.

ومن ثم، فإنه من الضروري أن ندعم تلك التدابير بالسماح للبوسنة والهرسك بالحصول على الوسائل اللازمة للدفاع عن النفس واعفائها من أحكام القرار ٧١٣ (١٩٩١) الذي يقضي بفرض الحظر. وتفاديا لأي تحريفات أو آثار ضارة، ينبغي أن يقترن رفع حظر توريد الأسلحة بتعزيز رصد نظام الجزاءات بهدف منع المعتدين الصرب من مواصلة الحصول على مزيد من الأسلحة أو الاستيلاء على مزيد من الأراضي.

ولابد لهذا الاجراء أن يكمل التدابير التي سبق لمجلس الأمن أن اتخذها، لا أن يلغيها. ومن المؤكد أن رفع الحظر سيثني الصرب عن الهجوم على المناطق الآمنة التي اقمناها.

وهذا في رأينا، من المحتمل أن يحقق التوازن المطلوب لضمان أن تؤدي المفاوضات الى حل توفيقي يمكن أن يصون وحدة البوسنة والهرسك الاقليمية واستقلالها.

وليس هناك مجال للشك في أننا نؤيد رفع الحظر لأننا نرى أنه تدبير دفاعي منطقي. وحيث أننا لم نتمكن من الدفاع عن البوسنة يجب علينا على الأقل أن نسمح لها بالدفاع عن نفسها.

وللأسف أن هذا اجراء نابع من اليأس. ونحن نريد رفع الحظر لأننا لم نتمكن من القيام بأي شئ آخر كنا نود القيام به. إن البوسنيين شعب محب للسلم ولكنهم تعرضوا للغزو والتشريد واغتصبت نساؤهم ووضعوا في معكسرات الاعتقال؛ وأخذ الصرب كل شئ. واليوم، كما في الأمس، البوسنيون لا يحبون الحرب؛ انهم يريدون فقط أن يعيشوا. وبامكاننا أن نعطيهم هذا الحق؛ ولا يمكننا أن نرفض.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم التالي ممثل البانيا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد شكورتي (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أدلي فيها ببياني في المجلس خلال فترة رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على عملكم الناجح خلال هذا الشهر. وأود أيضا أن أشيد بالسفير يولي فورونتسوف ممثل الاتحاد الروسي على قيادته الماهرة لمداولات المجلس في الشهر الماضي.

منذ فترة طويلة والمجتمع الدولي مصاب بالذعر لما يجري في البوسنة والهرسك. فالحالة هناك لم تتغير منذ بدء العدوان على جمهورية البوسنة والهرسك. ومن الأمور الجارية في ذلك البلد أو المترتبة عليها: القتل الجماعي للمسلمين نتيجة القتال والقصف اليومي الشديد للمناطق المأهولة بالمسلمين؛ و "التطهير الإثني" الذي ينفذ بقوة السلاح؛ والاغتصاب الجماعي للنساء المسلمات؛ والحالة الانسانية المأساوية السائدة في البوسنة والهرسك، على سبيل المثال لا الحصر.

إن العدوان والحرب الأهلية الدائرين هناك يعرضان للخطر وجود دولة عضو في المنظمة العالمية. وقد أثبتت الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لتحقيق السلم في البوسنة والهرسك عدم جدواها. فقد اعتمد مجلس الأمن عددا كبيرا من القرارات المتعلقة بالأزمة اليوغوسلافية والصراع في البوسنة والهرسك بيد أن جميعها كان عديم الجدوى.

إلا أن مجلس الأمن، انطلاقا من ادراكه لمسؤولياته بموجب الفصل السابع من الميثاق، ينبغي أن يتخذ الخطوات الملائمة لوقف الحرب في البوسنة والهرسك على الفور. ونحن نعتقد أن الحل العادل للصراع في ذلك البلد ينبغي أن يستند الى المبادئ التالية: وقف الأعمال العدائية فورا؛ الانسحاب من الأراضي المحتلة؛ الضمانات الدولية لعودة اللاجئين الى ديارهم؛ استعادة سلامة جمهورية البوسنة والهرسك الاقليمية ووحدة أراضيها؛ والمحاكمة الفورية لمرتكبي جرائم ابادة الجنس والانتهاكات الخطيرة للقانون الانساني الدولي.

ولابد من السماح لجمهورية البوسنة والهرسك بممارسة حقها الأصيل في الدفاع عن النفس كما ورد في المادة ٥١ من الميثاق. ويجب على مجلس الأمن على الأقل أن يرفع حظر توريد الأسلحة المفروض على حكومة جمهورية البوسنة والهرسك مما يتيح للشعب المسلم الأعزل فرصة الدفاع عن نفسه ويسهم في بقائه الذي بلغ اليوم مرحلة حاسمة.

ان اعتماد مشروع القرار المقترح سيكون بمثابة اشارة واضحة للصرب بأن المجتمع الدولي لن يتسامح بعد الآن ازاء المذابح التي تجري في البوسنة والهرسك. وان عدم تمكن المجتمع الدولي من انهاء الحرب في البوسنة والهرسك يمكن أن يؤدي من جهة الى تشجيع الصرب على مواصلة الحرب وتحقيق "صربيا الكبرى"، ومن جهة أخرى، على ارتكاب المذابح في مناطق أخرى من يوغوسلافيا السابقة مثل كوسوفو، حيث الحالة خطيرة جدا وقابلة للانفجار.

ومن الجدير بالمجتمع الدولي أن يعمل، في الوقت والطريقة المناسبين، على وقف النعرة الصربية العدوانية لمنع نشوب حرب في البلقان ستترتب عليها عواقب وخيمة بالنسبة للمنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل البانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل اندونيسيا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بتهاني وفدي لكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. اننا على ثقة بأن مداولات المجلس ستكلل بالنجاح تحت ادارتكم القديرة.

أود أيضا أن أشيد اشادة حقة بسلفكم، السفير يولي فورونتسوف ممثل الاتحاد الروسي على ادارته وتوجيهه القديرين للمجلس في الشهر المنصرم.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أعرب عن تقديرنا لأعضاء المجلس لاتاحة هذه الفرصة لي للمشاركة في هذه المناقشة.

بشعور عميق من الأسى والحزن ترقب حركة عدم الانحياز المأساة الدائرة في جمهورية البوسنة والهرسك. فمنذ اندلاع الأعمال العدائية قبل أكثر من عام تتعرض دولة عضو في الأمم المتحدة لعدوان آثم بلا هوادة أدى الى خسائر فادحة في الأرواح ودمار مادي هائل. وقد شهدنا محاولات منتظمة لابادة شعب بصورة تدريجية عن طريق سياسة "التطهير الإثني" البغيضة والانتهاك الصارخ لحقوق الانسان والحريات الأساسية. ونتيجة لذلك، فإن ثلثي الأراضي البوسنية وقع تحت الاحتلال الصربي في حين ان ما تبقى من مدن قليلة تحت سيطرة البوسنيين يتعرض لقصف مستمر مما يؤدي الى مزيد من الموت والدمار والطرد القسري والتجويع الجماعي والحرمان من المعونة والمساعدة الانسانية اللتين توجد حاجة ماسة اليهما.

منذ ما يزيد على العام ما فتئ المجلس يعكف على النظر في الحالة المتردية بسرعة في البوسنة والهرسك، وقد اتخذ العديد من القرارات. وكان ذلك دائما على أمل انهاء الصراع. وهكذا كان فرض الحظر على توريد الأسلحة، وفرض جزاءات اقتصادية، وحظر تحليق الطائرات العسكرية في المجال الجوي للبوسنة، وكذلك قرار تيسير المعونة الانسانية وانشاء مناطق آمنة، مما عزز بشكل له ما يبرره توقعات كثير من الدول الأعضاء بأن تكون تلك التدابير كافية لوضع حد للعدوان، ووقف الابادة الجماعية وانهاء الاستيلاء على الأراضي بالقوة. إلا أن هذه القرارات، للأسف العميق، ووجهت بالازدراء والاحتقار، وشجعت المعتدين على تكثيف وحشيتهم ضد شعب أعزل، وبخاصة عندما تلكأ المجلس في اتخاذ اجراءات تنفيذية.

ثم جاء الاعلان عن برنامج العمل المشترك في واشنطن في الشهر الماضي ليزيد الطين بلة. وتساورنا شكوك خطيرة ازاء فعالية تنفيذ خطة أوين - فانس على أساس خطوة بخطوة، وهو المفهوم الكامن وراء برنامج العمل المشترك.

هذا علاوة على أن الخطة الوقحة التي دفع بها المعتدون من شأنها أن تقسم البوسنة والهرسك، وفي هذا تجاهل مطبق للمبدأ المقدس القائل بحرمة السلامة الاقليمية للدول، وأن تحشد شعبها في أقل من عشر أراضيه: إنها محاولة صارخة لتقسيم البوسنة والهرسك إثنيا، وانشاء دول داخل الدولة مما من شأنه أن يجعل الصرب البوسنيين أكثر قربا الى تحقيق هدفهم المعلن باقامة دولة مستقلة ترتبط في نهاية الأمر بيوغوسلافيا السابقة لانشاء "صربيا الكبرى". ومن شأنها أن تشرع العدوان وتكافئ مرتكبيه؛ وأن تؤدي الى النقل القسري للسكان، وأن تذكي لهيب حالة متفجرة فعلا، وأن تزيد من تقويض استقرار المنطقة. ومن ثم، ينبغي أن نرفض رفضا قاطعا المخطط الآثم لتقسيم البوسنة والهرسك.

وترى حكومتي أن تسوية الأزمة في البوسنة والهرسك لم تعد تحتمل مزيدا من التأخير، ولم يعد بوسعنا التسويف. ومما يتسم بأهمية مباشرة تنفيذ وقف فعال لاطلاق النار، وتعزيز العمليات الانسانية، ووضع حد لقصف السكان المدنيين، وتسليم الأسلحة الثقيلة الى قوات حفظ السلم. وعلاوة على ذلك، لابد من تنفيذ خطة فانس - أوين، الى جانب مبادئها الدستورية والخريطة المؤقتة، وكذلك الترتيبات المؤقتة وترتيبات السلام، لأنها جميعا تشكل طريقة صحيحة وعملية لحسم الصراع سلميا.

تنص الخطة على شروط لوقف اطلاق النار والفصل بين المتحاربين وجعل البلاد منطقة منزوعة السلاح. وتسلم الخطة ومبادئها، بشكل عام، بأن البوسنة والهرسك ستكون دولة لا مركزية تتولى فيها المقاطعات معظم وظائف الحكم. ومع أن الخطة تمثل حلا وسطا مفروضا بين المعتدين وضحاياهم، فقد قبلت حكومة البوسنة والهرسك الاقتراحات الواردة فيها خدمة لقضية السلم وانقاذا للأرواح.

تتعرض البوسنة والهرسك، حكومة وشعبا، لقصف مستمر ومكثف، في حين يحرم البوسنيون من حقهم المتأصل في الدفاع عن النفس. فالى متى سيتحمل المجتمع الدولي أعمال القتل والاغتيال والابادة الجماعية ضد شعب البوسنة والهرسك، بينما يستخف الصرب بالجهود المبذولة للتوصل الى تسوية للأزمة؟ واذا كان المجتمع الدولي - أو بعض أعضائه - عازفا أو عاجزا عن دحر العدوان المرتكب ضد دولة ذات سيادة، فالمسؤولية الاخلاقية تملي علينا عدم حرمان تلك الدولة من حق الدفاع عن النفس.

لقد كان حظر توريد الأسلحة في الواقع وسيلة لتيسير الاستيلاء على الأراضي و "التطهير الإثني" وعملية اقامة "صربيا الكبرى". وهكذا ثبت أن حظر توريد الأسلحة لم يكن فعالا الى حد بعيد في وقف الهجمة الصربية. فقد غل أيدي المسلمين البوسنيين في وجه التفوق العسكري الكاسح الذي يتمتع به الصرب البوسنيون ومكنهم من المضي بخططهم الشريرة الخاوية من أية اعتبارات انسانية.

ومن شأن رفع الحظر عن توريد الأسلحة أن يجعل سياسة الصرب لحيازة الأراضي باستعمال القوة أفدح ثمنا. ومن ثم، لم يعد هناك ما يبرر الحجة القائلة بأن الرفع الانتقائي للحظر من شأنه أن يكون له نتائج عكسية، وربما يؤدي الى توسيع نطاق الصراع. وبالتالي، ينبغي، كحد أدنى، رفع الحظر المفروض على الحكومة البوسنية.

ازاء خلفية الوضع الخطير السائد في البوسنة والهرسك، اعتمد المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان المعقود هذا الشهر في فيينا، اعلانا خاصا، وحث مجلس الأمن على الوفاء بمسؤولياته بمقتضى الميثاق - والمادة ٢٤ على وجه الخصوص، وبذلك يعيد الى البوسنة والهرسك استقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية.

ختاما أقول إن اندونيسيا وبلدان عدم الانحياز الأخرى تلتزم التزاما راسخا بالتسوية السلمية للمنازعات. ونعتقد أن استئناف الحوار بنية صادقة أمر أساسي لحسم هذه الأزمة، وأن الحل التفاوضي في إطار الآليات الدولية المختصة مازال قريب المنال. لكنه غني عن البيان أن المعتدين أصبحوا أكثر وقاحة وازدراء لمن يحاولون انهاء المذبحة. ومن ثم لم يعد بوسع المجلس أن يظل ساكنا في وجه التحدي والاستخفاف بالارادة الدولية. إن المقررات التي تتخذ الآن قد يكون لها أصداء تتجاوز الصراع في البوسنة والهرسك، ويمكن أن تحدد مجرى الأحداث في حقبة ما بعد الحرب الباردة. والضرورة الحتمية اذن تقتضي تعزيز قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في البوسنة والهرسك، من أجل اتخاذ اجراء تنفيذي بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق.

ومشروع القرار الذي قدمته جماعة عدم الانحياز في مجلس الأمن، والمطروح الآن على المجلس يؤكد من جديد على سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الاقليمية واستقلالها. وانني أؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به منسق الجماعة، حينما عرض مشروع القرار بكل هذه البلاغة. ويدعو مشروع القرار أيضا الى رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة، لغرض وحيد هو تمكين البوسنة والهرسك من ممارسة حقها الأصيل في الدفاع عن النفس. ويحجو وفد بلادي وطيد الأمل في أن يؤدي مشروع القرار هذا، في حالة تنفيذه بالكامل، الى وضع حد فوري لهذا الصراع الأليم، ويوفر حلا طويل الأجل للأزمة.

ويسرني أن أتقدم بطلب حكومتي بادراج اندونيسيا في قائمة مقدمي مشروع القرار S/25997.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل اندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل تركيا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد بوركوغلو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في عدة مناسبات في السنة الماضية، ومؤخرا في ٤ حزيران/يونيه، أعربنا أمام هذه الهيئة عن ألمنا العميق ازاء عجز مجلس الأمن عن حماية مسلمي البوسنة من الابادة الجماعية، وعن التصرف بفاعلية ضد تحدي الصرب لقرارات مجلس الأمن. وطالبنا باستعمال القوة لوقف العدوان الصربي، اذا كانت القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة عاجزة على تحقيق ذلك، وأكدنا على ضرورة اعفاء البوسنة والهرسك، دون ابطاء من حظر توريد الأسلحة، مادامت الهجمات الوحشية الموجهة ضد المسلمين العزل مستمرة دون هوادة.

وها هو المجلس أخيرا ينظر، في لحظة حاسمة، فيما اذا كان سيعترف بالحق الطبيعي لجمهورية البوسنة والهرسك، الدولة العضو في الأمم المتحدة، في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من الميثاق، ويسمح لمسلمي البوسنة بتلبية احتياجاتهم الدفاعية المشروعة. ونحن نحيي أعضاء مجموعة عدم الانحياز في المجلس على تقديمهم مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/25997 والمتعلق باعفاء البوسنة والهرسك من حظر توريد الأسلحة، ونؤيد بقوة مشروع القرار هذا الذي قررنا أيضا أن نشارك في تقديمه.

إن المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان في فيينا قام مؤخرا على وجه التحديد بمناشدة مجلس الأمن لاتخاذ تدابير ضرورية لإنهاء الإبادة الجماعية الجارية في البوسنة والهرسك. إن هذا النداء، بالاضافة الى نداءات أخرى كثيرة، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة، ما كان ضروريا لو واجه مجلس الأمن التحدي واستجاب على نحو كاف للعدوان الصربي. إن الافتقار الى هذا الاجراء الحاسم شجع المعتدين على دفع مسلمي البوسنة المعرضين للخطر الى الفناء العملي. ويجب على مجلس الأمن الآن الوفاء بالتزاماته الأدبية والقانونية وفقا للميثاق والاصغاء الى المناشدة الموحدة التي أصدرها المجتمع الدولي في فيينا. ومن شأن جعل مسلمي البوسنة تحت رحمة المعتدين أن يكون ضد ارادة أعضاء الأمم المتحدة، وهي الارادة التي يمثلها مجلس الأمن وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق. إن ارادة الأغلبية الكبيرة من أعضاء الأمم المتحدة لرفع حظر السلاح قد تجلت في قرار الجمعية العامة ١٢١/٤٧، ومؤخرا في الاعلان الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان. يجب على مجلس الأمن أن يعمل وفقا لذلك، وألا ينكر بعد الآن حق الحكومة البوسنية في الدفاع عن النفس.

إن حظر السلاح المفروض على يوغوسلافيا السابقة بالقرار ٧١٣ (١٩٩١) لم يؤثر عمليا إلا على الحكومة البوسنية. ونحن نعلم جميعا أن الأطراف الأخرى في الصراع لديها وسائل كبيرة لتسليح نفسها. ولئن أكد المجلس مجددا في عدة مناسبات بالكلمة إن لم يكن بالعمل على السيادة والسلامة الاقليمية لجمهورية البوسنة والهرسك، ورفض حيازة الأراضي باستعمال القوة وعملية "التطهير العرقي"، فإنه لا يمكنه أن يبقى غير مبال بحق ذلك البلد، الذي يتعرض وجوده ذاته للخطر، في الحصول على أسلحة دفاعية. ولا يمكن لحكومتي أن تقبل مثل هذا التضارب.

إن مفهوم "المناطق الآمنة" كان يقوم على توقع التنفيذ الفعال والفوري للقرارات المنشئة لها. واذا سمح للصربيين بقصف هذه "المناطق الآمنة"، وبعرقلة ايصال المساعدة الإنسانية اليها، وبمنع تدفق امدادات المياه الحيوية اليها، واذا واصل الصربيون عدم تحمل نتائج جرائمهم، فما هي مصداقية المجلس بوصفه حاميا للسكان المسلمين "المحبوسين" في هذه المناطق؟ لماذا ينكر على السكان المسلمين المحتجزين بوصفهم لاجئين في "مناطق آمنة" - مع الذين يعيشون في "مناطق غير آمنة" - الحق في الدفاع عن أنفسهم، بينما يتحرك المعتدون عليهم بحرية ويعدون للقيام بالقتل النهائي؟ وما هو المنطق في الاعلان عن جيوب آمنة اذا استمرت في التعرض للهجوم؟

إن الذين يعترضون على رفع حظر الأسلحة يجب أن يقبلوا حقيقة أن الأمة البوسنية تتعرض الآن للإفناء البطئ على يدي جيرانها الذين يسعون الى اضفاء الشرعية على الحيازة الاقليمية المتحققة عن

طريق استخدام القوة الغاشمة وعملية الابادة الجماعية المتمثلة في "التطهير العرقي". إن خطة فانس - أوين قتلت، مما أدى الى مواجهة مجلس الأمن بالنتيجة النهائية، وهي الاعتراف بالهزيمة على أيدي الأشقياء المأجورين وأساطين الحرب. لقد أصبح تفتيت البوسنة وشيكا. ونعتقد أن من المنصف أن نسأل وفقا لأية سلطة يبدو الرئيسان منشغلين بعملية ترمي الى تفتيت جمهورية البوسنة والهرسك. وننتظر ردا قويا من المجلس على هذا الانحراف.

وبما تبقى لدينا من الايمان، نحن وطيدو الأمل في أن تسود الحكمة، وفي أن يمنح مسلمو البوسنة الحماية الحقة من جانب المجتمع الدولي، وفي أن يعترف بحقهم الأصيل في الدفاع عن النفس. وبالتالي سنخلص الى الاستنتاجات الضرورية حول ما اذا كان مجلس الأمن يمثل حقا ارادة المجتمع الدولي أو ما اذا كان سيضفي الشرعية على حكم سيطرة القوة على الحق. وتركيا مقتنعة بأن المجتمع الدولي في هذا المنعطف الحرج تقع عليه المسؤولية عما حدث لحد الآن في البوسنة والهرسك، وأيضا عن تشكيل أوروبا والعالم في القرن الحادي والعشرين.

وبصرف النظر عما ستسفر مداولات اليوم عنه، ستواصل تركيا اتباع مسار العدالة والشرعية لتأييد شعب البوسنة والهرسك الشجاع في كفاحه من أجل البقاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي ممثل أفغانستان. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد فرهدي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أهنئك، سيدي، على قيادتك البارزة لأعمال المجلس خلال شهر حزيران/يونيه.

ننظر مرة أخرى في نقطة حساسة جدا في التاريخ المعاصر تهم المجتمع الدولي، وخصوصا الأمم المتحدة ومجلس الأمن. في هذه الحالة الخاصة أبدى المجلس ميلا الى الانحراف عن تصوره الذي تصورته الشعوب التي آمنت بالأمم المتحدة. تريد الشعوب أن تعتقد بأن الأمم المتحدة ستؤيد بجلاء ونشاط قضية العدالة في مواجهة الظلم.

تبين الحقائق، على النقيض من ذلك تماما، أن ذلك ليس في أحيان كثيرة مسار العمل الذي اختاره مجلس الأمن. ألا يميل مجلس الأمن الى اللوذ بصورة منهجية بتدابير ناقصة تافهة معنويا، وكأنما توجه حاجة الى خلق توازن بين العدالة والظلم وكأن المسألة مسألة المعادلة بين العدوان ومقاومة العدوان، بين المعتدي والمتعرض للعدوان.

تعرف الدول العظمى حق المعرفة أن نظام ملوسفيتش في بلغراد والقوات والمليشيات النظامية الصربية هي القائمة بالأغلبية الساحقة من انتهاكات حقوق الإنسان والفظائع وأعمال القتل المرتكبة في البوسنة. إن القول إن الأطراف المختلفة في الصراع تتشاطر المسؤولية عن الأعداد الكبيرة من الفظائع وجرائم الحرب، وأنها بالتالي مسؤولة بنفس القدر - إن هذا القول هو بمثابة اللجوء الى السفسطة لتوفير ذريعة لعدم القيام بأي اجراء لمواجهة الصربيين البوسنيين الذين يواصلون اقتراف هذه الفظائع والجرائم. إن الدول العظمى على اطلاع تام رسميا على جرائم الحرب التي يقترفها صربيو البوسنة.

لنذكر أن الجيش اليوغوسلافي كان، في أعقاب الحرب العالمي الثانية، أكبر جيش شيوعي في أوروبا الشرقية، الثاني بعد جيش الاتحاد السوفياتي. وبقي جيشا كبيرا. وفي السنوات الأخيرة جعل ملوسفيتش وأشياع نظامه التوسعيون الشوفينيون الجيش اليوغوسلافي أداة ضرورية لخلق "صربيا الكبرى"، ولمقاتلة غير الصربيين في كرواتيا والبوسنة وكوسوفو ومقدونيا وفويفودينا.

وخلال هذه السنوات، أقام الصرب آلة حرب شيطانية في يوغوسلافيا سابقا، وبخاصة في البوسنة. وأنفقت أموال طائلة على إنشاء مليشيات صربية في البوسنة. وهذا هو نوع البربرية الذي أمامنا في نهاية القرن العشرين في أوروبا.

إن غالبية فيالق ضباط الجيش اليوغوسلافي كونت من القوميين الصرب، ووفرت للمليشيات ترسانات لا تنفد من الأسلحة؛ وقد جرى تكديسها طيلة سنوات. وحظر الأمم المتحدة لم يكن له تأثير على الخطة العنصرية شديدة التعصب من أجل إقامة صربيا الكبرى. إن لديهم أسلحة تكفي لمواصلة هذه المجزرة طوال سنوات.

ولنكن واضحين بشأن هذا: إن الحظر يمارس في الواقع ضد المسلمين البوسنيين وتنفذه منظمة حلف شمال الأطلسي. وفي الواقع، أن ذلك يمكن أن يكون مساعدة عسكرية غير مباشرة للبوسنيين الصرب.

ولهذا، هل علينا فعلا أن نقلق بشأن الذي يمارس الاحتلال بنفس قلقنا على من يمارس الاحتلال ضده إن لم يكن أكثر؟ هل لنا أن نذهب بعيدا لحد أن نحفظ المهاجم كحفظنا للضحية؟ هل لنا أن نصل إلى حد الاهتمام بالمعتدين الصرب البوسنيين بمثل اهتمامنا بالبوسنيين الذين يهاجَمون ويؤسرون ويعدَمون وتفجر منازلهم بالديناميت وتحرق أماكن عبادتهم - هذا الشعب الذي يشهد تقطيع أوصال إقليمه؟

إن المجتمع الدولي لا يكل مطلقا من الاختفاء وراء أساليب الحلول الوسطى والمجاملة، والاشتراك في المكائد والصفقات على حساب أمة ضحية واحدة. بل إن الأمر يتجاوز هذا: إنه يهتم بالمغتصِب كاهتمامه بالمغتصَب. إن بلدا محروما من وسائل الدفاع عن نفسه يقاتل من أجل شرفه - وبالتالي شرف الإنسان، شرف أوروبا وشرف المجتمع الدولي - بينما المعتدي مسلح بالفعل تسليحا كافيا. وبطبيعة الحال هذا كله لأن دول العالم العظمى تدع الأمور تجري في أعنتها مكتفية بالمشاهدة - لكي تصبح شاهدة محايدة مزعومة - للمذبحة التي ترتكب ضد الضمير الأدبي والروحي للبشرية.

هذه هي البانوراما المأساوية، التي توصف أحيانا - كما وصفها اليوم ممثل البوسنة - بالصمت الأصم وتسمى أيضا بـ "المعيار المزدوج" لكنها في الحقيقة وببساطة ظلم.

فلنضع حدا لهذا كله. ولنضع حدا لهذه العقلية التي تعظ بأن حظر الأسلحة ينبغي تطبيقه بنفس القدر على أولئك الذين يستخدمونها للقتل - أولئك الذين هم، فضلا عن ذلك، مسلحون بالفعل جيدا - وأولئك الذين يحتاجون إلى الأسلحة للدفاع عن أنفسهم. إن مساواة مرتكبي الجريمة مع الضحية لا تكون

إلا مشاركة ضمنية مع المجرم. وهذا التواطؤ يمثل صدمة في نهاية القرن العشرين عندما نواجه بجرائم حرب وإبادة. إن التاريخ سيتذكر هذا؛ سيتذكر التواطؤ الضمني الذي تمارسه دول عصرنا.

فلنضع حدا لهذه العقلية وهذا المسلك، والأمثلة عليهما نشاهدها - في جملة أمور - في حالة بلدي أفغانستان. إن جانبا كبيرا من الوثائق التي أصدرتها الأمم المتحدة بشأن غزو أفغانستان من جانب الاتحاد السوفياتي سابقا كانت تتسم بهذه العقلية، عقلية ترتيب النصوص بطريقة تسوى بطريقة غير عادلة تماما بين المعتدي وضحية العدوان. لقد أسفر هذا عن ٧٠٠ ٠٠٠ ١ ضحية في أفغانستان، وحطم اقتصاد البلاد بالكامل تقريبا. واليوم بعد نهاية الحرب الباردة الحياة جحيم في البوسنة، حيث يعاني المسلمون من نفس نوع المذبحة التي ارتكبت في أفغانستان.

وبالتالي، هل نهاية الحرب الباردة تعني أن يضحى بالدول الصغرى على حساب سلام يرتب له بين الدول الكبرى؟ هل نحن الآن في مرحلة من التاريخ أصبحت فيها مشاهدة احتضار شعب المسلك المعتاد للقوي في عالمنا؟

خلال الأشهر القليلة الماضية، في كل مرة طرح فيها حل إيجابي في شكل فكرة أو مشروع، وفي كل مرة ابتكر فيها اسلوب خاص وثبتت فعاليته، أجل إقراره لأن دولة عظمى أو دولتين أو ثلاث دول لم تحصل على موافقة حكومتها. وهذه مماطلة في شكل عدم اتخاذ قرار، إفتقار واضح إلى الاصرار يتخفى تحت ذريعة الواقعية وحتى حكمة مزعومة. وهذا كله حوّل مجلس الأمن إلى متفرج نصف واع يغمض عينيه أمام الإبادة وجرائم الحرب.

إننا نسمع كلاما عن واقع جديد - ولقد ذكرنا السفير ممثل البوسنة بهذا. وآخر واقع جديد يتضمن ترك المسلمين البوسنيين في مناطق تعد من الناحية العملية معسكرات اعتقال.

بعد وقت قصير سيكون قد مر نصف قرن على إنشاء الأمم المتحدة. ومن المؤكد أن المنظمة قدمت خدمة هامة للبشرية. ولكن فيما يتعلق بأفغانستان المحتلة سابقا، وفيما يتعلق بالبوسنة، ضحية العدوان العرقي - أو في الحقيقة الديني - لا يزال مجلس الأمن أداة لحرمان الضحية من إمكانية الحصول على وسائل الدفاع عن نفسه. وإذا كان هذا بالفعل هو دور هذا الجهاز الرئيسي من أجهزة الأمم المتحدة، فإن ضمير البشرية سيكون عليه أن يردد الحكمة العربية التالية للمنظمة: "إنك فعلا في واد - وأنا في واد آخر". إلا أن ضمير البشرية وضمير هذه المنظمة ينبغي أن يكونا معا في نفس الوادي. وواجب الدول الكبرى أن تحقق هذا.

في يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، ذكر وفد أفغانستان لمجلس الأمن أن القرار ٧١٣ (١٩٩١) الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ وهو القرار الذي هو أساس المشكلة - لم يكن ملائما للبوسنة والهرسك في ذلك الوقت ولا يزال غير ملائم للبوسنة، لأن مسألة الحرب في البوسنة ظهرت في نيسان/ابريل ١٩٩٢. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩١ كانت المسألة مسألة صراع مسلح بين كرواتيا وصربيا.

إن القرار المتخذ في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ يشير بالتحديد الى يوغوسلافيا معينة ليست موجودة من الناحية القانونية. ونص القرار ٧١٣ (١٩٩١) أصبح بالتالي باطلا. إن الامتياز الوحيد لقانونيي هذه البلدان، بشأن هذه النقطة فضلا عن نقاط أخرى، هو السياسات التي تتبعها حكوماتهم. لذلك من الناحية القانونية، فإن الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار (S/25997) المعروض علينا اليوم الذي نحن أحد مقدميه، توضح ببساطة حقيقة أن القرار المتخذ في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ لا يتعلق بالبوسنة والهرسك.

إن التاريخ سيظهر بحزن ودهشة أنه بينما كان ممثلو البلدان الأوروبية والدول العظمى يبشرون في فيينا، وهي العاصمة التاريخية لأوروبا، بحقوق الانسان، لم يجرؤ بلد واحد هام في مجلس الأمن في نيويورك بالقول إن مسلمي البوسنة لهم حق في الحياة وبالتالي لهم الحق بامتلاك وسائل الدفاع عن أنفسهم ضد هؤلاء المعتدين المدججين بالسلاح. وفي ١٩ نيسان/ابريل، أفاد وفد بلدي مجلس الأمن، في معرض الاشارة الى حظر الأسلحة، بما يلي:

"يجب أن يتاح للبوسنيين المسلمين أن تفك قيودهم، أن يحصلوا على السلاح ويدافعوا عن أرواحهم وعن شرف الانسانية". (S/PV.3201، ص ٧١)

في ذلك اليوم، قال وفد بلدي أيضا إن الجزاءات التي يتضمنها القرار ٨٢٠ (١٩٩٣) المؤرخ ٧ نيسان/ابريل غير ملائمة وغير كافية. ولقد قلنا إن النص أشار الى بعض التدابير الخجولة والمترددة التي تسميها بعض البلدان القوية "واقعية"، وهي الواقعية التي لا تفعل سوى السماح للصربيين البوسنيين بأن تكون لهم حرية الحركة.

إن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية كبيرة. فلنتذكر ما حدث في فرساي بعد الحرب العالمية الأولى. إن المظالم المرتكبة والتي احتملتها بعض الشعوب في أوروبا والشرق الأوسط كانت مصدر أحداث مأساوية بعد عقود قليلة، وهي أحداث كلفت أوروبا والعالم ثمنا باهظا. ومن الأهمية بمكان أن نستخلص درسا من التاريخ. فما يحدث في البوسنة يمكن أن يحدث في أقاليم مجاورة، كما ذكر ممثل البانيا للتو. إن أوروبا والمجتمع الدولي سيعانيان من النتائج. فلنكف إذن عن السماح للمعتدي الصربي بأن يضرب جميع قرارات الأمم المتحدة عرض الحائط. ولنكف عن السماح بإطلاق العنان للمعتدي، دعونا نسمح للبوسنة بالعيش، ودعونا نتيح للبوسنة الوسائل للدفاع عن نفسها. إنها عندما تدافع عن نفسها، إنما تدافع عن أخلص ما لدينا من مثل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل أفغانستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل جمهورية إيران الاسلامية. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد خرازي (جمهورية إيران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر حزيران/يونيه، وإنني على ثقة في أن حكمتكم ومهاراتكم الدبلوماسية الواسعة ستوجهان على نحو فعال مداولاتنا بشأن الحالة المأساوية والمتدهورة في البوسنة والهرسك. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم من السفير يولي فورنتسوف ممثل الاتحاد الروسي بالشكر على توجيهه القدير للمجلس في الشهر الماضي.

إن المأساة في جمهورية البوسنة والهرسك التي يميزها العدوان الصربي القائم على الإبادة الجماعية ضد السكان المسلمين في هذا البلد تصاعدت الى مستويات مقلقة للغاية. فعلى مدى الأسابيع القليلة الماضية، كثف المعتدون الصربيون باستمرار أعمالهم العدوانية ضد شعب البوسنة والهرسك عن طريق سياسة "التطهير الإثني" البغيضة، وقتل الناس العزل والترحيل الجماعي للمدنيين. وحتى المدن التي أعلنها مجلس الأمن "مناطق آمنة" لا تزال تتعرض يوميا للقصف الشامل من جانب الصربيين.

ومما لا شك فيه أن هذه الحالة تستدعي اتخاذ إجراء عاجل وحاسم من جانب المجتمع الدولي. بيد أن القرارات الـ ٣٩ والبيانات الـ ٣٣ المعتمدة من جانب مجلس الأمن بشأن الصراع في البوسنة والهرسك فشلت في ردع العدوان الصربي وجرائم الحرب التي لا تزال ترتكب بانتظام ضد شعب البوسنة والهرسك.

إن إعادة مجلس الأمن النظر في الموقف حيال هذا الاستئصال الوحشي والتدريجي لعضو فتي في الأمم المتحدة يكشف بوضوح أن النهج السلبي والسياسة المتسمة بازدواجية المعايير والاسترخاء والليونة حيال المعتدي منعا المجتمع الدولي من إحقاق العدالة. وقد سمح هذا الأمر للمعتدي بأن يفرض شروطه على مجلس الأمن وبأن يواصل عدوانه دون عقاب. لذلك، بقي مجلس الأمن، بما لا يثير الاستغراب، عاجزا عن الوفاء بمسؤولياته وفقا لميثاق الأمم المتحدة ووقف العدوان الصربي لا بل عكس اتجاهه. وبالطبع لو تصرف مجلس الأمن على نحو حاسم وسريع عندما بدأ الصربيون عدوانهم، كما فعل في غضون غزو العراق للكويت، لما كنا نواجه استمرار السياسة الوقحة المتمثلة بـ "التطهير الاثني" وإضفاء الشرعية عليها وامكانية تقطيع أوصال دولة عضو في منظمتنا على نحو مخيف.

وعندما اتخذ القرار ٨٣٦ (١٩٩٣) بشأن "المناطق الآمنة"، طمأن مقدمو هذا القرار المجتمع الدولي بأنه يجب أن ترتكز التسوية السلمية على المبادئ الواردة في خطة السلم التي أعدها الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا، وإنه لا قبول بحيازة الأراضي أو تعديل الحدود بالقوة. بيد أن هذه الوعود لم تبدل الحالة المتدهورة على الأرض واستمر المعتدون الصربيون بارتكاب أعمالهم الوحشية دون وازع. إن إنشاء "مناطق آمنة" وهو الأمر الذي نظر اليه في بادئ الأمر على أنه ليس مسكنا ضعيفا بل أيضا خطوة أولى نحو إيقاع الهزيمة بالعدوان الصربي واستعادة سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي، يفسره الصربيون الآن على أنه تعبير لطيف لمخيمات اللاجئين واستسلام الشعب المسلم في البوسنة والهرسك.

إن جمهورية ايران الاسلامية، إلى جانب الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، حذرت ورفضت رفضا قاطعا أية نية باستعمال "المناطق الآمنة" في جمهورية البوسنة والهرسك كمخيمات دائمة للاجئين التي من شأنها أن تطيل أمد العدوان والاحتلال والمكاسب الاقليمية.

إن مجلس الأمن يقف عند مرحلة حاسمة تتمثل في تقييم قدرته على حفظ السلم والأمن الدوليين. لقد لجأ إلى تدابير هامشية للتصدي للعدوان الصربي لكنه رفض اتخاذ التدابير الضرورية والأساسية. ومن الواضح أن مجلس الأمن لم يوفر الأمن الجماعي لحماية جمهورية البوسنة والهرسك من الهجمات والفظائع الصربية. فضلا عن ذلك، دعم حظرا على الأسلحة يمنع حكومة البوسنة والهرسك من حيازة الأسلحة اللازمة للدفاع عن النفس.

والمقترحات التي قدمها بصورة مشتركة الكرواتيون والصرب تهدف، في جوهرها، إلى أن تجمد إلى حد كبير الوضع الراهن القائم وتسعى إلى اضفاء الشرعية على المكاسب الاقليمية التي جنوها عن طريق استعمال القوة وممارسة "التطهير الاثني". وقد حان الوقت لكي يصحح المجلس أخطاءه السابقة. ولابد لمجلس الأمن أن يتخذ على الفور، ودونما ابطاء، كل التدابير الضرورية لوقف الابادة الجماعية وعكس العدوان. وللمجلس التزامات اخلاقية وسياسية وقانونية تقتضي الاستجابة بطريقة فعالة لارادة شعب البوسنة والهرسك - وهي دولة عضو ذات سيادة توشك على الزوال.

وفي هذا السياق، تؤيد جمهورية ايران الاسلامية مشروع القرار الذي يعترف، في جملة أمور، بالحق الأصيل للبوسنة والهرسك، كدولة عضو في الأمم المتحدة، في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس كما تنص على ذلك المادة ٥١ من الميثاق. ولابد من التأكيد على أن مشروع القرار، سيعزز، إن اعتمد، العديد من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في السابق، بما في ذلك القرار ٨٣٦ (١٩٩٣).

والمسألة الحاسمة هي ما إذا كان مجلس الأمن ستقوده النفعية السياسية أو الضمير الانساني الذي جرحته وأذهلته جرائم الصرب الشنيعة. وماذا سيكون حكم التاريخ على مجلس الأمن إذا فشل في تنفيذ الخطط الرامية إلى ضمان بقاء دولة عضو في الأمم المتحدة وعكس العدوان الصربي؟ مما لا شك فيه أن عدم كفاية الاجراءات المتخذة من جانب مجلس الأمن في هذه المرحلة الحاسمة سيضع سلطة هذا الجهاز لصون السلم والأمن الدوليين موضع شك جدي. ومن ثم، يتعين على مجلس الأمن أن يتصرف بحزم إذا لم يرد أن يحكم عليه بأنه يطبق معايير مزدوجة في معالجة المسائل المختلفة.

ختاما، أود أن أطلب اضافة اسم جمهورية ايران الاسلامية إلى قائمة مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/25997.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل جمهورية ايران الاسلامية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل الامارات العربية المتحدة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد سمحان (الامارات العربية المتحدة) : السيد الرئيس، يطيب لي باسم دولة الامارات العربية المتحدة وبالنيابة عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، قطر، سلطنة عمان بالاضافة إلى بلادي، أن أتقدم إليكم بالتهنئة الحارة على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، ونحن على ثقة تامة بأن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة والثرية وخصالكم ومهارتكم ستساهم في تعزيز عمل المجلس. ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أتقدم لسلفكم سعادة سفير الاتحاد الروسي بالتحية والتقدير على ادارته أعمال المجلس الشهر المنصرم.

يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى للنظر في الحالة المأساوية في جمهورية البوسنة والهرسك التي اضطلع المجلس بمناقشتها وأصدر العديد من القرارات والبيانات الرئاسية بشأنها. وقد أجمع من سبقني في الحديث على تشخيص الوضع السائد وخطورته على السلم والأمن الدوليين نتيجة لحالة العدوان العسكري القائم والمستمر والذي يرتكب من قبل الصرب وبدعم من القوات النظامية المسلحة التابعة لصربيا والجبل الأسود، ضد شعب البوسنة والهرسك وخاصة المسلمين منهم.

لقد ذهل العالم بفظاعة المأساة القائمة وهي صدمة حقيقية لضمير وشعور كل إنسان يتطلع إلى بيئة دولية سليمة يسودها الاستقرار والسلام والتعايش بين أمم وشعوب الأرض جمعاء.

لقد أثبتت الأحداث الأخيرة أن الصرب لن يتخلوا طواعية عن حملتهم البشعة "التطهير العرقي" وعن هدفهم المتمثل في انشاء صربيا الكبرى. لقد استغلوا عملية المبادرات السلمية والمفاوضات التي جرت وتجري كقناع للممارسات والانتهاكات اللاإنسانية وغطاء للسياسة التوسعية والعدوانية ولمواجهة أية ضغوط من قبل المجتمع الدولي.

في ظل هذا الوضع السائد وفشل الجهود الدبلوماسية القائمة وغياب أية أدلة أو مؤشرات على أن الصرب يميلون حتى إلى التفكير في وقف أعمالهم العدوانية والاجرامية الوحشية وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، تزداد قناعتنا بأنه ليس هناك أية حجة قانونية أو سياسية يمكن أن تبرر استمرار حظر الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك.

وقد أكد قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في قمتهم الأخيرة التي انعقدت في مدينة أبو ظبي بدولة الامارات العربية المتحدة الموقف التالي:

"ويؤكد المجلس تضامنه المطلق وتأييده التام لجمهورية البوسنة والهرسك في محنتها المؤلمة ودفاعها البطولي عن استقلالها وكيانها وسيادتها ووحدة أراضيها، ويطالب مجلس الأمن برفع حظر السلاح المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك لكي تتمكن من التصدي للمعتدين والمحافظة على وجودها وفق الحق المشروع في الدفاع عن النفس الذي أقرته المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، ويناشد المجتمع الدولي تقديم كافة أشكال العون لجمهورية البوسنة والهرسك من منطلق أن ردع العدوان مسؤولية دولية جماعية، ويدعو الأسرة الدولية إلى اتخاذ موقف موحد وحازم لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ومقررات مؤتمر لندن".

إلى جانب ذلك، تجدر الاشارة إلى أن الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين قد اتخذت القرار ١٢١/٤٧ الذي أكد مجددا على حق البوسنة والهرسك في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من الميثاق. إن ذلك القرار يمثل الإرادة الجماعية والشرعية الدولية لأغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويؤكد، في جملة أمور، على ضرورة رفع حظر الأسلحة المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك، بغية ضمان حقها الشرعي في الدفاع عن نفسها، فضلا عن استعادة سيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وعلى هذا الأساس لابد لمجلس الأمن أن يتخذ نفس القرار الذي اتخذته الجمعية العامة دفاعا عن مبادئ الميثاق والقانون الدولي.

فضلا عن ذلك، أدان مؤتمر الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد مؤخرا في فيينا بصفة قاطعة استمرار العدوان وممارسة التطهير العرقي والإبادة الجماعية ضد جمهورية البوسنة والهرسك، وطالب برفع حظر الأسلحة المفروض عليها، بغية تمكينها من ممارسة حقها في الدفاع عن نفسها. كما طالب بمنع كافة إمدادات الأسلحة إلى القوات الصربية العاملة في جمهورية البوسنة والهرسك. كما أكد المؤتمر على ضرورة استرداد جمهورية البوسنة والهرسك لسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

ترى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على يوغوسلافيا السابقة يعني بوضوح أنه موجه ضد المعتدين، وأنه ينبغي ألا يكون له التأثير الذي يحرم ضحايا العدوان من حق الدفاع عن النفس. إن السماح باستمرار هذه الحالة الخطيرة دون تصحيحها، في الوقت الذي يحصل فيه الصرب المسلحون على التسليحات الثقيلة والإمدادات العسكرية المستمرة، يمكنهم من دعم سيطرتهم على الأراضي المكتسبة بالقوة، يعتبر بمثابة قبول لنتائج سياسة التطهير العرقي والعدوان التي ينتهجها المعتدون، والتي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وانتهاكا لسيادة واستقلال دولة عضو في الأمم المتحدة، وتمثل ظاهرة خطيرة تتناقض مع مبادئ الميثاق والشرائع الدولية.

إلى جانب ذلك أصبح من الأهمية أيضا العمل على وقف المزيد من إراقة الدماء والتشريد والاغتصاب، والوقف الفوري للهجمات العسكرية الصربية على المدنيين الأبرياء وبالخصوص المسلمون منهم، ورفع الحصار عن المدن والقرى، ودعم الجهود الدولية التي تُبذل من أجل حماية وتعزيز المناطق الآمنة للاجئين، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن الحلول التي نطالب بها تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بما يكفل ويضمن احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم الاعتراف بالعدوان واحتلال الأراضي بالقوة. ومن هذا المنطلق، فإننا نرى أن مسؤولية حفظ السلم والاستقرار والأمن مسؤولية جماعية. ولمجلس الأمن دور رئيسي وأساسي في

تحملها، ولا ينبغي السماح لسلوك وتصرفات قلة من المتعصبين عرقيا ودينيا وقوميا، مدعومة من صربيا والجبل الأسود، بالاستمرار في هذه الممارسات والانتهاكات ضد شعب البوسنة والهرسك، والتي تتعارض مع أبسط قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية.

لذا ترى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن مشروع القرار أمام مجلس الأمن يمثل الحد الأدنى لحل المشكلة القائمة، إذ أن رفع الحظر ليس المقصود به الدفاع عن النفس فحسب، وإنما الدفاع عن الشرعية الدولية المتمثلة في ميثاق الأمم المتحدة، إلى جانب إعطاء مصداقية للمنظمة الدولية، وبالخصوص مجلس الأمن، في صيانة وحفظ السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل الإمارات العربية المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل السنغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد سي (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، يسر وفد السنغال - البلد الذي يقيم علاقات صداقة وتعاون ممتازة مع بلدكم - أن يراكم تترأسون أعمال المجلس هذا الشهر - وهي مهمة تقومون بها بمقدرة ومهارة ونكران ذات. وإذ أهنئكم بحرارة، أريد أن أؤكد من جديد تأييدنا التام لكم في مساعيكم لإيجاد حلول ناجعة للقضايا الهامة المعروضة على المجلس.

نتوجه بتهانئنا أيضا إلى سلفكم، صاحب السعادة السفير يولي فورونتسوف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، على العمل الرائع الذي أنجزه الشهر الماضي.

أود أخيرا أن أشكر جميع أعضاء المجلس على إعطائي هذه الفرصة للاشتراك في هذه المناقشة الهامة المكرسة للحالة المفجعة في البوسنة والهرسك.

إن العدوان الذي يرتكبه الصرب ضد جمهورية البوسنة والهرسك، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي نشأت عنه - وأخطرها "التطهير الإثني" - بلغت اليوم أبعادا تشكل مرة أخرى تحديا لضميرنا الجماعي. فالتردي اليومي للحالة في ذلك البلد أصبح لا يطاق لأن من الواضح أنه ينبع من رفض الصربيين المنهجي الالتزام بالقرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن في هذا الصدد.

لقد رفض الصربيون بإزدراء وصلف خطة فانس - أوين للسلام التي قبلها ووقع عليها طرفان من الأطراف الثلاثة المعنية، والتي علق عليها المجتمع الدولي آمالا عريضة. ومع ذلك، أذكر بأن تلك الخطة تطرح دائما باعتبارها الحل الوحيد والأفضل. بل إنها كثيرا ما استخدمت كذريعة لثني السلطات

البوسنيـــة عن طلـــب رفع الحظـر المفروض على يوغوسلافيا السابقة بموجب القرار ٧١٣ (١٩٩١) لصالح بلدها، لتمكينه من ممارسة حقه في الدفاع عن النفس الذي تخوله المادة ٥١ من الميثاق. لقد وعد المدافعون عن هذه النظرية باستخدام كل الوسائل المتاحة، بما فيها استخدام القوة، لحمل الجانب الصربي على قبول الخطة.

لهذا، فعندما أعلن أن هذين الطرفين قد قبلا الخطة، راودنا أمل صادق في أن يعود إلى البوسنة والهرسك وشعبها أخيرا السلم والأمن. وتوقعنا أن يتخذ مجلس الأمن إجراء حازما لفرض سلطته ووضع حد لهذا الصراع المؤسف. إلا إننا أصبنا بخيبة أمل شديدة عندما تمادى الجانب الصربي في عدوانه، بعد أن رأى أفعاله تمر دون عقاب، وأباح لنفسه أن يقترح الاستعاضة عن خطة فانس - أوين بتقسيم مفضوح للبوسنة والهرسك إلى ثلاث جمهوريات على أساس إثني.

وإذا قبل مجلس الأمن هذا الاقتراح، سيكون بذلك قد كرس الأمر الواقع الذي يصبو إليه المعتدي الذي يتمثل هدفه الأعلى، دون شك، في محو البوسنة والهرسك من خريطة العالم ضد إرادة شعبها السيادية وتطلعاته الراسخة التي أعرب عنها بحرية عندما أسس الجمهورية.

والسنغال، من جانبها، لا يمكنها أن تقر هذا النهج، وخاصة أن رئيس دولتنا، صاحب الفخامة السيد عبده ضيوف، الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، لم يكف عن لفت نظر المجتمع الدولي إلى هذه المخاطر، وإلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لإيجاد حل ناجع وعادل لهذه القضية، حل يقوم على الإنصاف وعلى احترام القانون.

وهذا الحل، وإنني أكرره هنا رسميا، ينبغي بالضرورة أن يكون قائما على الوقف الفوري للأعمال العدوانية؛ وانسحاب جميع الصرب من الأراضي التي احتلوها بالقوة؛ والتعويض عن خسائر "التطهير الاثني" وبالتحديد عودة اللاجئين إلى ديارهم؛ وأخيرا، استعادة وحدة أراضي جمهورية البوسنة والهرسك.

وفي رأينا، من واجب ومسؤولية مجلس الأمن أن يضع حدا لأعمال الابادة في البوسنة والهرسك وأن يضمن السلم والأمن فيها. إنه يتحمل هذا الواجب لأنه كما قال أحد الحكماء، إن مهمته الأساسية هو منع هذا العالم، بجشعه ومظالمه، من أن يتحول إلى جحيم. وينبغي أن يحقق المجلس استتباب السلم والأمن حتى تصبح الأرض ملاذا لسلم كامل حيث لا يوجد جشع ولا كراهية ولا تناحر، ولا معاناة ولا تحجر بعد ذلك. تتعرض حياة الانسان في البوسنة والهرسك، بل وفي أماكن أخرى، للتهديد، وينبغي أن يضمن المجلس أن تضيء الحكمة جميع العقول وأن يروي التعاطف جميع القلوب لتحويل الدماء التي أريقت إلى حليب الرحمة الانسانية، والوحشية إلى احترام الكرامة الانسانية وحكم القانون. هذا هو أعظم أمل كنا نود أن يحققه مجلس الأمن للبوسنة والهرسك، دون مماطلة أو تردد، ودون أية علامة على التراخي أو الضعف الذي يلام عليه.

إن ما يحدث في ذلك البلد منذ أكثر من سنة حتى الآن جعل الشكوك تراودنا إذ أن جميع قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرارات ٧١٣ (١٩٩١)، و ٧٥٧ (١٩٩٢)، و ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣)، تم تجاهلها وانتهاكها من جانب المعتدي. إن عدم توفر رد فعل كاف ومناسب على هذا التصرف الذي يتسم بالاحتقار والتحدي ازاء المجتمع الدولي قد ضاعف بالتأكيد من مصائب شعب ذلك البلد.

إن اصرار مجلس الأمن على حرمان جمهورية البوسنة والهرسك من حقها في الدفاع عن النفس كما نصت على ذلك المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة يكافئ المعتدي، الذي يتمتع رغم حظر الأسلحة، بمزايا توفر الأسلحة من جميع الأنواع. إن مجلس الأمن، للأسف، مكن المعتدي من تعزيز وتوسيع مكاسبه الاقليمية، انتهاكا لمبادئ ومثل ميثاق منظمتنا، الذي يتعين على مجلس الأمن مع ذلك التمسك بها.

إن عجز مجلس الأمن - أو بالأحرى عدم توفر الارادة السياسية لديه - عن فرض وقف اطلاق النار على قوات العدوان من أجل اجبارها على السعي من أجل ايجاد حل تفاوضي بلغ مرحلة يكاد يخلق وسيخلق، إن لم نتوخ الحيطة والحذر - سابقة خطيرة، ولا سيما بالنسبة لعالم مليء بالتغيير حيث يجب أن تفسح المواجهة الطريق للتعايش السلمي وأن يحل التضامن الحقيقي محل أنانية الدول. وإننا نخاطر أيضا بفتح الباب على مصراعيه أمام جميع أنواع المغامرات الخطيرة القائمة على مآرب مماثلة لتلك التي يسعى إليها الصرب علنا.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد أننا كنا نفضل أن يكون هناك تطبيق صارم لقرارات مجلس الأمن، ولكن لا تزال الحقيقة أن المجلس لم يقدم لنا حتى الآن دليلا ملموسا على تصميمه للعمل في هذا الاتجاه، رغم أنه سبق أن أثبت أنه يمتلك الوسائل للقيام بذلك.

كذلك، فإن الوقت ليس في صالح مستقبل البوسنة والهرسك وبقاء شعبها. ولهذا نشعر بأن من الضروري اتخاذ اجراءات مضادة، بما فيها رفع الحظر العسكري عن البوسنة والهرسك الذي يبدو من جميع النواحي أنه يطبق على ذلك البلد وحده.

ولا تتعارض هذه الخطوة مع دفع الجهود السلمية، لأننا لا يمكننا في صراع مسلح، أن منع أحد الأطراف، ناهيك عن ضحية العدوان المعروفة، من الحصول على الوسائل اللازمة لضمان دفاعه عن النفس بينما يواصل الطرف الآخر تسليح نفسه وتوسيع الأراضي التي حصل عليها بغية تعزيز موقفه في المفاوضات المحتملة بقدر كبير، حتى وإن كان لم يحدد مخططه الشرير.

هذا هو الدافع الحقيقي لمشروع القرار المطروح على المجلس، الذي نؤيده من كل قلبنا ونشارك في تقديمه للأسباب التي ذكرتها، ويراودنا الأمل الوطيد بأن يعتمده مجلس الأمن، فيرسل بهذا رسالة ردع إلى الجانب الصربي، بينما إذا لم يفعل ذلك، فإنه قد يعطيه حافزا آخر لمواصلة غطرسته واحتقاره للقانون ولقوة المنطق.

وإنني واثق، بأن المجلس، وهو يواجه هذا الخيار، سيتخذ القرار السليم، وإلا فإنه سيخاطر بالاضرار إلى حد خطير بمصداقيته، التي تتعرض للتهديد أكثر من أي وقت آخر محطما الآمال العديدة التي علقت عليه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل السنغال على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

وفقا للمقرر المتخذ في وقت سابق من هذه الجلسة، أدعو الآن السفير دراغومير ديوكيتش إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد ديوكيتش (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعارض حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بقوة استثناء جانب واحد ينخرط في حرب أهلية في البوسنة والهرسك من حظر الأسلحة المفروض بموجب قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١). إن هذا الاقتراح، كنموذج لقصر النظر السياسي، ليس غير مقبول فحسب ولكنه أيضا مليء بالمخاطر وسيؤدي إلى استمرار وتصعيد الحرب الأهلية والدينية فيما

بين الاعراق بدرجة أكبر في البوسنة والهرسك. وإذا اعتمد المجلس مشروع القرار المقترح، فإنه سينتقض، تحت ذريعة زائفة هي حماية ممارسة الحق الثابت للدفاع عن النفس، جهوده الماضية لاحتواء الأزمة وايجاد حل سياسي دائم. ونتيجة لذلك، فإن البوسنة والهرسك، المدججة حاليا بالأسلحة، ستعج بأسلحة أكثر وستنجرف إلى دمار أكبر، مما يؤدي إلى مزيد من أعمال القتل والأعمال الوحشية والمعاناة للأبرياء.

إن رفع حظر الأسلحة عن جانب واحد وامداده بالأسلحة سيؤدي لا محالة إلى سباق تسلح بين الأطراف المتحاربة في البوسنة والهرسك بما قد يترتب على ذلك من آثار لا يمكن التنبؤ بها. وسيكون مخطئا كل من اعتقد أن تسليح القوات المسلمة في البوسنة والهرسك سيؤدي إلى السلم: على العكس من ذلك، سيمثل بالتأكيد نكسة خطيرة للتسوية السياسية. هؤلاء الذين يشاركون في تقديم مشروع القرار ليسوا بالتأكيد ملتزمين بحل سلمي للصراع، إنهم بدلا من ذلك يحاولون تحقيق اغراضهم السياسية الضيقة. ومن المزعج بصفة خاصة والمحزن أن هذه المبادرة جاءت في لحظة ظهرت على عملية السلم، بعد توقفها لفترة طويلة، علامات تقدم صوب تسوية تقوم على المصالح الحيوية للأطراف الثلاثة كلها.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تقدم اسهامها الكامل في حل سلمي وعادل للأزمة في البوسنة والهرسك، ورغم الجزاءات غير العادلة وغير الانسانية التي فرضت دون وجه حق على بلدي، فإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، التي ليست طرفا في الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك، لن تدخر وسعا لمنع اراقة مزيد من الدماء فيما بين الأمم الثلاث وإيجاد حل يقوم على مصالحها وحقوقها المشروعة.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تولي أولوية قصوى للوقف الفوري غير المشروط للأعمال العدائية في البوسنة والهرسك. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأنه لا بديل عن التسوية السياسية الشاملة وإنه ينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يبذلا كل ما في وسعهما لتسهيل التوصل الى تسوية تفاوضية وتشجيع الأطراف البوسنية على ذلك.

في وقت تجري فيه مفاوضات مكثفة وبناءة في جنيف، فإن اعتماد مشروع القرار هذا، بصرف النظر عن دوافعه، سيبعدنا عن ذلك الهدف.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ملتزمة بمساعدة الأطراف البوسنية على إيجاد الطريق نحو سلام عادل على أساس الاحترام المتساوي للحقوق المشروعة لجميع الشعوب الثلاثة.

إن مشروع القرار المقترح مشروع قرار للحرب وليس للسلام. ولذلك نأمل أن يسترشد مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين وفقا للميثاق، بالمبادئ الواردة فيه وألا يعتمد مشروع القرار المقترح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أوكرانيا، يطلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة، اعتزم بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، فقد تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد خاندوجي (أوكرانيا) المقعد المخصص له على جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي ممثل الجزائر. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حديد (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا بأن أعرب لكم عن ارتياح الوفد الجزائري إذ يراكم تترأسون المجلس هذا الشهر بفاعليتكم وقدرتكم المعروفتين. ولابد لي أيضا أن أحيي سلفكم، السفير فورونتسوف ممثل الاتحاد الروسي، على رئاسته الرائعة للمجلس خلال شهر أيار/مايو.

لابد لي أيضا أن أقول إنني أوافق تماما على البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بصفتها رئيسة حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل الأردن نيابة عن المجموعة العربية في الأمم المتحدة.

إن مجلس الأمن يجد نفسه مرة أخرى يواجه مسؤولياته المتعلقة بالحالة في البوسنة والهرسك التي ازدادت مأساويتها أكثر من ذي قبل.

بعد أكثر من عام من الجهود والمناقشات والمفاوضات، التي تخللتها بين فترة وأخرى أكثر من ثلاثين قرارا وعدد مماثل من البيانات، فإن محصلة العمل الدولي لا تدعو الى الارتياح ولا تبشر بالأمل في المستقبل.

إن أنصاف التدابير، والمماطلة والانقسام داخل المجتمع الدولي في وجه حالة العدوان الصارخ هذه لا توفر عدالة لجمهورية البوسنة والهرسك، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة. كما أنها لا تلبي الحاجة الأساسية للاستقرار في منطقة البلقان التي لايزال يخيم عليها خطر مواجهة كبرى تترتب عليها خسائر لا حصر لها.

والأخطر من ذلك، أن مجلس الأمن يبدو أنه يطلب منه الإذعان في عملية جارية الآن بشكل علني لتفتيت أراضي جمهورية البوسنة والهرسك، والتخلي بالتالي عن مبدأ سام من مبادئ العلاقات الدولية جرى تأكيده مرات عديدة هنا وهو: عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

فضلا عن ذلك، فإن ممارسة "التطهير العرقي" التي لا توصف والأعمال الوحشية التي يعاني منها السكان المسلمون لا تزال مستمرة، متخذة ابعاد الإبادة كما أعلنت محكمة العدل الدولية.

إن تقديم المعونة الإنسانية لا يزال يعرقل بانتظام وبشكل متعمد. وأفراد الأمم المتحدة أنفسهم، الذين يشكلون قوة حفظ السلام، يتعرضون لهجمات مستمرة، رغم تحذيرات المجلس المستمرة.

والجزائر تشعر بأنها يجب أن تؤكد مجددا تأييدها لحكومة البوسنة وتضامنها معها في دفاعها عن سيادتها ووحدة أراضيها واستقلالها كدولة عضو في الأمم المتحدة. ونحن نؤكد أن من المحتم أن يكفل المجتمع الدولي، وأساسا مجلس الأمن، احترام مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وألا يدخر جهدا لإنهاء العدوان واستعادة العدالة وحكم القانون.

إن الجزائر تؤيد تأييدا تاما المواقف الواضحة التي تتخذها منظمة المؤتمر الإسلامي ومبادرات بلدان عدم الانحياز، التي تتوقع من مجلس الأمن أن يدافع عن القانون والعدالة حيثما تعرضا للتهديد وأن يتخلى عن سياسة الكيل بمكيالين.

ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الوقت قد حان كي يدين المجتمع الدولي، وبخاصة هذا المجلس، وبعبارات قاطعة المعتدي وأن يعطي للضحايا وسيلة ممارسة حقهم الطبيعي في الدفاع عن النفس كما ورد في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. إن المسلمين البوسنيين، الذين يواجهون بشجاعة وكرامة أعمالا وحشية لا توصل من حقهم أن يطالبوا هنا والآن بأن يعطوا وسيلة كفالة حقهم في الدفاع عن النفس.

إننا نعتقد أن المنطق والمساواة وأبسط مبادئ العدالة تتطلب وضع حد لهذا الانكار لحق الضحية الذي يمثل مفارقة تاريخية، في الحصول على الوسائل التي لا بديل عنها للبقاء ولردع العدوان. إن الظروف المأساوية التي تمر بها البوسنة والهرسك وعملية السلام التي بدأت تنحل الآن تجعل من الضروري والعاجل رفع الحظر المفروض بمقتضى القرار ٧١٣ (١٩٩١) وذلك لصالح حكومة جمهورية البوسنة والهرسك. ويجب التذكير بأن الحظر فرض في ظروف كانت مختلفة بشكل أساسي عن الظروف السائدة اليوم، وهي ظروف تتحدي الضمير العالمي.

لهذه الأسباب شاركت الجزائر في تقديم مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن، والذي صاغته دول عدم الانحياز الأعضاء في المجلس.

الحالة في البوسنة والهرسك تنطوي دون شك على مسألة مصداقية مجلس الأمن. إن حتميات العدالة وتوقعات المجتمع الدولي والرأي العام في العالم كله، اللذين يتابعان بسخط الأحداث المؤسفة التي تزداد شدة يوما بعد يوم في جمهورية البوسنة والهرسك تطلب اتخاذ تدابير قوية لمواجهة متطلبات هذه الأزمة التي تتضح طبيعتها الآن أمام الجميع.

إن رفع حظر الأسلحة لصالح حكومة البوسنة والهرسك، والسيطرة على الأسلحة الثقيلة، وإنهاء العدوان، واحترام حقوق الإنسان، وإعادة تأكيد واحترام مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، والحفاظ على سيادة البوسنة والهرسك واستقلالها ووحدة أراضيها - هي المتطلبات الرئيسية للتوصل الى حل عادل وفقا للقانون الدولي.

إن ما من ممارسة ذكية، مهما كانت محنكة، يمكن أن تبرر التقاعس عن العمل. فالبعثات الإنسانية طبعا ضرورية، ولكنها في حد ذاتها لا تكفي لإعفاء مجلس الأمن من مسؤوليته عن كفالة صون السلم والأمن الدوليين، كما ينبغي أن يفعل وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

إن مجلس الأمن لا يستطيع، إلا بالتخلي عن ولايته والابتعاد عن مهمته، أن يكتفي بدور ثانوي مساعد للمنظمات الإنسانية. ونحن نرى أن العكس ينبغي أن يحدث.

ومنذ فترة ليست ببعيدة، جرى الترحيب بنهاية الحرب الباردة كبداية لعهد جديد واعد للإنسانية. فهل من الممكن، وهل من الأخلاق، وهل من الحتمي، أن يتحول هذا العهد الجديد في نهاية المطاف الى عهد الإبادة الجماعية التي يجري تحملها، والتوسع المقبول، والضحايا المتخلى عنهم ببساطة؟ سواء نجم ذلك عن عدم قدرة أو الكيل بمكيالين، أو عن الإثنين معا، فإن مسؤولية مجلس الأمن أمام التاريخ واضحة تماما. إن استمرار عدم اتخاذ القرار لن يكرس وضعا من الظلم غير المقبول فحسب، بل أيضا يعرض للخطر السلم والأمن الدوليين. وفي نهاية المطاف، إن هذا يعني الاتجاه ضد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل الجماهيرية العربية الليبية. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عمر (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، أود أن أتوجه اليكم بالتهنئة الخالصة على ترؤسكم لمجلس الأمن خلال هذا الشهر. وأود كذلك أن أشيد بجهود سلفكم السيد سفير الاتحاد الروسي على ما بذله من جهد أثناء ترؤسه للمجلس خلال الشهر الماضي.

قبل الإدلاء ببياني، سيدي الرئيس، أود أن أؤيد البيانين اللذين ألقاهما السيد سفير الأردن باسم المجموعة العربية، والسيد سفير إندونيسيا باسم مجموعة عدم الانحياز.

أريد أيضا أن أشيد بمجموعة عدم الانحياز داخل مجلس الأمن التي تبذل جهودا مضنية إزاء الحالة في البوسنة والهرسك. ولقد تلقينا بالتقدير رسالتها التي بعثت بها في ١٤ من الشهر الماضي الى رئيس مجلس الأمن، وتضمنتها الوثيقة S/25782، والتي تعكس وجهة نظرها وشواغلها إزاء الحالة في البوسنة والهرسك. ويعتبر طلب المجموعة عقد هذا الاجتماع ومبادرتها بعرض مشروع قرار إضافة جديدة لهذه الجهود الصادقة.

إن مشروع القرار الذي يرد في الوثيقة S/25997 الذي تتقدم به مجموعة عدم الانحياز، يأتي بعد ما ألمت بالإنسان في كل مكان حالة من الإحباط واليأس بسبب عدم التمكن من وضع حد لمأساة شعب البوسنة والهرسك، ويأتي بعد أن ساد شعور مؤلم بتخلي الجميع عن قضيته العادلة. ويأتي هذا المشروع وسط حالة من الاضطراب وإخفاق المشاريع والخطط والقرارات في إيقاف التدهور المستمر للحالة السياسية والإنسانية في البوسنة والهرسك. ويأتي أيضا بعد أن برزت شكوك قوية في الوصول الى تسوية عادلة تحفظ لهذا الشعب حياته، وتصون كرامته، وتبقي على كيان الدولة التي رحبنا جميعا بعضويتها في الأمم المتحدة.

ومشروع القرار لا يأتي بما هو غريب، كما لا يأتي بما يخالف ميثاق الأمم المتحدة. فهو يعيد تأكيد سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. ويطالب بالوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية المرتكبة ضد إقليم هذه الدولة، وبإلغاء الآثار المترتبة على العدوان عليها. ويفترض ألا يكون بيننا خلاف على كل ذلك متى صدقت نوايانا جميعا. فإذا كنا قد قبلنا جمهورية البوسنة والهرسك عضوا في الأمم المتحدة، أفلا يستحق هذا العضو أن نؤكد سيادته، ونستمر في الاعتراف بوحدته الإقليمية، ونبقي على استقلاله السياسي، ونحافظ على سلمه وأمنه؟

ويدعو مشروع القرار أيضا الى إتاحة الوسائل الكفيلة بممارسة حق هذا الشعب في الدفاع عن النفس. ذلك الحق الطبيعي الذي كفله ميثاق الأمم المتحدة في مادته الحادية والخمسين، وقبل ذلك كفلته الشرائع والأعراف والقوانين. وإذا كان مشروع القرار يدعو الى إتاحة هذه الوسائل بإعفاء حكومة جمهورية البوسنة والهرسك من حظر الأسلحة المفروض بمقتضى القرار ٧١٣ (١٩٩١) لتمكينها من الدفاع عن نفسها، فما ذلك إلا تصحيحا لوضع مختل فرض فيه على شعب أن يكون أعزل من السلاح، ليكون هدفا للاعتداء عليه بكل سلاح. وأصبح حال هذا الشعب في ظل هذا الوضع كحال من ألقي به في اليم مكتوف اليدين وقيل له "إياك .. إياك أن تبتل بالماء". فبدا ذلك القرار وكأنه يعمل ضد هذا الشعب، ويحرمه حقه المشروع في الدفاع عن النفس.

ولا نعتقد أن إعفاء حكومة جمهورية البوسنة والهرسك من حظر الأسلحة سوف يزيد الموقف تفاقما على نحو ما يراه البعض. فتلك تبريرات شديدة الغرابة يرددها أصحابها بينما المذبحة تتواصل يوما بعد الآخر. ورفع الحظر عن الأسلحة واتخاذ اجراءات عسكرية لإزالة الأسلحة الثقيلة مازالا في الظروف الراهنة خيارين لمعالجة الأزمة وخلق ظروف مواتية لبقاء خطة السلم، على نحو ما أوضحته دول عدم الانحياز في مجلس الأمن في رسالتها المؤرخة ١٤ أيار/مايو الماضي.

واذا كان هناك ثمة إعمال لمبدأ الدفاع عن النفس في حالتنا هذه، فشعب البوسنة والهرسك الذي هو بالفعل ضحية عدم الاكتراث بالقانون الدولي وبقرارات مجلس الأمن، هو الأحق بأن يستند الى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وهو الأولى بأن ننصت اليه ونستجيب له ونعينه على ممارسة حقه في الدفاع عن النفس بالرد على ما يتعرض له بالفعل من مجازر، وتطهير عرقي، واغتصاب منظم لنسائه، وتشريد لأطفاله، وهدم لدور عباداته، وتدمير منازله، وتحويل ما تبقى منه الى لاجئين أو مسجونين في سجون مفتوحة يعاني فيها الجوع وآثار التقلبات الجوية القاسية.

قد تكون هذه هي الفرصة الأخيرة ليسترد مجلس الأمن زمام المبادرة، ويتخذ ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال للحفاظ على كيان دولة البوسنة والهرسك، وبذا يتمكن من صون السلم والأمن في هذه المنطقة، ويحمي شعبها بكل انتماءاته العرقية والدينية. وإننا لنستحضر في هذا المقام بعضا مما جاءت به المادة الرابعة والعشرون من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن هذا المجلس يعمل نائبا عن أعضاء الأمم المتحدة في قيامه بواجباته. وهذا يعني أن على المجلس أن يعكس وجهة نظر المجتمع الدولي، وليس وجهة نظر قوى بعينها. وهو عندما يؤدي هذه الواجبات يتعين عليه أن يضع نصب عينيه مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها وأن يراعي القانون، لا أن يقبل تحكيم الهوى والمصالح الخاصة الضيقة. فإن فعل ذلك، يكن قد بدأ الطريق نحو بناء نظام دولي جديد، ويكن قد نأى بنفسه عن انتهاك سياسة الكيل بمكيالين.

كما أن أخذ زمام المبادرة لن يجعل منه مجرد جهاز لإقرار ما تم من اجراءات ووضعه أمام الأمر الواقع. وقضية البوسنة والهرسك محك هام وفرصة يتعين علينا ألا نضيعها. ونأمل أن يتم اقرار مشروع القرار المعروض كخطوة أولى لخطة أشمل تضع حلا عادلا لهذه القضية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل بنغلاديش. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد كبير (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أضم صوتي الى المتكلمين الذين سبقوني لكي أتقدم لكم، سيدي الرئيس، بتهانئ وفدي القلبية على توليكم رئاسة المجلس لشهر حزيران/يونيه. وإننا لعلى ثقة بأن مداولات المجلس ستتوصل، تحت قيادتكم الحكيمة، الى نتائج حاسمة تعالج لب المسألة.

كما أنتهز هذه الفرصة لكي أنقل تقديرنا العميق لسلفكم، السفير فورنتسوف ممثل الاتحاد الروسي على ما أبداه من مهارات ممتازة في ادارة عمل المجلس في الشهر الماضي.

حتى في هذا اليوم الذي نناقش فيه المسألة، لا يزال شعب البوسنة والهرسك الذي لا حول ولا قوة له يطلق صرخات ألم تمس صميم كل الذين يشهدون قصة الألم هذه التي يصعب تصديقها. وغني عن القول إننا ناقشنا هذه المسألة المأساوية مرات عديدة فيما قبل، سواء في الجمعية العامة أو المجلس، واتخذنا قرارات عديدة - ولكن للأسف دون طائل. ولا يبدو أن هناك ما يردع صربيا عن ارتكاب مذبحتها المخططة ضد شعب البوسنة التي تستهدف المسلمين بصفة خاصة، ولا ما يكبت رغبتها النهمة في الاستيلاء على الأراضي والممتلكات البوسنية مما يسبب معاناة لا مبرر لها لملايين الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال في جميع أنحاء البلد. ويبدو أن عزمنا أو تصميمنا لم يكونا كافيين لسدل الستار على هذه المأساة الفاجعة. وهي لا تعكس صورة تليق بنا نحن أعضاء الأمم المتحدة اذ نرقب عاجزين الموت البطيء بألم مبرح لعضو من أعضاء الأمم المتحدة.

لقد نظرنا مرارا وتكرارا في العواقب المترتبة على رفع حظر توريد الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك، غير أنه كان من الواضح، بالنسبة للعديدين منا، أن سياسة "التطهير الاثني" البغيضة التي تتبعها صربيا كانت تستهدف تصفية أمة البوسنة والهرسك. إلا أن بصيص الأمل، بالنسبة للبعض، لايزال متوهجا في إنهاء المذبحة البشرية والتوصل الى حل سلمي.

لقد بلغنا الآن مرحلة يتضح فيها للجميع أن صربيا تنوي التمادي في مواصلة سياسة الاستيلاء على الأراضي حتى يتم انتزاع أراضي البوسنة والهرسك بالكامل - وكنا نعتقد أن عبارة "انتزاع" قد أصبحت بالية. وقد تم الاحساس بذلك بالفعل في المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان المعقود مؤخرا في فيينا والذي قرر مناشدة المجلس اتخاذ التدابير الضرورية لإنهاء ما يسمى بـ "ابادة الجنس" في البوسنة والهرسك. وبالتالي أعلن المؤتمر أن الوقت قد حان لتنفيذ اتفاقية منع جريمة ابادة الأجناس والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨ بحذافيرها، وفي المؤتمر نفسه، أعلن وزير خارجيتنا ما يلي:

"إن هذه الانتهاكات تستمر لأننا نطبق معايير مختلفة على حالات مختلفة. وفي رأينا، اذا كانت القيم المتعلقة بحقوق الإنسان ستصبح عالمية ودائمة فلا بد من التخلي عن هذا الموقف المزدوج أو الانتقائية من جانبنا".

علينا ألا نخفق هنا في تحقيق ما لاحظناه وقبلناه بالفعل في فيينا، لنبذل كل الجهود لإنقاذ دولة عضو من الفناء التام. لنبت الآن في اعتماد تدابير فورية لرفع حظر الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك لتمكين الحكومة والشعب من ممارسة حقهما الأصيل في الدفاع عن النفس. لقد رفض الصربيون بازدراء كل قراراتنا السابقة وذلك في مواصلتهم اتباع سياسة التوسع و "التطهير الاثني". وكان القصد من

قرارنا السابق ٧١٣ (١٩٩١) بشأن حظر الأسلحة على يوغوسلافيا سابقا ردع المعتدي. ونحن نرى الآن الفشل في تحقيق ذلك. وفي حين واصل الصربيون استلام الأسلحة والذخيرة بكميات هائلة، كان تأثير الحظر مفجعا ومريرا بالنسبة للبوسنيين وحدهم. فقد أصبحوا أهدافا للفناء لا حول لها ولا قوة في حين أننا والعالم بأسره كنا نرقب تحولهم ببطء الى سجناء في أرضهم وفي ما يسمى بـ "المناطق الآمنة". بالتالي، فإننا، في حالة عدم رفع حظر توريد الأسلحة لتمكين البوسنيين من النضال من أجل البقاء، سنشهد بحزن زوالهم بوصفهم شعبا ونهاية البوسنة والهرسك بوصفها أمة ذات سيادة.

ان ضمائرنا، بوصفنا أخوة في الانسانية وأعضاء في الأمم المتحدة، تملي علينا أن نؤيد قرار رفع حظر توريد الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك. ولن يؤدي القصور الذاتي أو التقاعس الآن إلا الى تسديد ضربة قاسية ومميته للقانون الدولي والشرعية الدولية: فكل ايماننا بهذه المؤسسة العظيمة - الأمم المتحدة، التي قامت على مفهوم "الأمن الجماعي" - من شأنه أن يعاني من نكسة قاضية، ومن شأن روح الأمم المتحدة - إن لم تكن الأمم المتحدة ذاتها - ستذوى ونحن نشهد النهاية الأليمة لهذه المأساة المفجعة.

ونحن الشعوب لا يمكن أن نكون ضيقي الأفق وانتقائيين في قراءة الميثاق. وجميع أحكام الفصل السابع من الميثاق مقدسة مثلها مثل أحكام أي فصل آخر.

أقول، وقد يبدو ذلك ساذجا، اننا لا يمكننا أن نقف متفرجين على أخ لنا في الانسانية وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة ويموت ببطء، بينما يمنع عنه الأوكسجين الحيوي بالنسبة له، خاصة عندما يبدو أننا أخوته من بني البشر في كل مكان لم ننجح بعد، للأسف، في جهودنا الجماعية لكي نتفادى سكتته القلبية الوشيكة.

وبالتالي، تؤمن حكومتي ايمانا راسخا بأن المناقشة الحالية في المجلس ستكلل بالاعتماد الاجماعي لمشروع القرار S/25997 الذي لن ينقذ البوسنيين من الفناء فحسب، بل سيردع المعتدين ويحضهم على البحث عن تسوية سياسية تفاوضية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل كوستاريكا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس، والادلاء ببيانه.

السيد تاتنباتش (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أبدأ سيدي الرئيس، بتهنئتكم بحرارة على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن، وبتوجيه التحية لكم ولسائر أعضاء المجلس. أود أيضا أن أعبر لكم عن مبلغ سروري بالطريقة التي تديرون بها شؤون المجلس الذي يتحمل مسؤولية جسيمة عن مستقبل البشرية. وأعرب عن خالص الامتنان على اعطائي الفرصة لمخاطبة المجلس.

منذ عام تقريبا تشرفت بالاعراب في الجمعية العامة عن الألم والسخط اللذين سببتهما في بلادي الانتهاكات الخطيرة للميثاق والقانون الانساني الدولي، والتي تحدث يوميا في البوسنة والهرسك. ولم نكن نتصور آنذاك أن الوضع سيظل كما هو بعد عام، أو أنه سيزداد سوءا الى هذا الحد.

ولابد، بالتالي، من أن يخلص المرء الى أن المجتمع الدولي، رغم نواياه الحسنة الكثيرة، لم ينجح في الاهتداء الى سبيل لمعالجة ذلك الوضع الرهيب. ونتيجة لذلك من الضروري أن نفكر في خيارات جديدة سأتعرض لها في ملاحظاتي.

منذ عام، حذرنا من أن دولة مستقلة وذات سيادة، هي البوسنة والهرسك، دولة اعترفت بها الأمم المتحدة رسميا، لا يجوز حرمانها من الحصول على ما تحتاجه لممارسة حقها الأصيل في الدفاع عن النفس، سواء فرديا أو جماعيا، وهو ما تضمنه المادة ٥١ من الميثاق. واليوم، تعتقد كوستاريكا التي لا تملك جيشا دائما وترفض استخدام السلاح وسيلة لفض المنازعات أن الأسوأ من دوي مدافع المعتدي، هو استسلام المرء للمعتدي وهو أعزل لأن يديه مغلولتان نتيجة لاتفاق دولي مجحف.

لذا، يحث وفدي مجلس الأمن بأقصى ما لديه من قوة على رفع الحظر عن البوسنة والهرسك حتى يمكنها أن تحصل على السلاح للدفاع عن نفسها، وحتى نتمكن من تفادي وضع خطير مثل تقطيع أوصال تلك الدولة، واستمرار الانتهاكات الوحشية للقانون الانساني.

ونعتقد أنه لا يمكن لأحد في هذه الحالة أن يتجاهل الميثاق أو أي مادة من مواده الأساسية، بحرمان دولة من حقها في البقاء وتعريضها لموت بطيء قاس. ويلزمنا الواجب الاخلاقي والقانوني أن نحافظ على المادة ٥١ من الميثاق دون مساس. وقد التزمنا جميعا بذلك رسميا.

ولذلك فإننا اليوم نتحمل مسؤوليتنا بغض النظر عما ينطوي عليه ذلك من اعتبارات كثيرة أخرى، ونعلن بوضوح، كما أعلنا مؤخرا في المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان، عن تأييدنا للحق المقدس في الدفاع عن النفس بكل الوسائل الضرورية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل كوستاريكا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل سلوفينيا - أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، والادلاء ببيانه.

السيد كوفاسيتش (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بالاعراب عن تقديرنا لرؤيتكم في مقعد الرئاسة، وعن اقتناعنا بأن مقدرتكم ومهاراتكم ستسهم بشكل ملموس في تحقيق النجاح لمجلس الأمن. اسمحوا لنا أيضا أن نعرب عن تقديرنا لسلفكم السفير فورونتسوف، ممثل الاتحاد الروسي الذي ترأس اجراءات مجلس الأمن في شهر أيار/مايو.

بعد قليل سيبت المجلس في اقتراح هام قدمته جماعة عدم الانحياز من أعضاء المجلس. ويتعلق الاقتراح بالحالة الناشئة من الصراع المسلح في البوسنة والهرسك، ويطالب باتخاذ اجراء فوري للحفاظ على السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لذلك البلد - وهو دولة عضو في الأمم المتحدة، ووضع نهاية للابادة الجماعية التي ترتكب ضد مسلمي البوسنة والهرسك.

لقد كرس مجلس الأمن الكثير من وقته للصراع المسلح الدائر في البوسنة والهرسك في الشهور الماضية. والقرارات المتخذة حتى الآن لم تسفر عن النتائج المتوقعة، وفي بعض الأحيان تحاشت التعرض للمسائل الجوهرية. ولعله قد سنحت الآن احدى الفرص الأخيرة لإحداث تغيير.

ليست سلوفينيا عضوا في مجلس الأمن، ولم تشترك في إعداد المشروع المعروض على المجلس، ومع ذلك، نود أن نؤكد بوضوح وبشكل قاطع على مبادئ أساسية معينة.

أولا، إن الحرب في البوسنة والهرسك ليست حربا أهلية ولا هي صراع إثني. إنها حرب عدوان ترتكب من خارج البوسنة والهرسك، وهي حرب للاستيلاء على الأراضي. وكل دولة لها الحق الطبيعي في الدفاع المشروع عن النفس، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ولا يجوز انكار هذا الحق على البوسنة والهرسك.

ثانيا، يجب وقف الابادة الجماعية بالأفعال لا بمجرد الكلمات، وهذا هو أبسط عنصر في أي معايير اخلاقية.

ثالثا، يجب على مجلس الأمن أن يجد سبيلا للحفاظ على وجود دولة عضو في الأمم المتحدة، وإلا فإن نظام الأمن الجماعي برمته سيتعرض للخطر.

رابعا، إن الحفاظ على البوسنة والهرسك شرط حيوي لاحلال السلم والاستقرار السياسي في جنوب شرقي أوروبا، بل وفي أوروبا ككل.

يجيء وقت يتعين فيه التفكير والبت، بأقصى درجة من الجدية، في مسؤولية مجلس الأمن. وهذا الوقت قد حان الآن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل سلوفينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل أوكرانيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد خاندوغي (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أبدأ بتهنئتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه. ونحن واثقون من أنه تحت قيادتكم الخبيرة سيجد المجلس أفضل طريق لحل البند المدرج في جدول أعماله اليوم.

يود وفدي أيضا أن يعرب عن تقديره للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، السفير فورونتسوف، على العمل الممتاز الذي ترأس به أعمال مجلس الأمن في أيار/مايو.

ليست هناك حاجة إلى التأكيد على أهمية الموضوع المعروض على المجلس اليوم أو المسؤولية الجسيمة التي يتحملها المجلس وهو يتناول هذا البند. تؤدي المأساة المستمرة في البوسنة والهرسك إلى سقوط ضحايا جدد يوميا. وهي تسبب معاناة وتدميرا أكبر. تخرب الآن تلك الأرض التي كانت في يوم من الأيام مزدهرة. وإننا نشهد باستمرار نزيفا رهيبا للدماء.

ومن الواضح أنه لا يوجد بديل لتسوية تفاوضية سلمية. ويؤيد وفد أوكرانيا، كما كان الحال في الماضي هذا النهج؛ ونعتقد أنه يمكن أن يحقق السلم في البوسنة والهرسك.

وإننا نشاطر وجهة النظر بأن تسوية الصراع في البوسنة والهرسك ينبغي أن تقوم على المبادئ التالية: وقف فوري للأعمال العدائية؛ وانسحاب القوات؛ وإنهاء "التطهير الإثني"؛ والاعتراف بحق جميع اللاجئين البوسنيين في العودة إلى ديارهم؛ والحفاظ على وحدة أراضي واستقلال البوسنة والهرسك.

وفي هذا الصدد، نناشد أعضاء المجلس التحلي بالحكمة وهم ينظرون ويبتون في مشروع القرار المعروض عليهم. وإن أية خطوة تتخذ دون عناية، مهما بدت مستصوبة الآن، يمكن أن تؤدي إلى مزيد من سفك الدماء وتصعيد للصراع. ومن شأن ذلك أن يزيد معاناة السكان المدنيين ويزيد من صعوبة إيجاد مخرج لهذا المأزق. ومن شأن هذا بدوره أن يفرض تهديدا أكبر لأمن قوات صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة وأن يزيد صعوبة حماية السكان المدنيين وتوصيل المعونة الإنسانية، وأن يضاعف حجم الخسائر التي تقع حاليا.

إن أوكرانيا لها قوات مرابطة في منطقة سراييفو، وهي من أخطر المناطق في البوسنة والهرسك. وإن رفع حظر السلاح المفروض بموجب القرار ٧١٣ (١٩٩١) في حالة البوسنة والهرسك سيجعل من موقف القوات الأوكرانية هناك أكثر صعوبة. وقد تحملنا بالفعل خسائر كبيرة وسقط لنا ضحايا كثيرون.

إن مجلس الأمن، وهو ينظر في هذا الإجراء، ينبغي أن ينظر أيضا في تدابير فعالة إضافية لحماية قوات صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ونحن نشعر بالقلق إزاء الامكانية الحقيقية لأن تتكثف الأعمال العدائية حين يرفع حظر الأسلحة في البوسنة والهرسك. وتؤيد أوكرانيا الالتزام الصارم بالقرارات التي اتخذها مجلس الأمن بالفعل. ونعتقد أيضا أنه قد يكون من الأهمية بمكان اتخاذ خطوة بوضع كل الأسلحة الثقيلة الموجودة الآن في البوسنة والهرسك تحت الرقابة الفعالة للأمم المتحدة. ونرى أن من شأن ذلك أن يخفض مستوى المواجهة العسكرية في المنطقة وأن يزيل من جدول أعمالنا مسألة حظر الأسلحة في البوسنة والهرسك.

وفي الختام، نؤكد من جديد على أن أوكرانيا تعتبر أن السبيل الوحيد لحل الصراع هو متابعة عملية السلم. ونحن مقتنعون بأن السماح بدخول مزيد من الأسلحة في البوسنة والهرسك لن يحقق السلم. إنه لن يحقق إلا المزيد من المعاناة والمزيد من الضحايا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل أوكرانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أود أن أبلغ أعضاء مجلس الأمن بأن الدول التالية قد أصبحت مشاركة في مشروع القرار S/25997: الأردن، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، واندونيسيا، وجمهورية ايران الإسلامية، وتونس، والجماهيرية العربية الليبية.

يود ممثل المغرب أن يدلي ببيان ممارسة لحق الرد. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد سنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد أشار السيد جوكيتش في بيانه إلى المشاركين في تقديم مشروع القرار S/25997، وادعى أنهم غير ملتزمين بالتسوية السلمية للصراع ولكنهم يدفعون "أغراضا سياسية محدودة". وبالنظر إلى هذا الادعاء الذي لا لزوم له، والخاطئ والقائم على غير أساس، ودون الرغبة في دخول في مهاترات، أجد لزاما علي توجيه بعض الأسئلة للسفير جوكيتش.

السيد جوكيتش: هل أنت جاد حينما تتكلم عن حل سلمي؟ هل تعرف معنى الحل السلمي؟ ألا يمكن أن يكون هناك حل سلمي غير ذلك الذي يتصوره الصرب البوسنيون؟ ألا يمكن أن يكون هناك حل سلمي غير ذلك الذي يقوم على أساس ما أصاب البوسنيين العزل باسم "التطهير الإثني"، والتعذيب والمخيمات؟ كيف يمكن أن يفرض حل سمي على الذين لا يرغبون في السلم ولا يقبلون السلم ولكنهم لا يسعون إلا من أجل الهيمنة، والتوسع وإخضاع الآخرين؟ أي نوع من السلم تتكلم عنه؟

واسمح لي أن أذكرك، يا سيد جوكيتش، بأن مقدمي مشروع القرار، الذين تصرف النظر عنهم باستخفاف ملتزمون بالسلم لدرجة أنهم أيدوا دون تحفظ خطة فانس - أوين للسلام لهذا الغرض نفسه. وفي الحقيقة، لقد أقنعوا ممثلي البوسنة والهرسك، رغم ترددهم، بقبوله.

لقد تكلم السيد جوكيتش عن تحقيق "أهداف سياسية محدودة". وإذا كنتم، يا سيد جوكيتش، تعتبرون "أهدافا محدودة" أنها تعني انقاذ شعب يتعرض للإبادة يوميا وله حق مشروع في الدفاع عن النفس والحق في الوجود، إذن هذا هو الهدف الذي تسعى إليه بلدان عدم الانحياز وجميع البلدان الأخرى التي تريد تذكرة المجتمع الدولي بأنه ينبغي أن يتناول بعناية قضية شعب يعاني من هذا الاضطراب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إنني أفهم أن المجلس مستعد الآن للشروع في التصويت على مشروع القرار المطروح عليه. وإذا لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن هذا هو الحال.

بما أنه ليس هناك اعتراض، تقرر ذلك.

قبل طرح مشروع القرار للتصويت، أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مشروع القرار المعروض على المجلس تتويج لسلسلة من السياسات الفاشلة والقرارات التي لم تنفذ بالكامل أو القرارات التي أجل تنفيذها إلى ما لا نهاية في الوقت الذي كان من شأن تنفيذها أن يحدث اختلافا كبيرا في محنة الملايين من البوسنيين العزل. والآن فإن البنية السياسية المستقبلة للبوسنة يجري تقويضها بشكل خطير حيث تسعى الأطراف إلى إضفاء الطابع الدستوري على مغانمها في الحرب.

إن إنقاذ البوسنة يتطلب تغييرا كبيرا في تصرفات ومفاهيم عدد كبير من البلدان في هذا المجلس. ليست هناك مناطق كثيرة، ولا سيما المناطق المسلمة، بعيدة عن الحرب. فالمعارك العنيفة نشبت خلال الاثني عشر شهرا الماضية؛ والتهمت النيران مدنا وقرى، مما أدى إلى مقتل عشرات الآلاف وتعريض الباقين إلى ممارسة "التطهير العرقي" البغيضة التي دفعت بالغالبية العظمى من ذلك الشعب المعدم إلى اللجوء إلى أماكن غير آمنة وغير إنسانية ومزدحمة بشدة أو إلى التجول بلا أمل في بلدان أخرى في أوروبا كلاجئين.

إن معالم تاريخية ودينية شهيرة استهدفت ودمرت؛ وحدث هذا بين ناس عاشوا معا لعقود. وإن الإحساس بالإحباط والغضب الكامل في مأساة البوسنة عبرت عنه أحسن تعبير امرأة كانت تغادر "موستار" مع المئات من المدنيين المسلمين الذين طردوا من ديارهم وهي تهبط الجبل إلى معسكر اعتقال في الشهر الماضي، عندما انهارت وقالت وهي تنشج:

"إننا جميعا مسلمون: إننا سجناء. إن هذه جريمة، عار، وهذه هي أوروبا!".

إن الأمر يبدو أكثر فأكثر كأن البوسنيين ليسوا وحدهم الذين سيقوا وحولوا إلى ما تسمى "مناطق آمنة" نتيجة العدوان الصربي المستمر، وإنما الأمم المتحدة أيضا. إننا، بعد أن رسمنا وحددنا الساحة الدبلوماسية والدولية خلال العام ونصف عام الماضيين بكل لون ونمط ممكن بينما تجاهلنا المناشدة بوقف الرسم والخروج إلى عالم الواقع لنفعل شيئا، ندرك الآن أننا وضعنا أنفسنا في مأزق حقيقي.

لقد أصبح من التكرار الممل بالنسبة لنا أن نتحدث مرة أخرى عن قرارات وإعلانات وبيانات قوية صادرة عن الأمم المتحدة في هذه الفترة، وكل منها مثقل بتهديد ضمني بتدخل حقيقي للأمم المتحدة لوقف العدوان. ويبدو الآن أكثر فأكثر أن الطرف الوحيد الذي أدرك أن العملية كلها كانت مجرد خداع هو الطرف الذي كان ينوي الخداع: الصرب.

إن آخر قرار هام أصدرناه، قرار "المناطق الآمنة"، كان مليئا بتلك الادعاءات القوية مثل التمسك بخطة فانس - أوين كأساس للسلام؛ ووحدة أراضي البوسنة؛ وعكس المكاسب التي تحققت عن طريق العدوان؛ وإدانة انتهاكات حقوق الإنسان؛ وشر "التطهير العرقي"؛ وتأييد إنشاء محكمة لجرائم الحرب لتقديم منتهكي حقوق الإنسان للمحاكمة، وما إلى ذلك. وكان هناك التهديد الصريح باتخاذ إجراء أشد إذا لم تتحقق نتائج طيبة. ونحن ندرك جميعا - وفي مقدمتنا الصرب - أن التهديد المعرب عنه كان مجرد خداع مقنع: ولم يكن هناك شيء له أهمية مباشرة يمكن القيام به لوقف الصرب.

بل الأكثر إثارة للقلق، أنه ما من شيء يمكن القيام به لحماية "المناطق الآمنة". إن البوسنيين يتعرضون لخطر كبير للغاية في هذه الأماكن: لكن من الواضح أنهم لا يمكنهم الاعتماد بعد الآن على أعمال أو كلمات الأمم المتحدة. وحتى اللورد أوين الذي يبدو وكأنه موجود في كل مكان دائما، بدأ التخلي عن خطته.

ومع هذا فإن العدوان الصربي لا يزال مستمرا دون هوادة، بينما الاختلال في التسلح المتسع دوما، بمصاحبة حظر الأسلحة، يؤثر بشكل سلبي خطير على المسلمين الأقل تسلحا. إن هذه الطائفة في معضلة رهيبة، والخيارات المتاحة، إن وجدت، غير مشجعة. والشلل الذي أصاب المجتمع الدولي يسرع الآن من عملية تقطيع البوسنة عبر خطوط طائفية ستواجه المسلمين الذين يبلغ عددهم نحو مليونين باحتمال إجبارهم على أن يكونوا دويلة مفلسة اقتصاديا. وبينما التفاصيل لا تزال غامضة، فإن البيانات العامة التي يدلي بها القوميون الصرب والكروات لا تدع مجالا للشك في أن استراتيجيتهم الشريرة من شأنها أن تجبر المسلمين، الذين كانوا يشكلون ٤٤ في المائة من السكان في فترة ما قبل الحرب، وكانوا يملكون ٣٤ في المائة من أراضي البوسنة، على أن تكون لهم ١٠ في المائة منها.

لذلك فإن ما يحدث في جنيف تحد مباشر لسلطة الرئيس عزت بيكوفيتش، المثال الباقي الوحيد للقيادة الشرعية في سراييفو. إن جريمته هي إصراره على أن تظل البوسنة دولة واحدة متعددة الأعراق متعددة الثقافات. والقوميون الصرب والكروات يقومون على مرأى ومسمع من حماتهم الرئيسيين، بتنفيذ مؤامرة دنيئة وخسيسة لإجبار المسلمين المحاصرين السيئ الحظ على قبول تقسيم البوسنة.

إلا أن هذا المجلس أكد مجددا وباستمرار سيادة البوسنة والهرسك ووحدة أراضيها: هل علينا الآن أن ننحني مؤيدين لأي اجتماع بديل يعقد على عجل لا يمثل حقا شعوب البوسنة والهرسك؟ وفي هذا الشأن، نجد بعض العزاء في الإعلان الأخير الذي أصدره المجلس الأوروبي في كوبنهاغن يوم ٢٢ حزيران/يونيه، والذي تضمن - في جملة أمور - تشجيع الرئيسين المشاركين على بذل جهودهما لتعزيز تسوية منصفة صالحة مقبولة لجميع شعوب البوسنة والهرسك الثلاثة. وذكر المجلس الأوروبي أنه لن يقبل أي حل اقليمي يفرضه الصرب والكروات على حساب المسلمين البوسنيين. وأكد الإعلان أيضا مرة أخرى أن أية تسوية تفاوضية يجب أن تقوم على مبادئ مؤتمر لندن المنعكس في خطة فانس - أوين للسلام، وعدم جواز الاستيلاء على الراضي بالقوة.

إن الخلاصة هي أن البوسنيين يواجهون انقراضا أكيدا. يجب أن يحموا أنفسهم اذا ما كان لهم أن يبقوا، لأنه ما من أحد مستعد للقيام بذلك. هذه هي الحقيقة المطلقة. ومن الواضح، أنه إذا ما كان للبوسنيين أن يدافعوا عن أنفسهم ويحموا أنفسهم، يجب أن تتوفر لديهم وسائل القيام بذلك، وهذا يتطلب رفع حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن في قراره ٧١٣ (١٩٩١) والذي ينطبق على حكومة البوسنة، وذلك وفقا للمادة ٥١ من الميثاق. إننا نؤيد تأييدا قويا هذه المبادرة باعتبارها أحسن تدبير لتحقيق السلم، في ضوء الحقائق الراهنة في الوضع القائم في البوسنة. ومهما كان ما تقرره الأطراف، أو تقبله أو تتفاوض بشأنه لحل هذه الأزمة، فإن فرص استمرار أو استئناف الأعمال العدائية لن تتضاءل إلا إذا كان لهذا الاستمرار أو الاستئناف ثمن باهظ. إلا أنه ما من أحد على استعداد لدفع ذلك الثمن. ومما يثير السخرية أن الخيار الأكثر قبولا أصبح يكلف الضحايا الذين لا حول لهم أكثر وأكثر ويدفعهم الى تقديم التنازل تلو الآخر.

لقد فقد وفد بلادي كل ما لديه من صبر من الصيحات المتشابهة وأحيانا المتكررة المطالبة بالإبقاء على الوضع القائم في التسلح. ونحن لا نعتقد أن دفاع الضحية الرئيسية عن نفسها سيؤدي الى اندلاع حرب بلقانية عامة. هذا يجب أن يكون بالتأكيد العامل الذي يوقف المعتدين. وكما قيل لنا، إذا ما أكمل الصرب عدوانهم الإقليمي، فإن تمكين البوسنيين من الدفاع عن أنفسهم لن يكون له سوى أثر إيجابي واحد على الحالة بفرض ثمن على استئناف الأعمال العدائية.

ومع أن تسليح البوسنيين قد لا يمكنهم من عكس نتائج العدوان، فإن هذا ليس هو المهم في هذه المرحلة: إن المهم هو بقاؤهم، ومن المسؤول عن ذلك. وإذا ما فرض تسليح البوسنة تهديدا على قوات الأمم المتحدة، فإن هذه القوات ينبغي إما أن تكون أحسن تسليحا لحماية نفسها، أو أن تنقل الى "المناطق الآمنة" أو أن تنقل بالكامل الى خارج مناطق الخطر. ان البوسنيين لا يمكنهم بعد الآن أن يتحملوا قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة التي لا يمكنها، رغم عملها القوي البطولي الإنساني، الوقوف في وجه أشد الأعمال الوحشية - وذلك بسبب عدم توافر الولاية: وبعبارة أخرى، بسبب عدم توافر الالتزام السياسي من ناحية المجتمع الدولي.

وأخيرا، فإن الادعاء بأن تسليح البوسنيين من شأنه أن يوقف تدفق المعونة الإنسانية حجة واهية بالنظر الى ضعف تلك المعونة في الوقت الحاضر. لقد حان الوقت، في نظرنا، للصراحة والشفافية، ولإعادة تقييم حقيقية لسياستنا تجاه هذه المأساة التي لم يسبق لها مثيل.

إننا نعلم جميعا ما حدث في البوسنة ولا يزال يحدث هناك، والذين يعارضون رفع الحظر على الأسلحة كما هو مطبق على البوسنيين سيتعين عليهم ألا يكرروا صلاتهم حيال المخاطر التي ينطوي عليها هذا التحرك فحسب، بل أيضا الاعلان بصراحة عما يقترحون إجراءه لكفالة سلامة البوسنيين وبقائهم، ووقف العدوان الصربي وإنهاء الأعمال العدائية في البلد. إننا نشك في أنهم في الواقع مستعدون لعمل الشيء القليل، الأمر الذي يبين لماذا يجب على البوسنة أن تسعى بالكامل، ضمن حقوقها بوصفها عضوا ذا سيادة في الأمم المتحدة، لحماية نفسها.

ووفد بلدي يؤيد تأييدا كاملا مشروع القرار هذا الذي يرمي الى إعفاء الحكومة البوسنية من حظر توريد الأسلحة المفروض على يوغوسلافيا السابقة بموجب قرارنا ٧١٣ (١٩٩١).

السيد أريا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن المادة ٥١ من الميثاق يجب أن يقبلها ويفسرها جميع أعضاء مجلس الأمن دون أي شكل من أشكال التمييز. لقد أقررنا بالأمس حقيقة أحد حقوق أعضائنا في الدفاع عن النفس، ويجب أن نفعل كل شيء ممكن لكفالة أن هذا الحق على الاقل لا ينكر على جمهورية البوسنة والهرسك.

إننا نناقش اليوم النتائج الممكن أن تترتب على اتخاذ مشروع القرار الذي عرضناه على المجلس نحن بلدان حركة عدم الانحياز الأعضاء في مجلس الأمن وهي باكستان وجيبوتي والرأس الأخضر وفنزويلا والمغرب، بالاضافة الى بيان الأسباب التي تشكل الأساس والمبرر له.

وسأقوم الآن بإيجاز الاعتبارات الرئيسية التي عرضها خلال مشاوراتنا ومناقشاتنا الممثلون في المجلس الذين يعارضون اتخاذ مشروع القرار هذا. وسأقوم أيضا بتقديم بعض الأفكار بشأن هذه الاعتراضات والشواغل.

إن الاعتراضات الرئيسية على مشروع القرار التي استمعنا اليها هي التالية: أولا، من شأنه أن يزيد من حدة العنف، ومن شأن الصراع أن ينتشر وأن تشتد حدته؛ وثانيا، ستزداد الحرب اشتعالا ولن تقل شدتها إذ سيعمل جميع الأطراف على امتلاك المزيد من الأسلحة المتطورة؛ وثالثا، ستتعرض العملية التفاوضية الجارية في جنيف للخطر؛ ورابعا، سيعني ذلك نهاية المناطق الآمنة؛ وخامسا، سيعجل الهجوم الصربي على ما تبقى من

البوسنة والهرسك التي ستحتل بالكامل؛ وسادسا، ستتعرض المساعدة الانسانية للحظر؛ وسابعا، سينسحب موظفو قوة الأمم المتحدة للحماية؛ وثامنا، سيكون اعترافا بأن مجلس الأمن انهزم أمام هذا الصراع.

وقبل أن أتناول كل اعتراض من هذه الاعتراضات، اسمحوا لي أن أذكر المجلس بأن الحظر على توريد الأسلحة المفروض على يوغوسلافيا السابقة الذي أقر قبل الاعتراف الدولي بالبوسنة والهرسك، لم يؤثر إلا في هذه الجمهورية، ومن المقبول عموما أن يتلقى الصربيون البوسنيون والكرواتيون البوسنيون ويستمروا في أن يتلقوا كل الدعم العسكري والعتاد من بلدان أخرى في المنطقة، وان مجلس الأمن لم يستطع بعد أن يوقف هذا الانتهاك للحظر.

والآن سأعلق على الاعتراضات.

إنه سيزيد من حدة العنف. هناك حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة ماتوا فعلا، وأكثر من مليوني نسمة شردوا من ديارهم، واغتصبت إحدى وعشرون ألف امرأة. إن محكمة العدل الدولية والمؤتمر العالمي لحقوق الانسان أشارا الى أن البوسنة والهرسك هي ضحية الإبادة الجماعية و"التطهير الإثني"، فمن جملة جرائم أخرى يعجز وصفها. فماذا يعني إذن بالنسبة الى هذا المجلس القول بأن العنف ستشتد حدته ويتوسع نطاقه.

من الواضح أن الشعب المسلح ستكون لديه قدرة أكبر على الدفاع عن نفسه، الأمر الذي لا يعني أن حدة العنف ستشتد بالضرورة. إن الصربيين حتى يومنا هذا وجدوا من السهل جدا سحق المسلمين البوسنيين وتخريب ممتلكاتهم. وعندما يكون المسلمون البوسنيون قادرين على الدفاع عن أنفسهم، قد تردع الظروف الصربيين، وفوق ذلك، تضع حدودا لإفلاتهم من العقاب.

ستزداد الحرب اشتعالا؛ إن موقف المجتمع الدولي غير المتناسق من اعتماد التدابير الرامية الى وقف العدوان أطلقت العنان لتصاعد الصراع الذي أدى في الدرجة الأولى الى ذبح الشعب المسلم البوسني. هذا هو الواقع.

إن العملية التفاوضية الجارية في جنيف ستتأثر، بصراحة، ما تبقى من خطة فانس - أوين استبدل في جنيف باتفاق كاراديتش - ميلوسيفيتش تودجمان - بوخان. فلماذا ينبغي للأمم المتحدة أن تهتم باختيار عملية يسعى فيها الذين استولوا على الأراضي بالقوة الى اكتساب الصفة الشرعية من جانب اللورد أوين والسيد ستولتنبرغ في المكان الذي تجري فيه المحادثات أي قصر الأمم في جنيف. لا أستطيع أن أفهم كيف يعلن اللورد أوين ما يلي:

(تكلم بالانكليزية)

"يتعين علينا أن نوقف هذا الهراء المتمثل في قرارات تتخذها الحكومة البوسنية ولا تناقشها الحكومة؛ بإمكاننا أن نفعل بعزت بيكوفيتش ما يفعله كاراديتش وبوفان، أي الاشارة اليه بالطرف المسلم."

(تكلم بالأسبانية)

ومما يصعب فهمه أكثر هو أن انقسام الحكومة التي تتعرض فعلا للهجوم يمكن تعميقه بغية إزالة أية عراقيل تعترض سبيل اتفاق التقسيم الموضوع في جنيف.

إن الأمم المتحدة لا يمكنها ولا ينبغي لها أن تستعمل اسمها الذي يخص جميع دولنا، صغيرة كانت أو متوسطة أو كبيرة، لإضفاء الطابع الشرعي على التدمير النهائي لهذه الجمهورية. إن الفلسفة الكولونياتية القديمة التي تقول إن

(تكلم بالانكليزية)

"هناك أوقاتا ينبغي فيها لاعتبارات العدالة المجردة أن تفسح المجال للاعتبارات الإدارية"

(تكلم بالاسبانية)

يجب ألا تتحقق.

سيكون ذلك نهاية للمناطق الآمنة. إن العالم بأسره يعرف ماذا تعني هذه المناطق، وإن الاستمرار في تسميتها بهذا الاسم يهدد بالقضاء على ما تبقى للمجلس في هذا الصراع من مصداقية قليلة. فعلى مدى الأشهر الثلاثة الماضية، حرمت سريبرينيتسا بالقوة، وهي أول منطقة آمنة، من مياه الشرب، والكهرباء والرعاية الطبية. وانتشار الأوبئة يفترس آلاف الأطفال الواقعين بين قساوة جلاديهم الصربيين وعجزنا عن الدفاع عنهم.

وفي غوراجدا، وهي منطقة آمنة أخرى، لا نستطيع إدخال شاحنات قليلة والمنطقة واقعة تحت الحصار مرة أخرى. أما سراييفو وثوزلا وبيلهاك وزيبا فتشكل ما تبقى من سلسلة الفظائع. وهذه المناطق هي بالتأكيد سالكة وآمنة لارتكاب جميع أنواع الجرائم والهجومات. ومن كان منا هناك يعرف ذلك جيدا.

الهجوم الصربي سيسرع. من المحتمل جدا أن يكون هذا الأمر حقيقيا، ما لم يقرر المجتمع الدولي أن يتخذ الاجراءات التعويضية الضرورية لتحييد الأسلحة الثقيلة التي تسمح للصربيين بالعمل دون عقاب. وإذا لم يتحقق ذلك، لا شك في أن حكومة مجردة من السلاح ستسقط في نهاية المطاف وتنهزم.

"ماذا سيفعل المجتمع الدولي حينئذ ؟" سأل زميل من أربعة زملاء في مجلس الأمن في إحدى جلساتنا. يمكن أن يكون هناك جواب واحد وهو عمل كل ما يلزم كي لا يتحقق ذلك، لأنه لو تحقق ذلك فإن أوروبا لن تكون كما هي عليه أبدا، لا هي ولا بقية أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، أعلن الرئيس غونزاليز رئيس اسبانيا في كوبنهاغن ما يلي:

"إذا كان المجتمع الدولي غير قادر على حل المشكلة بالوسائل المتاحة له وإذا لم يرد أن يتدخل تدخلا كبيرا في يوغوسلافيا، كما يبدو جليا، فإن حق البوسنيين في الدفاع عن أنفسهم يبدأ في الظهور."

إن الرئيس ميتران رئيس فرنسا قال: "إن عدم استطاعة المسلمين أن يحموا أنفسهم أمر لا يطاق." وقد ذكر زملاءه في المجتمع الأوروبي أن الأمم المتحدة قد قررت أن تحمي مناطقهم الآمنة وأن الأمين العام كان لا يزال يستجدي حكومات العالم الثالث لتوفير ٥٠٠ ٧ جندي. والرئيس ميتران قال ما يلي:

"لو كنا نتكلم على أمن دولنا بالذات، لاستغرق اتخاذ هذا القرار ساعتين وليس أسبوعين."

وفي الختام قال ما يلي:

"إذا كنا لا نستطيع الدفاع عن المناطق الآمنة، فمن المستحيل أن نقول للمسلمين البوسنيين أنه له يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم."

ويمكن أن يضاف الى كلمات رجل الدولة المشهور هذا ما قاله رئيس حكومة المانيا السيد هيلموت كول:

"لا يسمح للمجتمع الدولي بالتخلي عن المسلمين البوسنيين. إن رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة ضروري وواجب أخلاقي لأنه يعني مساعدة الضعيف."

وفي النهاية، قالت البارونة تاتشر ما يلي:

"إن منع شعب عن الدفاع عن نفسه أمر لا يطاق، إلا إذا كان أحد يرغب في الدفاع عنهم."

فضلا عن ذلك فان تعريض المساعدة الانسانية للخطر أمر مرفوض.

وهذا ما يمكن أن يحدث حتما - على الرغم من أن المساعدة الانسانية التي تنقلها الولايات المتحدة عن طريق الجو قد بلغت أماكن لم يكن بمقدور قوة الأمم المتحدة للحماية الوصول اليها. وعلى هذا الأساس، من المهم أن نؤكد على أن الهدف من تقديم المساعدة الانسانية هو مساعدة الشعب على البقاء في الوقت الذي كانت تتخذ فيه الخطوات لوضع حد للصراع - لا أن تحل محل جهد أهم وأكثر فائدة. وليس القصد مجرد وقف تدفق اللاجئين أو تلبية احتياجات شعب دمرت حياته. إن المساعدة الانسانية، كما وصفها منسق عمليات الصليب الأحمر - في يوغوسلافيا السابقة -:

"استخدمتها المنظمات الانسانية لكي تملأ فراغا سياسيا أوجده المجتمع الدولي. لقد طلب منا أن نغطي المشاكل السياسية وأن نتجاهلها. وتتعرض القوافل المحمية من قبل الأمم المتحدة لجميع أنواع الاهانة وتوحي بتقديم المساعدة - وهي في الواقع تقوم بذلك - إلا أنها بعيدة كل البعد عن حل المشكلة".

وأضاف قائلا:

"لا يمكن للمنظمات الانسانية أن تحل محل القرارات السياسية. ومن الجدير بالحكومات أن تكف عن استعمال المنظمات الانسانية لأغراضها الخاصة".

وفي هذا الصدد، أبلغ الممثل الخاص للأمين العام، السيد ستولتنبرغ، مجلس الأمن مؤخرا بأن مناخ انعدام الأمن الذي يعمل فيه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وقوة الأمم المتحدة للحماية وغيرها من الوكالات الانسانية قد ازداد تفاقما بحيث أصبح من المتعذر على هذه العمليات الاستمرار لمدة أطول نظرا لتصعيد الصراع. وهذه المعلومات تبين أن المساعدة الانسانية تتعرض للخطر بالفعل والى حد كبير.

لقد قدمت مفارز قوة الأمم المتحدة للحماية التي تقوم بعمل نبيل خدمات رائعة، وعلى الرغم من أن ولايتها تسمح بالدفاع عن نفسها فانها غير مجهزة ولا مستعدة للقيام بذلك بشكل سليم. وكما قال زميلي سفير جيبوتي وأصاب القول فان الخيار الذي يتوجب النظر فيه - بهدوء وبما يتسق مع خطورة المسألة - سيكون إما اعطاء ولاية فعالة حقا لتلك القوات أو سحبها. إن ما لا يمكن تصوره هو أن تحمي القوافل الانسانية فقط وليس الناس.

وآخر الاعتراضات هو أن هذا سيعني الاعتراف باخفاق الأمم المتحدة. الحقيقة هي أن مجلس الأمن ورث حالة متدهورة تدهورا خطيرا. فمنذ ما يقرب من عامين، أي عند بداية الصراع، أعلن وزير خارجية لكسمبرغ، السيد جاك بوس: "هذا هو وقت العمل للأوروبيين وليس للأمريكيين". وفي ذلك الحين، بذلت الجهود - وفي الواقع كانت جهودا غير مثمرة - لمعالجة الصراع اقليميا. وبعد أن اتخذنا ما يقرب من ٤٠ قرارا - وبعد أن أيد مجلس الأمن مؤتمر لندن وخطط السلم التي قدمها اللورد كارينغتون وفانس وأوين وخطة عمل واشنطن - لا يمكن لأحد هنا أن ينكر أن المعتدين هزموا هذا الجهاز الموقر الذي يمثل المجتمع الدولي.

مع ذلك، لابد من الاعتراف بأننا استطعنا انقاذ أرواح الآلاف من البشر عن طريق تقديم المساعدة الانسانية، ولكن ما هو صحيح أيضا أنه فقدت أرواح أكثر من ذلك في وقت صمدت فيه جمهورية البوسنة والهرسك. والآن فان مناصري الخطة الجديدة هم المعتدون الرئيسيون ضد تلك الجمهورية، ولايزال المجتمع الدولي يسعى جاهدا، وبكل ثمن، الى التوصل الى اتفاق يفترض أن يفرض على الضحايا.

إن مجلس الأمن ليس هيئة تداولية ولا هيئة للتفكير في المستقبل. لهذا السبب، فان تأمل وتوقع الآثار المترتبة على تنفيذ هذا القرار ليس من اختصاص المجلس. وفي الواقع، فان من اختصاصه - بل ومن واجبه - أن يضمن إنفاذ ميثاق الأمم المتحدة.

في عام ١٩٣٨، وصف الزعيم التشيكوسلوفاكي ادفار بينيس بالتعنت. وقد نشرت جريدة "تايمس" المرموقة التي تصدر في لندن افتتاحية أشارت فيها الى ما يلي:

"ينبغي لحكومة تشيكوسلوفاكيا أن تنظر في جعل بلدها أكثر تجانسا وذلك بالتخلي عن السوديتانيين لألمانيا - البلد المجاور الذي يرتبطون به عرقيا".

إن هذه الخلفية التاريخية - وهي في الواقع ترجع الى وقت قريب جدا - زرعت العديد من البذور الخطيرة للصراع المتفاقم في جمهورية البوسنة والهرسك. فمن جهة، يوصف الرئيس على عزت بيغوفيتش - كما وصف بينيس - بالتعنت، ويجري ارغام البوسنة والهرسك على التخلي لجيرانها الكرواتيين

والصرب عن ٩٠ في المائة من أراضيها. وما سيتبقى سيكون مناطق متجانسة تماما، في اطار روح الفصل العنصري الذي أدانته مرارا وتكرارا هذه المنظمة التي تعتبر نضالها ضد الفصل العنصري أحد منجزاتها الرئيسية.

ومن الواضح أن الرئيس عزت بيفوفيتش يشعر بنفس المشاعر الوطنية التي كان الرئيس بينيس يشعر بها. فبلده تقطع أوصاله وهو في طريقه الى فقدانه بالكامل. لا يسعه أن يكون أقل تعنتا.

لم يكن كافيا لهتلر أن يتخلص من بينيس وتشيكوسلوفاكيا. بالعرض المتمثل في "الأرض مقابل السلام" لم يكن كافيا له. ولن يكون كافيا أيضا لغزاة البوسنة والهرسك الذين، بعد أن أبادوا المسلمين في تلك الجمهورية وأدركوا أن الجريمة مربحة، يوسعون أعمالهم الآن الى بقية المنطقة.

وعلى مدى عامين سيطر علينا وهم دبلوماسية المبادئ من مؤتمر لندن بادارة اللورد كارينغتون الى خطة سايروس فانس واللورد أوين للسلم والآن الى جنيف بصحبة ستولتنبرغ. وكل أولئك الدبلوماسيين اللامعين انسحبوا كمفاوضين للسلم ليحل محلهم السادة ملوسفيتش وتوجمان وكارادزيك وبوبان.

ليس لأي بلد أو مجموعة من البلدان الحق في اصدار تعليمات لدولة، مهما كانت صغيرة أو ضعيفة، عما يجب أن تفعله أو لا تفعله. ومما لاشك فيه أن عدم مساعدة أو حماية دولة ضحية للإبادة والتطهير الإثني يعد، كما أشارت الى ذلك محكمة العدل الدولية، من أكثر التطورات انذارا بالخطر. إن قيام المرء بكل ما يمكنه لمنع شعب من ممارسة حقه في الدفاع عن النفس في سبيل البقاء يعني تحمل مسؤوليات أخلاقية وسياسية هائلة. إن القرار بعدم مساعدة دولة ترتكز في وجودها على مبدأ الأمن الجماعي أمر؛ أما حرمانها من حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس في مواجهة القرار الواضح بعدم تنفيذ ذلك المبدأ فأمر مختلف. وأولئك الذين يتخذون ذلك القرار، من خلال تصويتهم، يتحملون المسؤولية أمام العالم.

إن مشروع القرار الذي نحن بصدد مناقشته اليوم اعلان قبل كل شئ للمبادئ الأخلاقية والسياسية. ونحن نثق بأن مجلس الأمن سيصوت تأييدا لمشروع القرار لأن الدفاع عن حقوق الدول لا يمكن أن يتصور على أنه موقف لا يحظى بالأغلبية.

في المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان الذي عقد مؤخرا في فيينا أيدت مجموعة من الوفود - بما فيها وفدي - مفهوم عالمية حقوق الانسان. بالتالي لا يمكنني أن أتصور أن البلدان نفسها لن توافق اليوم على عالمية حقوق الدول غير القابلة للتصرف في الدفاع عن النفس.

وفي جنيف جرت المفاوضات أولا مع الجانب الكرواتي وبعد ذلك الجانب الصربي، بيد أنه مما يثير الدهشة أنه عندما حان الوقت للتفاوض مع الجانب المسلم من جمهورية البوسنة والهرسك تمت الموافقة على جلب سبعة أعضاء من رئاسة تلك الجمهورية: ثلاثة كرواتيين وثلاثة صرب ومسلم واحد. ولكن للأسف بالنسبة لمن رعوا المفاوضات ان المسلم الذي أوكلت اليه مهمة الانضمام الى لعبة تقسيم بلده تبحث عنه الآن الشرطة النمساوية عن جريمة احتيال على اللاجئين المسلمين المساكين.

والغريب أن الرئيس عزت بيجوفيتش نحي جانبا ل "تهوره" وإصراره على تنفيذ "خطة السلم" التي تؤيدها الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية - أي خطة فانس - أوين.

لم حدث هذا؟ ما الذي فعله الرئيس عزت بيغوفيتش الذي يعترف به المجتمع الدولي قاطبة بصفته الرئيس الشرعي لبلاده، وحتى وقت قريب المحاور المعترف به بين مفاوضي المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا؟ بمنتهى البساطة، الرئيس عزت بيغوفيتش، مثل بينيس ومثل تشيرشل وديغول، ومثل شعب لننغراد الباسل، لم يقبل الاستسلام، ولا حتى تحت أسوأ الظروف. الرئيس عزت بيغوفيتش يذكرني بالعنيد العظيم السير ونستون تشيرشل والرسالة التي وجهها في عام ١٩٣٨ وقال فيها: "إن من يحاولون تفادي الحرب دون شرف سيكون مآلهم المعاناة من الخزي والحرب".

ختاما، أرى من الملائم أن أذكر اليوم بأن المجموعة الأوروبية بادرت بالاعتراف باستقلال جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، وبأن هذا الجهاز الرفيع، مجلس الأمن، أوصى الجمعية العامة بعد ذلك، وبعد بحث مستفيض ومضن، بأن تقبلها في عضوية هذه المنظمة. وقد انصرم ما يقرب من عامين بعد تلك الأحداث. ولم يمنح ذلك الاعتراف ببساطة ولا يمكن أن نصدق أن مجلس الأمن، بعد سنتين من قبول البوسنة والهرسك دولة عضوا، يظل مكتوف اليدين أمام التقسيم الوشيك لتلك الجمهورية من خلال غزو الأراضي باستخدام القوة و"التطهير الاثني".

يتعين على مجلس الأمن أن يكون ثابتا على المبدأ، وأن يتحمل المسؤولية التي أخذها على عاتقه عندما أوصى بقبول جمهورية البوسنة والهرسك في عضوية الأمم المتحدة، وألا يحول دون حصول تلك الدولة على الوسائل اللازمة لحماية وجودها، وهو المنصوص عليه في مشروع القرار الذي سنصوت عليه بعد قليل. أما خلاف ذلك فسيعني السماح بعدم الثبات على المبدأ وهو شيء بالغ الخطورة.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ بداية الأزمة في يوغوسلافيا السابقة كانت الحكومة البريطانية في طليعة الجهود الدولية المبذولة بحثا عن الحلول. لم ندخر جهدا للتوصل الى سلم تفاوضي، وتقديم المساعدة للضحايا، وكبح الانتهاك المتفشي لحقوق الإنسان، ومعاقبة المسؤولين عن ارتكاب أعمال العدوان في البوسنة والهرسك وفي كرواتيا أو المساعدة عليها، عن طريق مجموعة بالغة القسوة من الجزاءات الاقتصادية لم تفرض الأمم المتحدة مثلها من قبل. وفي هذه المساعي لم نبخل بالرجال أو المال أو الدعم السياسي. وكان ذلك أساسا عن طريق المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا. وهناك قوات عسكرية بريطانية ضخمة في قوة الأمم المتحدة للحماية، أنقذت أرواح آلاف عديدة من البوسنيين من جميع الطوائف الثلاث. وشارك العديد من المساعدين المدنيين البريطانيين في جهود الإغاثة الدولية الهائلة. كما أن الاسهامات المالية التي قدمتها بريطانيا وشركاؤها في المجموعة الأوروبية تجاوزت بكثير الاسهامات التي قدمها أي بلد آخر أو مجموعة من البلدان.

ونأسف أنه لم يتسن حتى الآن تحقيق التسوية السياسية. ولكن الأمم المتحدة لا يمكنها ببساطة أن تفرض حلا سياسيا. فالسبيل الوحيد لإنفاذ السلم بهذه الطريقة هو إرسال جيش ضخم لوزعه في البوسنة لأجل غير مسمى. وما من حكومة اقترحت ذلك بشكل جدي. والحالة الراهنة تثير قلقا عميقا، ولكن حكومتي ترى أن ذلك لا ينبغي أن يكون سببا لليأس، ولا يجوز النظر إليه على أنه سبب لاعتماد ما نرى أنه حل ينم عن اليأس. هكذا ننظر الى الاقتراح المتعلق برفع حظر توريد الأسلحة.

هناك عدد من الأسباب التي تجعلنا نعتقد أن قرارا كهذا، من الناحية العملية، يقصر عن مساعدة الشعب الذي يستهدف مساعدته، وهو الشعب البوسني المسلم، وسيؤدي على الأرجح الى تدهور الحالة وإلى انهيار الجهود الدولية لحل الأزمة، وفي مقدمتها جهود الأمم المتحدة. ومن الواضح أنه سيؤدي الى تصعيد القتال وبخاصة بالنظر الى وضع البوسنة الجغرافي، فلا يمكن أن نصدق ببساطة أن الاسترخاء في حظر توريد الأسلحة سيؤدي الى وصول الأسلحة الى قوات الحكومة البوسنية وحدها. فواقع الأمر هو أن نسبة كبيرة من الأسلحة الموجهة سرا الى البوسنة تسقط بالفعل في أيد أخرى. هذا، علاوة على أن اتخاذ قرار برفع حظر توريد الأسلحة سيكون بمثابة إغراء يصعب على الصرب والكروات البوسنيين مقاومته، بتكثيف جهودهم العسكرية، وضمان أن يتم تحييد التهديد العسكري الذي يتعرضون له من جانب قوات الحكومة البوسنية بمجرد تسلمها أية شحنة كبيرة من الأسلحة.

بالإضافة الى هذه العوائق، لا نرى كيف يمكن أن تستمر جهود الأمم المتحدة الحالية في البوسنة والهرسك بعد اتخاذ قرار برفع حظر الأسلحة بعد تصعيد القتال الذي لا مفر من حدوثه. وهذا، كما نفهم، هو رأي الأمين العام ورأي الرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي، ورأي قائد قوة الأمم المتحدة للحماية، ورأي المفوض السامي لشؤون اللاجئين. إن عمل قوة الأمم المتحدة للحماية، الذي أنقذ بالفعل آلاف الأرواح، والذي يعد ضروريا لبقاء الكثيرين في البوسنة والهرسك، سيتعرض لخطر مميت، وستتقوض بالمثل الجهود المتفانية التي تبذلها وكالات الغوث الدولية تحت رئاسة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وستصاب عملية السلم في جنيف أيضا بنكسة - إن لم تدمر. وقبل كل شيء، سينظر الى اعتماد مشروع القرار هذا على أنه إشارة تدل على أن الأمم المتحدة تدير ظهرها للبوسنة وتترك سكانها لخوض الحرب وحدهم، وليحدث ما يحدث.

هذه بشكل عام، الأسباب التي جعلت حكومتي لا تؤيد مشروع القرار الحالي وتأمل ألا يُعتمد. إننا نحترم آراء واخلاص من طرحوه، ولكننا نأسف للإصرار على طرح هذه القضية التي تثير انقساما حادا في المجلس للتصويت. ونأسف بصفة خاصة لأن وحدة هذا المجلس في تناول ما يسلم الجميع بأنها أصعب

ونأسف أنه لم يتسن حتى الآن تحقيق التسوية السياسية. ولكن الأمم المتحدة لا يمكنها ببساطة أن تفرض حلا سياسيا. فالسبيل الوحيد لإنفاذ السلم بهذه الطريقة هو إرسال جيش ضخم لوزعه في البوسنة لأجل غير مسمى. وما من حكومة اقترحت ذلك بشكل جدي. والحالة الراهنة تثير قلقا عميقا، ولكن حكومتي ترى أن ذلك لا ينبغي أن يكون سببا لليأس، ولا يجوز النظر إليه على أنه سبب لاعتماد ما نرى أنه حل ينم عن اليأس. هكذا ننظر الى الاقتراح المتعلق برفع حظر توريد الأسلحة.

هناك عدد من الأسباب التي تجعلنا نعتقد أن قرارا كهذا، من الناحية العملية، يقصر عن مساعدة الشعب الذي يستهدف مساعدته، وهو الشعب البوسني المسلم، وسيؤدي على الأرجح الى تدهور الحالة وإلى انهيار الجهود الدولية لحل الأزمة، وفي مقدمتها جهود الأمم المتحدة. ومن الواضح أنه سيؤدي الى تصعيد القتال وبخاصة بالنظر الى وضع البوسنة الجغرافي، فلا يمكن أن نصدق ببساطة أن الاسترخاء في حظر توريد الأسلحة سيؤدي الى وصول الأسلحة الى قوات الحكومة البوسنية وحدها. فواقع الأمر هو أن نسبة كبيرة من الأسلحة الموجهة سرا الى البوسنة تسقط بالفعل في أيد أخرى. هذا، علاوة على أن اتخاذ قرار برفع حظر توريد الأسلحة سيكون بمثابة إغراء يصعب على الصرب والكروات البوسنيين مقاومته، بتكثيف جهودهم العسكرية، وضمان أن يتم تحييد التهديد العسكري الذي يتعرضون له من جانب قوات الحكومة البوسنية بمجرد تسلمها أية شحنة كبيرة من الأسلحة.

بالإضافة الى هذه العوائق، لا نرى كيف يمكن أن تستمر جهود الأمم المتحدة الحالية في البوسنة والهرسك بعد اتخاذ قرار برفع حظر الأسلحة بعد تصعيد القتال الذي لا مفر من حدوثه. وهذا، كما نفهم، هو رأي الأمين العام ورأي الرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي، ورأي قائد قوة الأمم المتحدة للحماية، ورأي المفوض السامي لشؤون اللاجئين. إن عمل قوة الأمم المتحدة للحماية، الذي أنقذ بالفعل آلاف الأرواح، والذي يعد ضروريا لبقاء الكثيرين في البوسنة والهرسك، سيتعرض لخطر مميت، وستتقوض بالمثل الجهود المتفانية التي تبذلها وكالات الغوث الدولية تحت رئاسة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وستصاب عملية السلم في جنيف أيضا بنكسة - إن لم تدمر. وقبل كل شيء، سينظر الى اعتماد مشروع القرار هذا على أنه إشارة تدل على أن الأمم المتحدة تدير ظهرها للبوسنة وتترك سكانها لخوض الحرب وحدهم، وليحدث ما يحدث.

هذه بشكل عام، الأسباب التي جعلت حكومتي لا تؤيد مشروع القرار الحالي وتأمل ألا يُعتمد. إننا نحترم آراء واخلاص من طرحوه، ولكننا نأسف للإصرار على طرح هذه القضية التي تثير انقساما حادا في المجلس للتصويت. ونأسف بصفة خاصة لأن وحدة هذا المجلس في تناول ما يسلم الجميع بأنها أصعب

تلغي تلك الجهود أو تضر بها، قبل أن تأخذ شكلها الصحيح ويمكن الحكم عليها على ضوء المبادئ الأساسية التي يجب أن يقوم عليها أي حل إن كان له أن يحظى بتأييد المجتمع الدولي.

ختاما، أكرر مرة أخرى الإعراب عن أمل حكومتي في أن يتسنى، إثر هذه المناقشة والتصويت على مشروع القرار هذا الذي كنا نفضل كثيرا أن نتجنبه، أن نخلق من جديد جهدا موحدا في هذا المجلس لاحلال السلم في يوغوسلافيا السابقة وإيجاد حل دائم ومنصف للبوسنة والهرسك.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تعتقد حكومتي أن مشروع القرار لا ينبغي أن يعتمد، لأسباب مبدئية، المبدأ والتوقيت والجوهر.

وأبدأ بالأسباب المبدئية. إن دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن ليس هو التنظيم من أجل الحرب أو شن الحرب. ووفقا للميثاق، إنه ينبغي أن يسهم في تسوية الصراع بالوسائل السلمية. وإن القرار برفع حظر الأسلحة بشكل انتقائي من شأنه أن يعني، على العكس من مبادئ الميثاق، السير على طريق الحرب لا السلم.

إن التوقيت غير الحسن له تأثير ضار بمشروع القرار. وقد لا يضر القرار المقترح بشكل مأساوي إلا بمحادثات جنيف. تجري عملية تفاوض حاليا. وما دامت هذه العملية مستمرة لدينا الأمل وعلينا الواجب في تشجيع السعي من أجل ايجاد اتفاق فيما بين الأطراف - جميع الأطراف.

وبالاضافة الى ذلك، إن مجلس الأمن بقراريه ٨٣٦ (١٩٩٣) و ٨٤٤ (١٩٩٣)، قد قرر إنشاء مناطق آمنة وضمان حمايتها. ومن الواضح أن إنشاء المناطق الآمنة ورفع حظر الأسلحة يبينان أساسين منطقيين متناقضين تماما. وإن هذا القرار من شأنه أن ينهي وضع هذه المناطق. وتعتقد الحكومة الفرنسية أن المناطق الآمنة، مهما كانت ناقصة، ينبغي أن تعطى أقصى فرصة ممكنة. وفي الحالة بالغة الخطورة السائدة في البوسنة والهرسك إن أي عمل قد ينقذ أرواحا بشرية يجب أن تكون له الأولوية. وحقيقي أن هذه اجراءات مؤقتة، ولكن يمكن أن تنفذ. ووفقا للمعلومات الواردة من الأمانة العامة إن أكثر من ٠٠٠ ٦ رجل يمكن توفيرهم من البلدان المساهمة في هذه المرحلة. وكما يعرف المجلس، تعهدت فرنسا توا بالتزامات جديدة بتعزيز حماية تلك المناطق.

وأود أن أشير في الختام الى الأسباب الجوهرية التي جعلت حكومتي تعارض رفع حظر الأسلحة. إن هذا القرار قد تكون له آثار بالغة الخطورة على وجود البوسنة والهرسك ذاته، ولهذا آثار تتناقض مع هدف مقدمي مشروع القرار. ويعتبر هذا حقيقيا تماما منذ الغاء الفقرة ٤ السابقة من مشروع القرار، التي تبين امكانية شن هجمات جوية ضد الأسلحة الثقيلة من أجل دعم حكومة جمهورية البوسنة والهرسك.

اذن سيكون هناك خطر حقيقي، خطر هجوم واسع النطاق قد يكون حاسما من جانب الصربيين، وحتى من جانب الكروات، ضد مسلمي البوسنة والهرسك. ومن شأن هذا أن يعني خسائر أكبر، وأراضي جديدة يستولى عليها واختفاء تلك الدولة، ببساطة. والامكانية البديلة، اذا نجح المسلمون في احتواء الهجوم، قد تكون تدويل الصراع، هل يمكننا، بما يرقى الى التحريض على الحرب، أن نتحمل العبء الساحق، عبء

الاسهام في توسيع نطاق الصراع؟ هل ينبغي لنا أن نتخذ قرارا تكون آثاره الحتمية سحب قوات الأمم المتحدة وانهاء المعونة الإنسانية؟ إننا لا نختار هذه الامكانيات البالغة الخطورة.

وهذا هو السبب في أن حكومتي لا يمكنها، رغم تفهمها دوافع مقدمي مشروع القرار، أن تؤيد هذا النص، الذي يتناقض مع سياسة السعي من أجل ايجاد تسوية سلمية ودائمة للصراع. وهذا هو الخط الذي نتبعه، والذي أكد في بيان واشنطن الصادر في ٢٢ أيار/مايو وبيان المجلس الأوروبي في ٢٢ حزيران/يونيه.

وأود أن أضيف نقطة واحدة، الهمتها بعض البيانات. لا تقتصر فرنسا على مجرد الكلام. إنها تعمل. وقد أرسلنا الجنود الى البوسنة والهرسك. وفي بداية تموز/يوليه سيكون لبلدي ٣٠٠ ٦ رجل على أرض يوغوسلافيا السابقة. وقد فقدنا بالفعل ١١ رجلا. ولو عمل العالم بأسره بهذا القدر لما كان لممثل جمهورية البوسنة والهرسك ما يذكره في بيانه، ولكانت الحالة مختلفة. وإن بلدي، الذي التزم بالدفاع عن البوسنة والهرسك، لن يقبل دروسا في الأخلاق من أي فرد.

السيد فورنتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لا يمكن أن يقبل وفد الاتحاد الروسي مشروع القرار S/25997.

ويتمثل الموقف المبدئي للاتحاد الروسي بشأن أزمة البوسنة في أنه ينبغي أن نستهدف وقف الحرب في أسرع وقت ممكن، وتحقيق تسوية سياسية والتعجيل بعملية السعي من أجل ايجاد صيغة للتسوية السلمية ترضي جميع الأطراف الثلاثة في سياق وحدة أراضي جمهورية البوسنة والهرسك. وإن تنفيذ الاقتراح الوارد في مشروع القرار برفع حظر الأسلحة عن جمهورية البوسنة والهرسك ليس من شأنه أن يزيد فرص تحقيق هذه التسوية؛ وعلى العكس من ذلك، من شأنه أن يفتح ببساطة الباب على مصراعيه لتصعيد الحرب في جمهورية البوسنة والهرسك. وهذا قد يؤدي الى نتائج تتناقض تماما مع الأهداف المعلنة في مشروع القرار من جانب مقدميه.

وإن اعتماد مشروع القرار قد يؤدي الى سلسلة من ردود الفعل ومن خطوات عسكرية وسياسية تتخذها السلطات البوسنية التي قد تزيد من لهيب العمل العسكري. وإن عملية التفاوض في جنيف، بمشاركة الأطراف البوسنية الثلاثة، من شأنها أن تتعرض للخطر، وكذلك عملية الأمم المتحدة في جمهورية البوسنة والهرسك ككل وأمن قوات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الموزوعة حاليا في ذلك البلد.

لقد أتيحت الفرصة للاتحاد الروسي بالفعل لاسترعاء انتباه مقدمي مشروع القرار الى حقيقة مفادها أن رفع حظر الأسلحة عن جمهورية البوسنة والهرسك من شأنه أن يدفع ذلك البلد الى حرب أكبر ويؤدي

الى تدهور حاد في الحالة وزيادة في الأعمال العدائية، واراقة الدماء، والمعاناة وموت السكان المدنيين على نطاق لم يسبق له مثيل حتى الآن في ذلك البلد.

وبالاضافة الى ذلك من شأن ذلك أن يؤدي الى نشوء خطر حقيقي بأن ينتشر الصراع فيما وراء حدود جمهورية البوسنة والهرسك وبأن تشارك فيه بلدان مجاورة مباشرة. ومن شأن القرار أن يضع حواجز هائلة في طريق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لايجاد حل للصراع ولتخفيف الحالة بالنسبة لمئات الآلاف من الناس.

ومن الواضح أنه في ظل هذه الظروف من المستحيل ضمان تنفيذ القرار الذي اتخذه مجلس الأمن بإنشاء المناطق الآمنة واعتماد اجراءات أخرى للحد من الصراع أو انهائه.

ومن شأن هذه التطورات أن تكون أساسا متناقضة تماما مع الامكانية الحالية لتحقيق اتفاق فيما بين الأطراف البوسنية على تسوية الصراع. وإن الجولة الأولى من المحادثات فيما بين الأطراف في جنيف تبين أنه باتصالات بعضها ببعض مباشرة قد تجد السبل للتوصل الى اتفاق، وايجاد نهج جديدة تتفق مع الحقائق الحالية. ونعتقد أنه في المستقبل القريب خلال محادثات جديدة سيتمكنون من التحرك قدما وتحقيق تسوية محددة.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يسمح بضياع هذه الفرصة الحقيقية في ايجاد تسوية سياسية. وينبغي أن نتفهم أنه لا يوجد ببساطة بديل آخر لهذه التسوية. وإن أية محاولات لفرض قرار بالوسائل العسكرية أو بالقوة لن يؤدي إلا الى مزيد من اقتتال الأخوة والتدمير.

إننا نرى أن أي تسوية في جمهورية البوسنة والهرسك يراد بها أن تكون دائمة وصالحة يجب أن تراعى فيها النقاط التالية: يجب أن يكون هناك وقف حقيقي للأعمال العدائية من جانب جميع الأطراف، مع تدابير صارمة للغاية ضد الذين ينتهكون وقف إطلاق النار؛ ويجب أن تراعى بالكامل الشواغل المروعة للأطراف الثلاثة كلها، ويجب المحافظة على وحدة أراضي جمهورية البوسنة والهرسك، بصرف النظر عن أي قرار يتخذ بشأن الهيكل الداخلي للبلاد - اتحاد فيدرالي أو اتحاد كونفيدرالي؛ ولا يمكن الاعتراف بتعزيز أية مكاسب إقليمية أو غيرها من المكاسب التي حصل عليها بالقوة أو عن طريق "التطهير العرقي"؛ ويجب على الأطراف أن تنفذ بأكمل طريقة ممكنة جميع قرارات ومقررات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك تلك المتعلقة بأمن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعمليات إيصال المساعدة الانسانية.

إن أي شيء يجري القيام به يجب أن يقوم - ولأقصى حد ممكن - على الخبرات والمفاهيم والمبادئ الخاصة بمؤتمر لندن، وخطة فانس - أوين وبرنامج واشنطن للعمل المشترك. ويجب الإبقاء على المتطلب الخاص بالاتفاق أو توافق الآراء على العمل الدولي الخاص بالأمور المتعلقة بالبوسنة؛ وهذا شرط مسبق ضروري للتوصل الى أية تسوية بوسنية وتنفيذها.

ولقد سرنا أن نلاحظ أن القرار الذي اتخذه المجلس الأوروبي يوم ٢٢ حزيران/يونيه كان يتفق الى حد كبير مع ذلك النهج.

إننا نؤيد جهود صنع السلام التي يبذلها الوسطاء الدوليون، لورد أوين والسيد استولتنبرغ، ونرغب في المشاركة بشكل نشط في تعزيز التوصل الى تسوية، بما في ذلك مزيد من الجهود التي يبذلها الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي في المحادثات الخاصة بيوغوسلافيا سابقا.

وإننا نحاول المساعدة على إقامة إطار للإكمال الناجح لعملية التفاوض، وهي العملية التي ستؤدي الى الحفاظ على جمهورية البوسنة والهرسك، التي تتكون من طوائفها الثلاث. وهذا يجب تحقيقه بوسائل متحضرة، وليس بالإملاء أو القوة. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نخمد نيران الحرب ونستعيد السلام الى أرض يوغوسلافيا التي عانت كثيرا.

إن روسيا تواصل تأييدها لمفهوم المناطق الآمنة وإقامة وجود دولي في جمهورية البوسنة والهرسك كطريقة لإحراز تقدم نحو تسوية سلمية.

إن إصدار قرار برفع حظر السلاح يمكنه أن يحيد فعلا عملية الأمم المتحدة كلها في جمهورية البوسنة والهرسك.

وفي ضوء ما قلت، سيعتبر الوفد الروسي اعتماد مشروع القرار S/25997 أمرا غير مستصوب وضارا.

السيد مارويامـا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن اليابان تشعر بقلق عميق بشأن استمرا الحالة الخطيرة في البوسنة والهرسك. وهي تشارك تماما في الرأي القائل بأنه ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان الوقف الفوري للأعمال العدائية والتوصل الى حل سياسي للصراع. وبعد الدراسة المتأنية لمشروع القرار المعروض علينا. وصلت حكومة بلادي - مع هذا - الى قرار مؤلم هو أنها لا يمكنها أن تؤيده للأسباب التالية:

أولا، تشعر اليابان بالقلق لأن رفع حظر الأسلحة المقترح في مشروع القرار من شأنه أن يصعد بالتأكيد الأعمال العدائية العسكرية في المنطقة ويقضي في الحقيقة - عن طريق تكثيف العنف - على إمكانية حل هذا الصراع بالوسائل السياسية السلمية. ويمكن أن تكون النتيجة أن الشعب سيكون عليه أن يقاتل. ونحن نجد أن من الصعب الموافقة على هذا الحل.

ثانيا، لا تزال اليابان تؤيد جهود الرئيسين المشاركين في المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا لتحقيق سلام عادل دائم في البوسنة والهرسك، ولا تزال مقتنعة اقتناعا ثابتا بأن الصراع هناك يجب أن يسوى عن طريق المفاوضات. وهي تشعر بالقلق لأن مشروع القرار سيؤثر تأثيرا ضارا على الجهود المجددة التي تبذل في جنيف في هذا المنعطف الحرج جدا.

وتشعر حكومة بلادي أيضا بالقلق لأن رفع حظر السلاح من شأنه أن يؤثر تأثيرا سلبيا على المساعدة الانسانية التي يقدمها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ووكالات إنسانية دولية أخرى، وهي ضرورية لرفع المعاناة عن كاهل السكان المدنيين. لقد أصدر مجلس الأمن مؤخرا قراره الخاص بالمناطق الآمنة. والتنفيذ الكامل السريع لذلك القرار له أهمية كبرى.

ونحن نطالب مرة أخرى جميع الأطراف المعنية بتكثيف جهودها المجددة لتحقيق حل مقبول على نحو متبادل عن طريق المفاوضات بدلا من السعي الى حل باستخدام القوة. ونحن نحثها على المشاركة في المحادثات بحسن نية لتحقيق سلام عادل دائم.

السيد اردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن هنغاريا - إذ تواجهها المأساة القائمة في البوسنة والهرسك، التي ليست لها سابقة في التاريخ الأوروبي لما بعد الحرب العالمية الثانية - تشعر بنفس المشاعر التي يشعر بها مقدمو مشروع القرار المعروض علينا اليوم. إننا لا نزال

نتابع التطورات الواقعة في البوسنة والهرسك بمشاعر مميتة في أرواحنا، ونحن نشارك في الإحباط العميق الذي يثيره ذلك الصراع لدى كثيرين. ومن المؤلم أن نقر بأن المجتمع الدولي فشل حتى الآن في محاولاته لإيجاد حل للأزمة. إن العدوان، و "التطهير العرقي" وعدم التسامح تحقق كسبا كبيرا، يفرض تهديدا قاتلا لمستقبل دولة عضو في الأمم المتحدة.

إن هنغاريا تواصل تعزيز المبادئ الواردة في مشروع القرار، بما في ذلك وقف الأعمال العدائية، والانسحاب من جميع الأراضي المحتلة بالقوة، وعكس نتائج سياسة "التطهير العرقي"، واستعادة وحدة أراضي جمهورية البوسنة والهرسك.

وهنغاريا تعتقد أنه من الأهمية الكبرى التمييز بوضوح بين المعتدي وضحية العدوان. وإذا كان البعض لا يمكنهم أو لا يستطيعون أن يجروا هذا التمييز، وإذا كان البعض يلاحظون فقط أن العدوان قد وقع، فإن هذا نذير سيء لمستقبل العالم. ليس هناك شك في أن سياسة الإرضاء والاستسلام بانتظام وسياسة قبول الأمر الواقع ببساطة ستشجع جميع القوى في المنطقة وفي أي مكان آخر التي تفكر في تسوية مشاكلها بغزو شعوب أخرى وتدمير أراضيها.

إن هنغاريا تعتبر أنه مما لا يتسامح بشأنه أن يواصل أحد أطراف الصراع - الأقوى - تلقي الأسلحة من مصادر خارجية بينما طرف آخر - حكومة البلد الضحية للعدوان - ليست لديه هذه القدرة. والمهم هو وقف جميع إمدادات الأسلحة والذخائر الى البوسنة والهرسك. وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي إقامة منشآت تفتيش دولي على طول حدود البوسنة والهرسك، كما هو مبين في القرار ٨٣٨ (١٩٩٣). إن أسلحة الصرب الثقيلة يجب أن توضع تحت السيطرة؛ وهذه هي الأسلحة المسؤولة عن جانب كبير من المذبحة. لقد أصبحت رمزا لهذه الحرب الشاذة، رمزا للعسكريين الصربيين. ولا يحتاج مجلس الأمن إلا الى تنفيذ قراراته.

ومما لا ينكر أن مجلس الأمن يجد اليوم نفسه في موقف حساس للغاية. وهنغاريا تعتقد أن هذه المبادئ نفسها يجب أن توجه المجلس وأن تطبق في تسوية جميع الأزمات التي يعاني منها العالم. والمجتمع الدولي اعترف في الواقع بالبوسنة والهرسك بوصفها بلدا سياديا ومستقلا، ويجب تحديد جميع التدابير في هذا السياق على أساس هذا الاعتراف وعلى أساس حقيقة أن هذه الدولة هي عضو في الأمم المتحدة. أما السؤال الذي نطرحه على أنفسنا فهو ما اذا كانت الاجراءات التي ينص عليها مشروع القرار يمكن في الظروف الراهنة أن تنجح بالفعل في تعزيز الحل للمشكلة البوسنية وما اذا كانت التدابير التي ينص عليها ستقرب نهاية هذه المأساة بأي درجة.

إننا لا نزال نعتقد أن أحد الخيارات الممكنة، مع علمنا بالتحدي الناجم عن الحرب العدوانية في البوسنة والهرسك، هو رفع حظر توريد الأسلحة المفروض على الحكومة البوسنية. وهنغاريا لا تستبعد هذا الخيار ولا تستثنيه من حيث المبدأ لأنه من الواضح جدا أن الحالة التي كانت سائدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ عندما اتخذت التدابير عملا بقرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) لا تشبه الحالة الراهنة.

ومع ذلك، وبعد النظر بدقة في مختلف المناقشات المتعلقة بمشروع القرار المعروض علينا، توصلنا الى نتيجة مؤداها أنه في ظل الظروف الراهنة، لن يكون لرفع حظر توريد الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك الضرورة أثر ايجابي في التطورات اللاحقة في هذا البلد وفي جواره. وما يخطر في بالنا هنا احتمال امكانية تجدد الهجومات العسكرية على المناطق التي لا تزال خاضعة للحكومة، وتجدد المعاناة الإنسانية، وإنهاء عمليات المساعدة الدولية، والمخاطر التي تحيق بالموظفين الدوليين في يوغوسلافيا السابقة.

إننا نرى أن رفع حظر توريد الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك سيكون اعترافا بالفشل الذي يتعذر الغاؤه، ونهاية للجهود الرامية الى تحقيق حل تفاوضي سياسي للحرب. ومجلس الأمن هو الآن في وضع يجب أن يعي فيه المسؤولية الحقيقية الملقاة على عاتقه، كما بينها الميثاق، المتمثلة بصون السلم والأمن الدوليين. ويجب عليه أن يتصرف بكل حكمة، وهو اذ يفعل ذلك يتعلم دروسا من تجربته المريرة.

اليوم ثمة شعور في مجلس الأمن - ولنسلم بأنه شعور لا يعكس بالضرورة الخيارات الموجودة داخل الأمم المتحدة بأسرها التي تميل الى تأييد الجهود التي يبذلها مؤخرا الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا - بأنه ينبغي اعطاء الفرصة لما يجري حاليا من مداولات حاسمة بين المتخاصمين، ولا يمكننا اغفال حقيقة أن هذا الطريق محفوف بمخاطر عديدة، ولكن قبل أن نتحول

الى السلاح النهائي المتاح لدى المجتمع الدولي، وقبل اتخاذ هذه الخطوة، فإن هنغاريا التي تشعر بقلق كبير ازاء الحالة الراهنة ومستقبل البوسنة والهرسك والمنطقة بكاملها، تود أن تعطي فرصة أخيرة للجهود الدؤوبة الرامية الى تحقيق حل للأزمة في هذا البلد على مستوى القيم النبيلة لحضارتنا في نهاية القرن العشرين.

هذه هي الأسباب المؤدية الى امتناع هنغاريا عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/25997.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أطرح الآن مشروع القرار (S/25997) للتصويت.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: باكستان، جيبوتي، الرأس الأخضر، فنزويلا، المغرب، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون: الاتحاد الروسي، اسبانيا، البرازيل، الصين، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيوزيلندا، هنغاريا، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نتيجة التصويت كما يلي: ٦ أصوات مؤيدة، مقابل لا شيء، مع امتناع ٩ أعضاء عن التصويت. إن مشروع القرار اذن لم يعتمد لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة البرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن حكومتي أيدت باستمرار رفع حظر الأسلحة المفروض على حكومة البوسنة من جانب المجلس وفي الحقيقة، لم تتغير آراؤنا بشأن رفع الحظر منذ أن عرضها الوزير كريستوفر لأول مرة. والولايات المتحدة، بتصويتها مؤيدة مشروع القرار المعروض اليوم، تؤكد مجددا اعتقادها بأن جمهورية البوسنة والهرسك، بوصفها دولة ذات سيادة وعضوا في الأمم المتحدة، يحق لها أن تدافع عن نفسها. إن هذا الحل ليس حلا مثاليا، لكن الحظر على الأسلحة المفروض من جانب المجلس كان له أثر مدمر، وإن لم يكن مقصودا، لصالح المعتدي. لقد أدى الى حدوث تفاوت كبير في الأسلحة، ونحن لا نعتقد بأن هذا الجهاز ينبغي أن ينكر على الحكومة البوسنية حقها في الدفاع عن نفسها في وجه العدوان الوحشي الذي يرتكبه الصربيون البوسنيون ومناصروهم في بلغراد.

لذلك نأسف لأن المجلس لم يكن قادرا على اعتماد القرار قيد النظر اليوم.

وعلى الرغم من أن المجلس لم يختر أن يبت اليوم في حظر الأسلحة، فسيكون من الخطأ الفادح أن يفسر الصربيون البوسنيون عمل اليوم من جانب المجلس كاعتراف بتصلبهم أو بمحاولاتهم لاستخدام القوة العسكرية لتغيير حدود دولية وتدمير جار لهم. كما ينبغي ألا ينظر الى التصويت الذي جرى اليوم بوصفه دليلا على أن المجتمع الدولي يرغب في غض الطرف عن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي يرتكبها في البوسنة البوسنيون الصربيون في المقام الأول. إننا سنستمر بالتأكيد على أنه اذا ارادت السلطات في بلغراد أن تنضم مجددا الى أسرة الأمم، عليها أن توقف العنف وتوقف القتل وتوقف حربها العدوانية ضد دولة البوسنة وتمتثل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. والى أن يتم ذلك، ليس أمام المجلس أي خيار سوى مواصلة الضغط.

إن هدفنا يبقى تحقيق تسوية تفاوضية يتفق عليها بحرية جميع الأطراف. والولايات المتحدة تعتقد أن إعفاء الحكومة البوسنية من حظر توريد الأسلحة هو السبيل نحو تحقيق هذا الغرض.

ويجب على المجلس أن يستمر في البحث عن سبل لاستعادة مصداقيته بشأن هذه المسألة. ويجب أن نواصل التوضيح أن الوضع الراهن غير مقبول. وحكومتي، في وجه التعويض المستمر، تواصل الاعتقاد بأن جميع الخيارات المتعلقة بتدابير جديدة أشد صرامة يجب أن تظل مفتوحة، وينبغي ألا يستبعد أو يستثني النظر في أي خيار.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): منذ أن نشأت الأزمة في البوسنة والهرسك، كانت الصين تأمل دائما في أن تبذل الأطراف المعنية جهودا متضافرة لايجاد حل مبكر للصراع بالوسائل السلمية. ولقد قدمنا الى جانب المجتمع الدولي اسهاماتنا لهذا الغرض. والحالة الراهنة في البوسنة والهرسك آخذة في التدهور، وتتسم بطابع تصعيد الصراع والمعاناة العميقة لشعبها. ولا يسع الوفد الصيني إلا أن يعرب عن قلقه العميق وتعاطفه الراسخ. لذلك نتفهم تفهما كاملا ما تبديه بلدان عدم الانحياز والبلدان المسلمة من انشغال وقلق ازاء مصير جمهورية البوسنة والهرسك.

ويرى الوفد الصيني أن سيادة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة واستقلالها السياسي ووحدتها الإقليمية يجب أن تكون محل الاحترام الكامل من قبل المجتمع الدولي، كما تنص على ذلك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تشكل قاعدة أساسية للعلاقات الدولية. ومن ثم، فإننا نؤيد العناصر الواردة في مشروع القرار التي تطالب بوقف الأعمال العدائية على الفور، وضمان واحترام استقلال جمهورية البوسنة والهرسك ووحدتها وسلامتها الإقليمية بالكامل، والاعتراف بحق جميع اللاجئين البوسنيين في العودة إلى ديارهم. إلا أن الوفد الصيني، استنادا إلى موقفه المتسق والمرتكز إلى مبدأ إيجاد حل سياسي تفاوضي بالطرق السلمية للصراع في البوسنة والهرسك، امتنع عن التصويت على مشروع القرار.

السيد دي أراجو كاسترو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إدراكا منا بخطورة الحالة في البوسنة والهرسك يشارك وفدي في مداولات مجلس الأمن اليوم.

وإذ تتابع حكومة البرازيل بقلق بالغ التفاقم المستمر للصراع في ذلك البلد فإنها تدرك مدى العنف وعدم الاستقرار المفروض على السكان المدنيين الأبرياء في البوسنة والهرسك بشكل لا يطاق حيث عادت آفات الكراهية والتعصب العرقي بضراوة وتهور وازدراء بأبسط قواعد القانون الإنساني الدولي.

من ثم يفهم وفدي الأهداف التي ألهمت أعضاء حركة عدم الانحياز في مجلس الأمن ويتعاطف معهم في قرارهم - الذي نحترمه كل الاحترام - بالمطالبة بطرح مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/25997 للتصويت.

يتضمن مشروع القرار عناصر عديدة تستحق تأييدنا دون تحفظ. ونحن نتفق مع المبادئ التي يجب أن يرتكز إليها حل هذه المسألة، كما هو منصوص عليه في ديباجة النص. فلا بد من مواصلة السعي إلى وقف الأعمال العدائية على الفور. ويجب وقف الممارسة البغيضة المسماة "التطهير الاثني" على الفور، وينبغي اتخاذ الخطوات لعكس آثارها الرهيبة، بما في ذلك السماح لكل اللاجئين بالعودة إلى ديارهم. وفي البوسنة والهرسك، كما في أي مكان آخر، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتساهل إزاء الاستيلاء على الأراضي باستعمال القوة.

وعلى الرغم من هذه الاعتبارات لم يستطع وفدي أن يصوت مؤيدا مشروع القرار.

ولا تزال البرازيل تؤمن بالأهمية البالغة للتوصل إلى حل سياسي شامل للصراع البوسني. كما أننا نعتقد أن على المجتمع الدولي أن يركز إجراءاته ومقرراته على كبح ووقف الصراع المسلح وينبغي أن

يتفادى أن تؤدي إجراءاته ومقرراته إلى تصعيد الصراع أو توسيعه. ونحن نقدر بالغ التقدير العمل الرائع الذي أنجزته قوة الأمم المتحدة للحماية والوكالات الإنسانية الموجودة حاليا في البوسنة والهرسك، ولا نود أن تتوقف هذه الجهود في وقت سابق لأوانه. علاوة على ذلك، يبدو أن هناك أسبابا وجيهة لخشية أن تؤدي بعض التدابير المتوخاة في مشروع القرار، إذا ما تم تنفيذها، إلى أعمال متطرفة يمكن أن تضر بالسكان الذين نسعى إلى حمايتهم.

وإننا متأكدون من أن جميع أعضاء مجلس الأمن - وفي الواقع الأمم المتحدة - يتشاطرون الهدف النهائي المتمثل في إيجاد حل منصف ودائم للصراع المأساوي الذي يجل عن الوصف والذي يعصف بالبوسنة والهرسك. بيد أننا، في هذه المرحلة، مقتنعون بأن بعض التدابير المحددة المقترحة في مشروع القرار يمكن أن تساعد في تحقيق هذا الهدف. وترى حكومة البرازيل أن المجتمع الدولي ينبغي ألا يفقد الأمل في التوصل إلى حل سلمي للصراع.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشاطر نيوزيلندا مشاعر الاحباط العميقة إزاء الحالة في البوسنة والهرسك التي أدت إلى طرح مشروع القرار هذا الذي يستجيب لاهتمامنا جميعا بضرورة القيام بشيء. غير أننا نعتقد أن حلا دائما للحالة في البوسنة والهرسك ينبغي أن يتم عن طريق بذل الجهود المكثفة لايجاد تسوية سياسية.

لقد أيدت نيوزيلندا ولا تزال تؤيد الجهود الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة والتدابير المتخذة من قبل مجلس الأمن، مثل الجزاءات، والرامية إلى اقناع الأطراف بالحاجة إلى الحل السياسي. وقد شاركنا بأفراد عسكريين بوصفهم مراقبين عسكريين للأمم المتحدة في يوغوسلافيا.

إلا أن الإجراء المقترح في مشروع القرار المعروض على المجلس كان ذا طبيعة مختلفة تماما. ففي رأينا أن رفع حظر توريد الأسلحة من شأنه أن يزيد على الفور الضغط العسكري على القوات البوسنية مما سيؤدي حتما إلى زيادة الخسائر بين المدنيين وزيادة عدد اللاجئين. ومن الحتمي أنه سينهي العمليات الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة.

نحن نرى أن تحويل مبادئ خطة فانس - أوين إلى تسوية مقبولة لكل الأطراف أمر لا يزال ممكنا. ومن المؤكد أننا نأمل أن يتسنى تحويلها، وعلينا أن نتوخى الحذر في هذه المرحلة فلا نضر بتلك الإمكانية.

ومن الواضح بالنسبة لنا أن اعتماد مشروع القرار هذا كان يمكن أن يؤدي إلى مواجهة عسكرية مكثفة. وكان يمكن له أن يغلق الأبواب أمام ما تبقى من فرص لتحقيق حل سلمي للحالة، وكان سينظر إليه، في نهاية المطاف، باعتباره تنصلا عن مسؤولية الأمم المتحدة لبذل أقصى ما في وسعها للمساهمة في تحقيق تسوية سلمية. ونحن نعتقد أساسا أن مشروع القرار ما كان سيحقق الهدف المرجو منه.

ومن الجائز أن المجلس سيضطر في مرحلة ما إلى الاعتراف بأنه لم يتمكن من التوصل إلى حل تفاوضي، ويجب عليه أن يتخذ الإجراء المناسب. إننا، بكل تأكيد نرجو ألا يحصل ذلك، بل ونعتقد أنه من السابق لأوانه أن نفعل ذلك الآن.

يجب ألا يفسر قرار المجلس على أنه لا يكترث بالشعب البوسني، بل على العكس، فقد أنشأ المجلس المناطق الآمنة بموجب القرار ٨٣٦ (١٩٩٣)، وأود أن أعيد إلى أذهان جميع الأطراف أن المجلس قد قرر الرد باستعمال القوة إذا ما تعرضت هذه المناطق للتهديد. والآن نحن بحاجة إلى التنفيذ العملي بشكل عاجل للمناطق الآمنة.

وأعتقد أننا بحاجة ايضا إلى أن يبلغنا الممثل الخاص للأمين العام بشكل كامل ومنتظم بسير المناقشات في جنيف. وكما قلت، ترى نيوزيلندا أن هذه المفاوضات لا تزال أفضل أمل في تحقيق تسوية سياسية دائمة، ولكن يتعين علي أن أؤكد أنه سيكون من غير المقبول أن تتحرك المفاوضات صوب نتيجة لا تعود بأية فائدة على أحد الأطراف مثل تقسيم البوسنة والاستيلاء على الأراضي بالقوة. فهذا من شأنه أن يزرع بذور حرب مستعرة في المستقبل. هذه هي الرسالة التي يجدر بالممثل الخاص أن ينقلها إلى جنيف، ولا بد للمجلس أن يواصل رصد التطورات عن كثب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اسبانيا.

إن المناقشة التي أجراها مجلس الأمن اليوم أوضحت بجلاء أننا جميعا، بغض النظر عن المواقف التي اتخذتها مختلف الأطراف، نتشاطر نفس مشاعر الحزن والاحباط إزاء استمرار الصراع الرهيب الذي يجتاح جمهورية البوسنة والهرسك، على الرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي حتى الآن.

وعلى أية حال، فإن اسبانيا تتفهم، بل وتتشاطر إلى حد بعيد، دوافع البلدان التي قدمت مشروع القرار الذي تم التصويت عليه اليوم. وبصفة خاصة، نتمسك بمواقف تماثل إلى حد بعيد المبادئ الأساسية التي ينبغي أن يقوم عليها حل الصراع في البوسنة والهرسك.

وأود أن أذكر، في هذا السياق، بأن اسبانيا، إلى جانب البلدان الأخرى الأعضاء في المجموعة الأوروبية، أعادت التأكيد مؤخرا، في اجتماع مجلس أوروبا المعقود في كوبنهاغن في ٢٢ حزيران/يونيه، على ضرورة أن يقوم أي حل تفاوضي للصراع على مبادئ مؤتمر لندن الملخصة في خطة فانس - أوين، وبصفة خاصة فيما يتعلق باستقلال البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامتها الاقليمية وحماية حقوق الانسان وحقوق الأقليات، وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، والحاجة الحيوية إلى توفير المساعدة الانسانية للمحتاجين اليها، وتسليم مرتكبي جرائم الحرب وانتهاكات القانون الانساني الدولي ليد العدالة.

ومع ذلك، امتنع وفد اسبانيا عن التصويت الذي أجري اليوم، لأنه مقتنع بأن شعورنا بالألم والاحباط واليأس يجب ألا يدفعنا إلى اتخاذ تدابير قد يثبت أن لها نتائج سلبية، وقد تضر في الواقع بمن نحاول أن نساعدهم.

والحقيقة هي أننا نرى أن رفع حظر توريد الأسلحة، وإن كان جزئيا، سيؤدي إلى تصعيد العنف، ولن يسهم إلا في زيادة معاناة السكان المدنيين. وما من شك في أن ما سيحدث لن يكون تصعيد القتال من الناحية الكمية فحسب، بل انه سيتصاعد أيضا من الناحية النوعية مع تدفق أسلحة جديدة وأكثر تطورا ووصولها إلى أيدي جميع المتحاربين، لا إلى طرف واحد فقط.

علاوة على ذلك، فإن التدابير المقترحة في مشروع القرار هذا من شأنها، في نظرنا، أن تضاعف المخاطرة بتوسيع نطاق الصراع مع احتمال ترتب نتائج بالغة الخطورة على المنطقة بأسرها.

هناك أيضا اعتبار آخر كان له ثقل كبير في قرارنا هو اقتناعنا بأن رفع حظر الأسلحة يتناقض مع الابقاء على وجود قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك، وبالتالي، لن تتمكن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الانسانية الأخرى من مواصلة عملها الهام المتمثل في مساعدة السكان المدنيين - ويعتمد ثلثا سكان البوسنة والهرسك على تلك الهيئات من أجل البقاء.

ونرى أيضا أن اعتماد مشروع القرار هذا لم يكن ملائما في هذا الوقت بالذات، لأنه كان سيدخل عنصرا مقلقا من المحتمل أن يكون له أثر سلبي على عملية المحادثات الجارية في جنيف والتي نأمل أن تسفر عن حل تفاوضي يضع حدا للصراع.

في ذلك السياق أود أن أذكر بأن مجلس أوروبا أعلن رسميا في كوبنهاغن أنه لن يقبل حلا اقليميا يمليه صرب وكروات البوسنة على حساب البوسنيين المسلمين؛ وفي الوقت ذاته أعرب عن ثقته الكاملة بالرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة وحثهما على مواصلة جهودهما للنجاح في وضع حل عادل ودائم للشعوب الثلاثة التي تتألف منها البوسنة والهرسك.

وعلى وجه التحديد نرى أننا يجب ألا نتخلى الآن عن الجهود الرامية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القراران ٨٣٦ (١٩٩٣) و ٨٤٤ (١٩٩٣)، المتخذان مؤخرا بشأن المناطق الآمنة. إن رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية، تحدوهم تلك الروح، قطعوا العهد على أنفسهم في كوبنهاغن بالاستجابة السخية لطلب الأمين العام بتوفير القوات والموارد الأخرى لزيادة الحماية للمناطق الآمنة، وأصدروا نداء إلى أعضاء المجتمع الدولي الآخرين أن يؤدوا نصيبهم.

وإذا لم تثمر كل هذه الجهود عن النتائج المرجوة فإن اسبانيا، جنبا إلى جنب مع البلدان الأخرى الموقعة على خطة العمل المشتركة في واشنطن في ٢٢ أيار/مايو الماضي، مستعدة للنظر، في الوقت المناسب، في اللجوء إلى تدابير جديدة أشد، دون إقرار أو استثناء أي تدبير.

لكننا مقتنعون بأن ذلك الوقت لم يحن بعد. ونبقى واثقين بأن التعقل سيسود وأن الأطراف ستنجح في التوصل إلى حل للصراع بوسيلة التفاوض.

اختتم بالاعراب عن أملي ورغبتي الأكيدة بأننا سنرى قريبا مجلس الأمن وقد استعاد وحدته وتماسكه اللذين تأثرا بعض الشيء بالتصويت الذي أجري اليوم. ومن الجوهري ضمان ممارسة ضغط المجتمع الدولي على كل الأطراف، لا سيما الطرف الصربي، ليتسنى ايجاد حل عادل ودائم للصراع في البوسنة والهرسك.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيسيا للمجلس.

لم تبق على قائمة المتكلمين أسماء أخرى. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٤٥